اجتماعات الجمعية الـ 140، والدورة 204، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 06 – 10 نيسان/أبريل 2019

(الوثائق الأولية)

القسم الثالث

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي 2019/04/01

الموضوع	الصفحة
المبادئ التوجيهية لتقديم تعديلات على مشروع القرار	5-1
جلسة تفاعلية نظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية الابتكار في البرلمان :الاستعداد للمستقبل	12-6
حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف " من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية :سد الفجوة في التنفيذ"	16-13
ورشة عمل حول صحة الطفل والوليد والأم	20-17
المناقشة التحضيرية حول القرار التالي :تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام :2030 دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة	23-21
مناقشة حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة	30-24
طلبات خاصة بإدراج بند طارئ	32-31
بند طارئ مقدم من دولة الكويت	42-33
بند طارئ مقدم من إندونيسيا	57-43
مكان الاجتماعات وبرنامج العمل (معدل)	68-58
الجدول الزمني للجمعيّة العامّة الـ 140والاجتماعات ذات الصلة (معدل)	81-69
تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي(و) (f) المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني جنيف، تاريخ: 3-5 كانون الأول/ديسمبر 2018	106-82
حوار رؤساء البرلمانات المشاركين ضعف الثقة في الديمقراطية: نداء عاجل لإعادة النظر في نماذج الحوكمة الخاصة بنا	110-107
مشروع جدول أعمال مؤتمر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية (معدل)	126-111
الشواغر التي يتعين ملؤها خلال الجمعية العامة الـ140 (حسب آخر تصويب)	136-127
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	138-137

مبادئ توجيهية لتقديم تعديلات على مشاريع القرارات

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

حول المبادئ التوجيهية

تهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم تعديلات على مشاريع القرارات. وتستند هذه الوثيقة إلى الإجراءات المعتادة والممارسات الجيدة في الاتحاد البرلماني الدولي .
والهدف من ذلك هو تشجيع الممارسات الجيدة المتعلقة بطريقة تقديم التعديلات، بحيث يمكن نشر قائمة التعديلات بدقة وبسرعة.

نطاق التعديلات

يجب أن يحتوي نطاق التعديلات على **مقترحات محددة** لإضافة أو حذف أو نقل أو جمع الكلمات أو الفقرات . ولا يمكن الأخذ بالاعتبار التوصيات العامة التي لا تحتوي على مقترحات محددة .

كما يجب أن ترتبط التعديلات بشكل مباشر بمشروع القرار. ويجب ألا يكون للتعديلات تأثير في تغيير نطاق مشروع القرار أو طبيعته. (قواعد اللجان الدائمة، القاعدة 23 الفقرة 1).

اللغة

يتم تقديم التعديلات عادةً باللغة **الإنجليزية أو الفرنسية**.

ويتم توفير ترجمة غير رسمية لمشاريع القرارات في اللغة الإسبانية من قبل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) وفي الظروف الاستثنائية، يمكن تقديم التعديلات باللغة الإسبانية. وفي مثل هذه الحالة، يجب أن تُجرى التعديلات على الترجمة الإسبانية لمشروع القرار.

تقديم التعديلات

تُقدم **التعديلات عادةً مباشرةً** في نص مشروع القرار.

(أ) استخدام الخط العريض عند إضافة كلمات جديدة.

(ب) شطب النص المراد حذفه. يرجى عدم حذف النص من الفقرة مباشرةً.

(ج) ابدأ بشطب النص المراد حذفه، ثم ضف نصاً جديداً.

وإذا لزم الأمر، يمكن تقديم التعديلات في وثيقة منفصلة .في مثل هذه الحالة، يرجى الإشارة بوضوح إلى رقم الفقرة المراد تعديلها.

إضافة الفقرات، حذفها، نقلها، أو جمعها

يرجى الإشارة بوضوح إلى الإجراء المقترح .مثلاً:

(أ) إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 1 لتصبح كالتالي...؛

(ب) حذف الفقرة 2 ؛

(ج) نقل الفقرة 3 إلى قبل /بعد الفقرة 1؛

(د) جمع الفقرتين 4 و 5 لتصبح كالتالي...

ترقيم الفقرات

يرجى **عدم تغيير ترقيم الفقرات** في مشروع القرار عند تقديم التعديلات .وستقوم الأمانة للاتحاد البرلماني الدولي بإعادة ترقيم الفقرات عند الضرورة.

الموعد النهائي لتقديم التعديلات

يجب تقديم التعديلات إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي" في موعد أقصاه 15 يوم قبل افتتاح الجمعية العامة" (قواعد اللجان الدائمة، القاعدة 13 الفقرة 2) **ولن يتم الأخذ بالحسبان** التعديلات التي تقدم بعد الموعد النهائي.

أمثلة:

إضافة كلمات جديدة **بالخط العريض**

استخدم الخط العريض عند إضافة كلمات جديدة.

تعديل الفقرة النافذة 6 لتصبح كالتالي:

تحث البرلمانات على مساءلة الحكومات على توفير أفضل الخدمات للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير مصحوبين بهم، وخاصة الأطفال المهاجرين والأطفال في حالات النزاع المسلح، مثل التعليم والعلاج الطبي، والتوجيه، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ورعاية الأطفال والسكن والمساعدة القانونية، مع **الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفتيات** .وتحث أيضاً على دعم إنشاء آلية وطنية للإحالة لهذه الغاية.

شطب النص المراد حذفه. يرجى عدم حذف النص من الفقرة مباشرةً.

تعديل الفقرة النافذة 12 لتصبح كالتالي:

~~شطب~~ النص المراد حذفه

كما تدعى البرلمانات وغيرها من المؤسسات لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي بأفضل ممارساتها في مجال حماية حقوق الطفل، ولا سيما حقوق الأطفال المهاجرين بدون ذويهم والأطفال في حالات الحرب والنزاع المسلح، ~~بهدف تطوير قانون نموذجي مناسب؛~~

~~اشطب~~ أولاً الكلمات المراد حذفها ثم ضف كلمات جديدة **بالخط العريض**

ابدأ من خلال شطب النص المراد حذفه، ثم إضافة نص جديد بعد ذلك:

تعديل الفقرة التمهيدية 1 ليصبح نصها كما يلي:

تدعى البرلمانات لسن تشريعات تهدف إلى إنشاء نظم حماية فعالة وشاملة بما يكفي من الموارد وتنسيقها من قبل مسؤول ~~حكومي~~ **مستقل** رفيع المستوى لضمان أفضل مصلحة للطفل.

أسئلة

من أجل أي أسئلة حول التعديلات، يرجى الاتصال بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (البريد الإلكتروني postbox@ipu.org، الهاتف: 50 41 919 22 41+)

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Guidelines for submitting amendments to draft resolutions

About the guidelines

This document is intended to assist IPU Members in submitting amendments to draft resolutions. The document is based on IPU's usual procedures and good practices.

The objective is to promote good practice in the way amendments are submitted, so that the list of amendments can be published accurately and rapidly.

Scope of amendments

Amendments must contain **specific proposals** to add, delete, move or combine words or paragraphs. General recommendations that do not contain specific proposals cannot be taken into account.

Amendments must relate directly to the draft resolution. Amendments must not have the effect of changing the scope or nature or nature of the draft resolution. (Rules of the Standing Committees, rule 23.1).

Language

Amendments should normally be submitted in **English or French**.

Unofficial translations of draft resolutions are provided in Spanish as a courtesy by GRULAC. In exceptional circumstances, amendments can be submitted in Spanish. In this case, amendments must be made on the Spanish translation of the draft resolution.

Presentation of amendments

Amendments should normally be **made directly in the text** of the draft resolution.

(a) Use bold text when adding new words;
(b) Strike out the text when deleting words. Please DO NOT simply remove text from the paragraph;
(c) Start by striking out the text to be deleted, then add new text afterwards.

If necessary, amendments can be submitted in a separate document. In this case, please indicate clearly the number of the paragraph that is to be amended.

Adding, deleting, moving or combining paragraphs

Please indicate clearly the proposed action. Examples:

(a) Add a new paragraph after paragraph 1 to read as follows…;
(b) Delete paragraph 2;
(c) Move paragraph 3 to before/after paragraph 1;
(d) Combine paragraphs 4 and 5 to read as follows…

Paragraph numbering

Please **do not change the paragraph numbering** in the draft resolution when submitting amendments. The IPU Secretariat will re-number the paragraphs as necessary.

E

Deadline for amendments

Amendments must be submitted to the IPU Secretariat “no later than 15 days before the opening of the Assembly” (Rules of the Standing Committees, rule 13.2). Amendments submitted after the deadline **will not be taken into account**.

Examples

Use bold text when adding new words

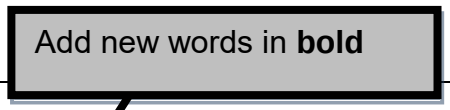

Amend operative paragraph 6 to read as follows:

Urges parliaments to hold governments to account for providing separated and unaccompanied children, especially migrant children and children in situations of armed conflict, with the necessary services, such as education, medical treatment, counselling, rehabilitation and reintegration, child care, accommodation and legal assistance~~:~~**, bearing in mind the special needs of girls;** also *urges* them to support the establishment of national referral mechanisms to this end;

Strike out the text when deleting words. Please DO NOT simply remove text from the paragraph.

Amend operative paragraph 12 to read as follows:

Also invites parliaments and other institutions to share with the IPU their best practices in the protection of children’s rights, in particular the rights of unaccompanied migrant children and children in situations of war and armed conflict, ~~with a view to developing a relevant model law~~;

Start by striking out the text to be deleted, then add new text afterwards

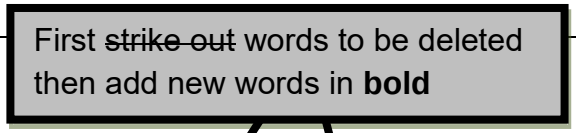

Amend preambular paragraph 1 to read as follows:

Calls on parliaments to enact legislation aimed at establishing comprehensive and effective protection systems with adequate resources and coordinated by a high-ranking ~~government~~ **independent** official in order to ensure the best interests of the child;

Questions

For any questions about amendments, please contact the IPU Secretariat (e-mail: postbox@ipu.org; telephone : +41 22 919 41 50).

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الابتكار في البرلمان: الاستعداد للمستقبل

جلسة تفاعلية نظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأربعاء، 10 نيسان/أبريل 2019، 14:00 – 16:00

قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

مذكرة توضيحية

تواجه البرلمانات، اليوم، تحديات من مواطنيها، من أجل أن تكون أكثر شفافية، ومساءلة، وفعالية. واستجابة لذلك، تجري البرلمانات تجاربَ، بشكل متزايد، متعلقة بسبل مبتكرة للعمل، تتيح إمكانات جديدة لإقامة الروابط بين المواطنين. وبهذه الطريقة، تساعد في ضمان مستقبل تبقى فيه البرلمانات مؤسسة أساسية للديمقراطية.

وفيما يلي، بعض الأسئلة التي سيتم التركيز عليها في الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. وفي مناقشة مفتوحة، سيتبادل البرلمانيون والأمناء العامون الآراء وسيتشاركون الأمثلة عن الخبرات والممارسات الجيدة من أجل إدخال الابتكار، وإدارته، وتبادله في برلماناتهم.

القسم الأول: أمثلة عن الممارسة الجيدة في البرلمان اليوم

- ما هي أنواع التحدي التي تواجهها البرلمانات، والتي تتطلب حلولاً مبتكرة؟
- ما هي بعض الأمثلة عن الابتكارات الناجحة في البرلمانات؟ وما كانت الفوائد للبرلمانات، والبرلمانيين، والمواطنين؟

القسم الثاني: التنظيم من أجل المستقبل

- هل تستعد البرلمانات للمستقبل؟ كيف يمكنها فعل ذلك؟
- كيف يمكن للبرلمانات أن تصبح منظمات مبتكرة؟
- كيف يمكن للبرلمانات ذات الموارد المحدودة أن تبتكر؟

- ما هو الدور الذي تؤديه التكنولوجيا الرقمية في الابتكار؟
- كيف يمكن لمركز الابتكار في البرلمان المساعدة في تحفيز الابتكارات البرلمانية وتبادلها؟

إن الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون لملء استبيان إلكتروني موجز، استبيان ما قبل الجلسة لاحتياجات المشاركين واهتماماتهم، المتوفر على الموقع الإلكتروني، على الرابط التالي: https://www.surveygizmo.eu/s3/90129621/IPU-ASGP-innovation (المرفق 1).

وذلك من أجل أن تستجيب الجلسة لتوقعاتهم على أفضل وجه. ويطلب من الأعضاء أن يقدموا مراسلة بموعد أقصاه 22 آذار/مارس 2019.

ما هو الابتكار؟

في السياق البرلماني، يمكن التعريف عن الابتكار على أنه **اعتماد ممارسات، أو منتجات، أو خدمات جديدة تغير جانباً واحداً أو أكثر لعمليات البرلمان أو ثقافته**. وفي هذا السياق، يمكن لكل برلمان ولكل برلماني أن يبتكر، ويجد طرقاً جديدة كي يكون أكثر فعالية، وشفافية، وتواصلاً مع الناس. ولا يرتبط الابتكار، بالضرورة، بالتكنولوجيات الرقمية، بالرغم من أنه غالباً ما يكون تحت قيادتها، أو ميّسراً من قِبلها، أو مدعوماً منها.

لماذا تبتكر البرلمانات؟

ينبغي أن تكون البرلمانات والبرلمانيون مبتكرين من أجل كسب ثقة الناس والمحافظة عليها، عبر مواجهة تحديات اليوم والاستعداد للمستقبل.

إن الهدف الأساسي من الابتكار في السياق البرلماني هو إدخال سبل جديدة وأكثر فعالية لتأدية الدور البرلماني من أجل رفاه المواطنين. وتطبق النهج المبتكرة في جميع مجالات العمل البرلماني، من وظيفتها التشريعية إلى الشفافية والمشاركة العامة، ومن التحويل الرقمي في العمليات البرلمانية إلى تهيئة المواطنين كي يصبحوا شركاء ومبدعين مشاركين في سن القوانين والرقابة.

وتحتاج البرلمانات إلى الإثبات أنها تستمع لمخاوف المواطنين وتستجيب لها. إن شبكات التواصل الاجتماعي، كوسيلة جديدة للتواصل، تؤدي إلى تفاقم مطالب المواطنين، لا سيما مطالب الشباب. يريدون أن يسمع صوتهم وأن يحترم، ويطالبون بالمشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار.

كيف يتم تنظيم الابتكار، وتحفيزه، وإدارته؟

يتطلب الابتكار تحولاً ثقافياً يتضمن إعادة النظر في عمليات تنظيمية وإدارية وتحديثها. إنه أمر يتعلق أكثر بتوفير بيئة ثقافية قابلة للتغيير من اختراع إنجازات عالية التقنية.

وستكون الجلسة المشتركة فرصة لتقديم وتعلم ومقارنة مختلف النماذج والنهج التنظيمية الموجودة في البرلمانات، بدءاً من إنشاء لجنة برلمانية للمستقبل، وصولاً إلى إنشاء وحدة ابتكار منفصلة.

وضع الابتكارات وتبادلها من خلال مركز الابتكار في البرلمان

افتتح مركز الابتكار في البرلمان في كانون الأول/ديسمبر 2018، كشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات، من أجل دعم الابتكار البرلماني عبر تحسين استخدام الأدوات الرقمية. إنه شبكة لامركزية، تعمل كمنبر لجمع المعرفة والممارسات الجيدة، وتبادلها، وتطوير الأدلة العملية للبرلمانات.

ويتم توزيع الأنشطة الرئيسية للمركز إلى المراكز الإقليمية والمواضيعية الموجودة ضمن البرلمانات المضيفة. وتجمع المراكز الإقليمية والمواضيعية البرلمانات للعمل على مسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو البيانات المفتوحة. إن المراكز، التي أنشئت بالشراكة مع برلمانات البرازيل، وتشيلي، وزامبيا، والبرلمان الأوروبي، مفتوحة أمام البرلمانات الأخرى من أجل المشاركة. ويمكن للبرلمانات ذات الموارد المحدودة أن تستفيد بشكل خاص من المراكز، من خلال كسب المعرفة والأفكار من البرلمانات ذات السجل المبتكر المتقدم.

وسيصدر المركز نشرة فصلية، بعنوان تعقب الابتكار، the Innovation Tracker، من أجل تسجيل مجموعة مختارة من أحدث الأمثلة عن الابتكار في البرلمانات وتبادلها.

* * * * * *

للاطلاع أكثر:

تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي للعام 2018:

https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-11/world-e-parliament-report-2018

المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني للعام 2018:

https://www.ipu.org/event/world-e-parliament-conference-2018

مركز الابتكار في البرلمان:

https://www.ipu.org/our-work/strong-parliaments/setting-standards/centre-innovation-in-parliament

Inter-Parliamentary Union

المرفق 1

الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول "الابتكار في البرلمان"

استبيان ما قبل الجلسة لاحتياجات المشاركين واهتماماتهم

إن موضوع الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية القادمة هو "الابتكار في البرلمان: الاستعداد للمستقبل". وستعقد الجلسة يوم الأربعاء، من الساعة 14:00 حتى الساعة 16:00، خلال الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

ومن أجل تنظيم هذه الجلسة كي تتناسب مع أوجه قلقكم، واحتياجاتكم، وتوقعاتكم، قمنا بإعداد استبيان موجز من أجل أن نفهم بطريقة أفضل اهتمامكم في الابتكار في البرلمان. ولا يستغرق الاستبيان أكثر من خمس دقائق لملئه.

وسنقدر مساهمتكم في جعل هذه الفعالية مفيدة، ومثيرة للاهتمام، وناجحة. ويمكننا تلقي أجوبتكم على الاستبيان حتى يوم الجمعة 22 آذار/مارس.

وللمزيد من المعلومات، يرجى التواصل معنا على البريد الإلكتروني التالي: standards@ipu.org .

1. يرجى اختيار **ما لا يزيد عن ثلاثة مجالات من العمل البرلماني**، تهتمون بها من أجل تعلم النهج المبتكرة قوموا بنقل خياراتكم من القائمة على جهة اليسار إلى القائمة على جهة اليمين بحسب الترتيب الذي تجدونه مناسباً.

- مشاركة المواطن في صنع القرار
- التواصل مع الشعب
- التعاون مع المجتمع المدني
- التعاون مع البرلمانات الأخرى
- التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي
- التواصل الداخلي
- الإجراءات التشريعية
- العمليات التنظيمية والإدارية
- الرقابة

2. ما هو الجانب المحدد للابتكار في البرلمان الذي تودون أن تتم مداولته خلال الجلسة؟

3. يرجى وصف بإيجاز ابتكار واحد حديث تودون مشاركته.
ماذا حصل؟ لماذا؟ ما كان تأثير التغيير؟

4. هل أنتم

- برلماني
- أمين عام
- موظف برلماني آخر

5. هل تريدون حضور الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، خلال الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي؟

- نعم
- كلا
- غير متأكد

6. بلدكم (اختياري)

7. اسمكم (اختياري)

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Innovation in parliament: getting ready for the future

Interactive session jointly organized by the IPU and the ASGP

Wednesday, 10 April 2019, 2 – 4 p.m.
Salwa 3, Sheraton Convention Center

Concept note

Parliaments today are challenged by their citizens to be more transparent, accountable and effective. In response, parliaments are increasingly experimenting with innovative ways of working that create new possibilities for building links with citizens. In this way, they help to secure a future where parliaments continue to be an essential institution for democracy.

Here are some of the questions to be focused on during the joint IPU-ASGP session. In an open discussion, parliamentarians and Secretaries General will exchange views and share experiences and good practice examples for introducing, managing and sharing innovation in their parliaments.

Part 1: Good practice examples in parliament today

- What are the types of challenge facing parliaments that require innovative solutions?
- What are some of the examples of successful innovations in parliaments? What have been the benefits for parliaments, parliamentarians and citizens?

Part 2: Organizing for the future

- Are parliaments preparing for the future? How could they do so?
- How do parliaments become innovative organizations?
- How can parliaments with limited resources innovate?
- What role does digital technology play in innovation?
- How can the Centre for Innovation in Parliament help to stimulate and share parliamentary innovations?

IPU Members are invited to complete a short online Pre-session survey of participants' needs and interests so that the session best fits their expectations. Members are kindly requested to provide input by 22 March 2019.

What is innovation?

In the parliamentary context, innovation can be defined as the **adoption of new practices, products or services that change one or more aspects of parliament's operations or culture**. In this sense, every parliament and every parliamentarian can innovate, and find new ways to be more effective, more transparent and more connected to people. Innovation is not necessarily related to digital technologies, although it is often driven, facilitated or supported by them.

Why do parliaments innovate?

Parliaments and parliamentarians need to be innovative to earn and keep the trust of the people, by addressing today's challenges and getting ready for the future.

The ultimate objective of innovation in the parliamentary context is to introduce new and more effective means of performing the parliamentary role for the wellbeing of citizens. Innovative approaches are applicable in all areas of parliamentary work, from its legislative function to transparency and public participation, from digitizing parliamentary processes to enabling citizens to become partners and co-creators in law-making and oversight.

Parliaments need to demonstrate that they are listening and responding to citizens' concerns. Social networks, as a new way of communicating, amplify citizen's demands, particularly those of young people. They want their voice to be heard and respected, and they demand to participate fully in decision-making processes.

How to organize, motivate and manage innovation?

Innovation requires a cultural shift that involves rethinking and modernizing organizational and management processes. It is more about creating a cultural environment that is open to change than inventing high-tech breakthroughs.

The joint session will be an opportunity to present, learn and compare different models and organizational approaches that exist in parliaments, ranging from establishing a parliamentary committee for the future to establishing a separate innovation unit.

Creating and sharing innovations through the Centre for Innovation in Parliament

The Centre for Innovation in Parliament was launched in December 2018 as a partnership between the IPU and parliaments to support parliamentary innovation through improved use of digital tools. It is a decentralized network functioning as a platform for collecting and sharing knowledge and good practices, and developing practical guides for parliaments.

Key activities of the Centre are distributed to regional and thematic hubs located within host parliaments. Regional and thematic hubs bring together parliaments to work on issues of common interest, such as Information and Communication Technology (ICT) governance or open data. The first hubs, established in partnership with the parliaments of Brazil, Chile, Zambia and the European Parliament, are now open for other parliaments to participate. Parliaments with scarce resources can particularly benefit from hubs, through gaining knowledge and ideas from parliaments with an advanced innovative record.

The Centre will publish a quarterly bulletin, the Innovation Tracker, to record and share a selection of the latest examples of innovation in parliaments.

* * * * * *

Further reading:

2018 World e-Parliament Report
2018 World e-Parliament Conference
Centre for Innovation in Parliament

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف، من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سدّ الفجوة في التنفيذ

الثلاثاء 09 نيسان/ أبريل 2019، 14:30- 16:00

قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

مذكرة توضيحية

اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع بالقرار 288/60 وتنقيحاته والقرار 284/72. تتناول الاستراتيجية بوضوح الوقاية وتوفّر التنفيذ المتوازن في جميع أركان الاستراتيجية الأربعة. بالإضافة إلى ذلك، من خلال قرارات مختلفة، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بأنّ تهديد التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب يتطلب عملاً منسقاً يتجاوز التدابير العسكرية أو الأمنية وإنفاذ القانون. تؤدي البرلمانات دوراً حاسماً في تعزيز سيادة القانون، وإلغاء التشريعات التمييزية وتنفيذ السياسات والقوانين التي تكافح التمييز والتهميش والاستبعاد في القانون والممارسة. هذه كلها عناصر أساسية لأي استجابة للتهديد الذي يشكله التطرّف والإرهاب. يتعين على البرلمانات أيضاً ضمان امتثال الدول لالتزاماتها بمنع الإرهاب ومكافحته وفقاً للقانون الدولي. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات في تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، مما يدعو إلى المزيد من التنسيق الوطني والدولي المتعدد الأطراف بين الهيئات التشريعية والتنفيذية. وهذا يتطلب أيضاً مستوىً عالياً من التعاون بين الهيئات التشريعية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إنّ الإرهاب تهديد عالمي يتطلب تنسيقاً عالمياً لمكافحته. هذا هو بالتحديد الدافع الذي ألهم المجتمع البرلماني العالمي لإنشاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بمكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف (HLAG) وبرنامجه المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. يسترشد هذا البرنامج بالفريق الاستشاري رفيع المستوى وهو نتيجة للتعاون الثلاثي بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. إنّه يسعى إلى دعم الإجراءات البرلمانية والعمل التشريعي الضروري لتنفيذ قرارات واستراتيجيات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ذات الصلة. سلطت جميع قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مكافحة الإرهاب المعتمدة في العقدين الماضيين الضوء على الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسساتي على العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة من أجل ايجاد نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً لمواجهة التحديات العالمية.

سيتم تقسيم حلقة النقاش إلى جزأين. يقدم الأول نظرة عامة على التجربة البرلمانية في تحويل القرارات الدولية إلى تشريعات وطنية. ستكون هذه فرصة لمسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى لسماع تجارب البرلمانيين بشكل مباشر. كما سيساعد هذا الجزء البرلمانيين على أن يكونوا أكثر دراية بهياكل الأمم المتحدة وصكوكها من أجل فهم أدائها بشكل أفضل.

سوف يركز الجزء الثاني من الفعالية على الحاجة إلى الدعم الدولي لضحايا الإرهاب، لأنّه أصبح أحد المحاور الرئيسية للأمم المتحدة والمجتمع البرلماني العالمي. إنّ التضامن مع ضحايا الإرهاب أمر أساسي لبناء مجتمع أقوى وأكثر شمولاً يكون قادراً على مواجهة الإرهاب والتطرّف. وفي هذا الصدد، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً حدّد يوماً عالمياً لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وتكريمهم تشريفاً ودعماً لضحايا الإرهاب والناجين منه.

سيتم دعوة الناجين من محوري الإرهاب الرئيسيين – الشرق الأوسط والساحل – للمشاركة في النقاشات. إنّ الاتحاد البرلماني الدولي داعم قويّ لضحايا الإرهاب. وقد استضاف فعاليّات لتكريم تجربتهم في محاولة لجعل البرلمانيين أقرب إلى حقائق الإرهاب ودحض حججه.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Panel discussion on counter-terrorism and violent extremism, *From international resolutions to national legislations: Bridging the implementation gap*

Tuesday, 9 April 2019, 2.30 – 4 p.m.
Salwa 2, Sheraton Convention Center

Concept note

The United Nations Global Counter-Terrorism Strategy was adopted unanimously by the General Assembly in resolution 60/288, and its revision, resolution 72/284. The Strategy explicitly addresses prevention and provides for balanced implementation across all four of the Strategy's pillars. In addition, through different resolutions, the United Nations General Assembly and Security Council have recognized that the threat of violent extremism leading to terrorism requires concerted action beyond military or security measures and law enforcement. Parliaments have a crucial role in strengthening the rule of law, repealing discriminatory legislation and implementing policies and laws that combat discrimination, marginalization and exclusion in law and in practice. These are all essential components of any response to the threat posed by extremism and terrorism. Parliaments also have to ensure that States comply with their obligations to prevent and counter terrorism in compliance with international law. Nevertheless, gaps in the implementation of international instruments against terrorism still persist, thus calling for greater national and international multilateral coordination between legislative and executive bodies. This also requires a high level of cooperation between legislative bodies both regionally and internationally.

Terrorism is a global threat that requires global coordination to counter it. This is precisely the driver that inspired the global parliamentary community to create the IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) and its IPU-UN Joint Programme. This programme is guided by the HLAG and is the result of trilateral cooperation between the IPU, the UN Office on Drugs and Crime and the UN Office of Counter-Terrorism. It seeks to support the parliamentary actions and legislative work that are necessary to implement relevant IPU and UN resolutions and strategies. All the IPU resolutions on counter-terrorism adopted in the past two decades have highlighted the need to institutionalize the relationship between the IPU and UN in order to have a more comprehensive and coordinated approach to global challenges.

The panel discussion will be divided into two segments. The first will give an overview of the parliamentary experience of turning international resolutions into national legislation. This will be an opportunity for high-level UN officials to hear the experiences of parliamentarians at first hand. The segment will also help parliamentarians become more familiar with UN structures and instruments in order to better understand their functioning.

The second segment of the event will emphasize the need for international support for victims of terrorism, as it is becoming one of the main focuses of the United Nations and the global parliamentary community. Solidarity with victims of terrorism is key to building a stronger and more inclusive society that is resilient to terrorism and extremism. In this regard, the UN General Assembly adopted a resolution that established an International Day of Remembrance of and Tribute to the Victims of Terrorism to honour and support the victims and survivors of terrorism.

Survivors from the two main hubs of terrorism – the Middle East and the Sahel – will be invited to take part in the discussions. The IPU is a strong supporter of victims of terrorism. It has hosted events honouring their stories in an attempt to bring parliamentarians closer to the realities of terrorism and to counter its narrative.

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

ورشة عمل حول صحة الطفل والوليد والأم

اعمل الآن من أجل صحة النساء والأطفال والمراهقين: دروس في التمويل الصحي والتشريعات والشراكات

ورشة عمل شارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي

ومنظمة الصحة العالمية وشراكة صحة الأم والوليد والطفل

الإثنين 8 نيسان/ أبريل 2019، 09:30 – 12.30

قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

مذكرة توضيحية

أدى العمل المتضافر في العقدين الماضيين إلى تحسين صحة النساء والأطفال والمراهقين بشكل كبير ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. اليوم، تموت أكثر من 830 امرأة بسبب المضاعفات المرتبطة بالحمل أو الولادة كل يوم، في حين يموت 5.4 مليون طفل كل عام لأسباب يمكن الوقاية منها مثل الولادة المبكرة أو الالتهابات التي تصيب المواليد الجدد أو الالتهاب الرئوي أو الإسهال أو الملاريا. ولا يزال المراهقون يموتون بأعداد كبيرة لأسباب تتراوح من إصابات الناجمة عن حوادث الطرق إلى ظروف صحة الأم. على الرغم من التقدم العالمي، هناك حاجة ملحّة لتدخلات تتعلق بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم للنساء والأطفال والمراهقين.

ولقد حان الوقت للعمل. سيكون الاستثمار في صحة النساء والأطفال والمراهقين أمراً أساسياً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والعديد من أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، فإنّ هدف التغطية الصحية الشاملة المتمثل في الوفاء بالحقّ في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه للجميع من دون مصاعب مالية، بما في ذلك الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، يتطلب تلبية الاحتياجات الفريدة للنساء والفتيات والمراهقين. إنّ توفير حزمة شاملة من الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية كجزء من التغطية الصحية الشاملة هو أمر غير مكلف وفعّال من حيث التكلفة

بآنٍ معاً، وسوف يدفع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 3 (الصحة الجيدة والرفاه) و5 (المساواة بين الجنسين).

وتوفّر الاستراتيجية العالمية بشأن صحة النساء والأطفال والمراهقين خارطة طريق لتسريع وتيرة التقدم بالنسبة للنساء والأطفال والمراهقين من أجل البقاء على قيد الحياة والازدهار. للبرلمانات دور حاسم تؤديه كما هو محدد، من بين أمور أخرى، في قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2012 بشأن الوصول إلى الصحة كحقّ أساسي المتوفر على الموقع الإلكتروني التالي: ***http://archive.ipu.org/conf-e/126/Res-3.htm*** وإضافته الملحقة في العام 2017، التي تحدّد الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لتحسين النتائج الصحية للنساء والأطفال والمراهقين في بلدانها. وتشمل الالتزامات:

- توفير الإرادة السياسية وتخصيص الموارد المناسبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية.
- إقرار التشريعات التي تضمن المساواة في الوصول إلى الخدمات، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية بتكلفة معقولة للنساء والأطفال.
- التركيز بشكل خاص على صحة النساء والأطفال والمراهقين ورفاههم ومراقبتها في اللجان المعنيّة في البرلمان.
- سنّ القوانين التي تجرّم جميع أشكال العنف ضدّ النساء والأطفال.

هدف الجلسة

ستكون هذه الجلسة مفتوحة لجميع البرلمانيين والمندوبين الحاضرين في الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الذين لديهم اهتمام خاص بالصحة وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال والمراهقين. وستتيح حلقات النقاش الثلاث مجالاً للتعلم من خلال تبادل أمثلة العمل البرلماني بشأن صحة النساء والأطفال والمراهقين وتعزيز المشاركة البرلمانية لأفضل الممارسات والاستراتيجيات والتحديات في سياقات وطنية متنوعة. وعلى وجه التحديد، ستقدّم الجلسة رؤىً حول:

- تحسين التمويل الصحي، وبشكل أكثر تحديداً بالنسبة لصحة النساء والأطفال والمراهقين، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.
- إقرار تشريعات داعمة لتحسين النتائج الصحية للنساء والأطفال والمراهقين، وضمان الالتزام بهذه القوانين.
- بناء شراكات مع مجتمعات التغطية الصحية الشاملة والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإنشاء حركات وهياكل برلمانية مشتركة بين الأحزاب لدعم تحسين النتائج الصحية.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Workshop on child, newborn and maternal health

Act now for Women's, Children's and Adolescents' Health: Lessons on health financing, legislation, and partnerships

Workshop co-organized by the IPU, WHO, and PMNCH

Monday, 8 April 2019, 9.30 a.m. – 12.30 p.m.
Salwa 1, Sheraton Convention Center

Concept note

Concerted action in the past two decades has improved women's, children's and adolescents' health significantly but more remains to be done. Today, more than 830 women die from pregnancy- or childbirth-related complications every day, while 5.4 million children die every year from preventable causes such as prematurity, neonatal infections, pneumonia, diarrhea, or malaria. Adolescents continue to die in high numbers from causes ranging from road injuries to maternal health conditions. Despite global progress, there is a most pressing need for worldwide sexual and reproductive health and rights (SRHR) interventions for women, children and adolescents.

Now is the time to act. Investing in women's, children's and adolescents' health will be central to achieving universal health coverage (UHC) and many of the Sustainable Development Goals (SDGs). Indeed, the UHC goal of realizing the right to the highest attainable standard of health for all without financial hardship, including the SRHR, requires meeting the unique needs of women, girls and adolescents. Provision of a comprehensive SRHR package of services as part of UHC is both inexpensive and cost-effective, and will drive progress toward SDGs 3 (good health and well-being) and 5 (gender equality).

The Global Strategy for Women's, Children's and Adolescents' Health provides a roadmap to accelerate progress for women, children and adolescents to survive and thrive. Parliaments have a crucial role to play as determined, among others, in the 2012 IPU resolution on access to health as a basic right and its 2017 addendum, which define the actions they could take to improve the health outcomes of women, children and adolescents in their respective countries. The commitments include:

- Generation of political will and the allocation of appropriate resources to achieve the goals of the Global Strategy.
- Passing of legislation that guarantee equal access to services, and provide affordable essential health services for women and children.
- Particular focus on and monitoring of women's, children's and adolescents' health and wellbeing in relevant committees in parliament.
- Passing of laws criminalizing all forms of violence against women and children.

Session objective

This session will be open to all parliamentarians and delegates in attendance at the IPU Assembly who have a special interest in health and in particular that of women, children and adolescents. The three panels will provide a space for learning through the exchange of examples of parliamentary action on women's, children's and adolescents' health and the promotion of parliamentary sharing of best practices, strategies and challenges in diverse national contexts. Specifically, the session will provide insights on:

- Improving health financing, more specifically for women's, children's and adolescents' health, including sexual and reproductive health.
- Passing legislation supportive to improved women's, children's and adolescents' health outcomes, and ensuring adherence to these laws.
- Building partnerships with UHC and SRHR communities and creating cross-party parliamentary movements and structures in support of improved health outcomes.

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 6 –10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

اللجنة الدائمة
للديمقراطية وحقوق الإنسان

C-III/140/3(b)-Inf.1
11 آذار/مارس 2019

المناقشة التحضيرية حول القرار التالي:

تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة

الثلاثاء، 9 نيسان/أبريل 2019 (09:30 – 12:30)
قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

مذكرة توضيحية

خلال الجمعية العامة الـ 139 في جنيف، اعتمدت اللجنة الدائمة اقتراحاً مقدماً من بنغلادش لإعداد قرار بعنوان *تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*. وبعد ذلك، وافقت الجمعية العامة على القرار، ووافقت أيضاً على ترشيح مقررين، واحد من بنغلادش وآخر من سويسرا. وأعلن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أنها ستستكمل الاستشارات بالنظر في ترشيح مقرر ثالث في الجمعية العامة الـ 140.

وستمكن هذه المناقشة التحضيرية الأعضاء من مشاركة آرائهم حول طرق تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 وتقترح إجراءات برلمانية محددة ليتم ضمها إلى القرار.

إن حوالى نصف عدد السكان في العالم ليس لديهم الحق بتغطية شاملة للخدمات الصحية الأساسية ودُفع حوالى 100 مليون شخص نحو براثن الفقر المدقع بسبب وجوب دفعهم تكاليف الخدمات الصحية. وينفق أكثر من 800 مليون شخص نسبة 10 بالمائة من معيشتهم على الأقل على الرعاية الصحية.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ونشأت التغطية الصحية الشاملة كحل لهذه المشكلة. وتعني التغطية الصحية الشاملة أن جميع الناس والمجتمعات يمكنهم استخدام الخدمات الصحية التي يحتاجونها، وأن هذه الخدمات هي ذات جودة كافية لتكون فعالة، وألا يعرض الحصول عليهم المستفيد إلى ضائقة مادية. ووافق المجتمع الدولي على تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، كجزء من أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال مداولات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته، يضع الأسس اللازمة لإجراءات برلمانية صارمة في هذا المجال. ومع مسؤوليات البرلمانيين المهمة في سن القوانين، ومساءلة الحكومة وتخصيص موارد كافية، سيكون لديهم دور رئيسي في تحقيق التغطية الصحية الشاملة في بلدانهم بحلول عام 2030.

وسيتم الاطلاع خلال هذه المناقشة التحضيرية على طريقة إعداد القرار. وسيتم التركيز أيضاً على المساهمة البرلمانية للاجتماع رفيع المستوى حول التغطية الصحية الشاملة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019.

وبعد الجمعية العامة الـ 140، يمكن للأعضاء أن يقدموا أيضاً اقتراحات خطية حول مضمون القرار؛ الموعد النهائي هو 30 نيسان/أبريل. وسيحضر المقررون من بعدها مشروع قرار، مع الأخذ بالاعتبار آراء الأعضاء التي عبروا عنها خلال المناقشة وعبر المساهمات الخطية. وستنظر اللجنة الدائمة بالمشروع عندما تجتمع في الجمعية العامة الـ 141 في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Standing Committee on
Democracy and Human Rights

C-III/140/3(b)-Inf.1
11 March 2019

Preparatory debate on the next resolution: *Achieving Universal Health Coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*

Tuesday, 9 April 2019 (9.30 a.m. – 12.30 p.m.)
Salwa 2, Sheraton Convention Center

Concept note

At the 139th Assembly in Geneva, the Standing Committee adopted a proposal by Bangladesh to prepare a resolution entitled *Achieving Universal Health Coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health*. The decision was subsequently confirmed by the Assembly, which also approved the nomination of two rapporteurs, one from Bangladesh and the other from Switzerland. The IPU President announced that she would continue consultations with a view to nominating a third rapporteur at the 140th Assembly.

This preparatory debate will enable Members to share their views on ways to achieve universal health coverage (UHC) by 2030 and propose specific parliamentary actions to be included in the resolution.

At least half of the world's population still has no access to full coverage of essential health services and about 100 million people are being pushed into extreme poverty because they have to pay for health care. Over 800 million people spend at least 10 per cent of their household budgets on health care.

UHC has arisen as an antidote to this problem. UHC means that all people and communities can use the health services they need, that these services are of sufficient quality to be effective, and that accessing them does not expose the user to financial hardship. The international community has agreed to achieve UHC by 2030 as part of the Sustainable Development Goals.

Through its deliberations and the resolution, the IPU is laying the groundwork for vigorous parliamentary action in this area. With their important responsibilities to pass laws, hold government to account and allocate adequate resources, parliamentarians will have a key role in achieving universal health coverage in their respective countries by 2030.

This preparatory debate will inform the preparation of the resolution. It will also underpin a parliamentary contribution to the high-level meeting on UHC at the United Nations General Assembly in September 2019.

After the 140th Assembly, Members can also submit written proposals on the content of the resolution; the deadline is 30 April 2019. The rapporteurs will then prepare the draft resolution, taking into account Members' views expressed during the debate and in written contributions. The Standing Committee will consider the draft when it next meets at the 141st Assembly in October 2019.

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6 –10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

C-III/140/4-Inf.1
11 آذار/مارس 2019

اللجنة الدائمة
للديمقراطية وحقوق الإنسان

مناقشة حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة

الإثنين 08 نيسان/أبريل 2019 (09:30 -12:30)
قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

مذكرة توضيحية

ستبحث اللجنة في كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لثلاثة قرارات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة. وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من هذه القرارات الثلاثة، ستمدد اللجنة المناقشة لبحث أشكال الإجراءات التي يمكن للبرلمانات أن تتخذها لمحاربة التضليل و "الأخبار المزيفة"، وهي ظاهرة عالمية مع تأثيرات كبيرة على السياسة الوطنية.

وسيتم تقسيم الجلسة إلى قسمين:

القسم الأول: شهادات وممارسات جيدة من البرلمانات الوطنية

يركز القسم الأول على الممارسات الجيدة في المتابعة البرلمانية للقرارات التالية:

- 2015 الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد الذي تتعرض له الخصوصية والحريات الفردية
- 2013 استخدام وسائل الإعلام ، بما فيها التواصل الاجتماعي ، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية
- 2009 حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

وتحتوي قرارات 2009 و2013 و2015 على العديد من التوصيات حول العمل البرلماني. وتُدعى البرلمانات إلى تقديم تحديث عن أنشطة محددة اضطلعت بها في هذه المجالات، مثل اعتماد التشريعات، وعقد اجتماعات لاستفسارات اللجنة وطرح الأسئلة على الوزراء.

وتُدعى البرلمانات إلى تقديم أمثلة مختصرة حول إجراءات المتابعة عبر ملء الاستمارة الإلكترونية المتوفرة على الموقع الإلكتروني، على الرابط التالي:
https://www.surveygizmo.eu/s3/90125149/Follow-up-on-IPU-resolutions (**المرفق 1**)
بموعد أقصاه 22 آذار/مارس 2019. يُطلب من البرلمانات أن تحدد بأي قرار، وحيث أمكن، بأي فقرات تتعلق إجراءات المتابعة الخاصة بهم.
لتأثير إجراء المتابعة أهمية خاصة في تحديد ما الذي تغير نتيجة لذلك. وسيتم مشاركة مجموعة من إجراءات المتابعة في جلسة اللجنة خلال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وخلال القسم الأول من الجلسة، ستكون البرلمانات قادرة على تقديم شهادات عن أمثلة حول الممارسة الجيدة لإجراءات المتابعة. وللسماح بمشاركة واسعة، يجب ألا تتخطى مدة الشهادات ثلاث دقائق.

وإن المعلومات التي تم جمعها من خلال الطلبات المقدمة عبر الإنترنت وخلال المناقشة ستشكل أساس التقرير حول الممارسات البرلمانية الجيدة في متابعة هذه القرارات.

القسم الثاني: جلسة استماع الخبراء حول العمل البرلماني لمحاربة التضليل و "الأخبار المزيفة"

إن أحد التحديات الرئيسية التي ظهرت منذ اعتماد هذه القرارات هو التضليل و"الأخبار المزيفة" عبر الإنترنت. إن التضليل له القدرة على إلحاق الضرر بالديمقراطية من خلال تناقص الثقة في السياسة، وتشجيع نظريات المؤامرة بدلاً من النقاش العقلاني، وربما حتى التأثير على النتائج الانتخابية. إنه الخيط الذي يربط بين موضوعات القرارات الثلاثة حول حرية التعبير وإشراك المواطن والخصوصية في العصر الرقمي.

وتمت مناقشة التضليل و "الأخبار المزيفة" في الفعاليتين الأخيرتين للاتحاد البرلماني الدولي إدراكاً لأهمية التهديد الذي تشكله. وفي الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، اختلف المشاركون في النقاش حول ما إذا كان يجب مراقبة "الأخبار المزيفة" والتضليل. ومع ذلك، وافقوا على أن المواطنين، ولا سيما

الشباب، ينبغي تشجيعهم على النظر بعين ناقدة عندما يتعلق الأمر بالمعلومات ومصادرها. وخلال مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي في كانون الأول/ ديسمبر 2018، طُرحت مسألة حرية الرأي والتعبير؛ كيف نضبط "الأخبار المزيفة" ونحمي أصوات الآخرين، مثل الأقليات أو المعارضة السياسية؟ وقد يكون التنظيم متأخراً، ولكن البرلمانات يجب أن تكون حذرة لفهم الوضع جيداً قبل اتخاذ إجراءات. وهناك خطر من أن تؤثر التشريعات سلباً على حرية التعبير أو على إسكات الأصوات الناقدة.

وسيستند القسم الثاني من جلسة هذه اللجنة إلى تلك المناقشات الأولية عن طريق البدء في التحرك نحو تحديد الإجراءات المحددة التي يمكن للبرلمانات والبرلمانيين اتخاذها لمكافحة هذا الظاهرة. وسيتم إثراء هذا العمل عبر الخبرة والدروس المستفادة في تنفيذ القرارات التي نوقشت في القسم الأول من جلسة اللجنة.

وسيتم تنظيم الجلسة "كجلسة استماع للخبراء"، على غرار جلسات الاستماع البرلمانية. وسيتم دعوة الخبراء من مختلف المجالات المهنية لتقديم ملاحظات تمهيدية. سوف يكون البرلمانيون قادرين على استجواب الخبراء. ويجب أن تؤدي صيغة الأسئلة والأجوبة إلى تحديد الإجراءات المحددة التي يمكن أن يتخذها البرلمانيون والبرلمانات.

وستتم مشاركة المعلومات التي تم جمعها خلال هذه الجلسة مع البرلمانات كتقرير حول أشكال الإجراءات البرلمانية الممكنة لمحاربة التضليل و "الأخبار المزيفة".

المرفق 1

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

@IPU140

المساهمة البرلمانية في المناقشة حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة

في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي، ستنظم اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان **مناقشة حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة**، يوم الإثنين 8 نيسان/أبريل 2019 (09:30 - 12:30).

إن القرارات التي سيتم النظر فيها هي التالية:

- 2015 الديمقراطية في العصر الرقمي والتهديد الذي تتعرض له الخصوصية والحريات الفردية.
- 2013 استخدام وسائل الإعلام، بما فيها التواصل الاجتماعي، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين والديمقراطية.
- 2009 حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات.

وتتوفر القرارات على الموقع الإلكتروني التالي: http://archive.ipu.org/strct-e/stcnfres.htm.

إن البرلمانات مدعوة لتوفير المعلومات حول أنشطة المتابعة المحددة، التي اعتمدوها والمتعلقة بهذه القرارات، مثل اعتماد التشريع، وعقد اجتماعات لاستفسارات اللجنة، وطرح الأسئلة على الوزراء، إلخ.

وتتضمن هذه القرارات العديد من التوصيات حول العمل البرلماني. يرجى الوصف باختصار عن خمسة إجراءات للمتابعة، اتخذها البرلمان. يشكل تأثير إجراءات المتابعة أهمية خاصة، لمعرفة ما تغير كنتيجة.

وسيتم مشاركة مجموعة من الأمثلة عن إجراءات المتابعة في جلسة اللجنة، خلال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وستشكل المعلومات التي تم جمعها من المقترحات الإلكترونية وخلال المناقشة أساس التقرير حول الممارسات البرلمانية الجيدة في متابعة هذه القرارات.

1.البلد

2.متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي

عنوان قرار الاتحاد البرلماني الدولي

إذا كانت إجراءات المتابعة متعلقة بفقرة معينة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي، يرجى ذكر رقم الفقرة

عنوان إجراءات المتابعة من البرلمان

وصف إجراءات المتابعة

تأثير إجراءات المتابعة

إضافة شيء آخر

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Standing Committee on
Democracy and Human Rights

C-III/140/4-Inf.1
11 March 2019

Debate on follow-up to previous IPU resolutions

Monday, 8 April 2019 (9.30 a.m. – 12.30 p.m.)
Salwa 2, Sheraton Convention Center

Concept note

The Committee will examine how IPU Members have followed up on three resolutions adopted by the IPU in recent years. Drawing on the lessons learned from these three resolutions, the Committee will extend the discussion to examine the forms of action that parliaments can take to combat disinformation and "fake news", a global phenomenon with significant effects on national politics.

The session will be split into two parts:

Part 1: Testimonies and good practices from national parliaments

Part 1 will focus on good practices in parliamentary follow-up on the following resolutions:

- 2015 Democracy in the digital era and the threat to privacy and individual freedoms
- 2013 The use of media, including social media, to enhance citizen engagement and democracy
- 2009 Freedom of expression and the right to information.

The resolutions of 2009, 2013 and 2015 contain many recommendations for parliamentary action. Parliaments are invited to provide an update on specific activities they have undertaken in these areas, such as adopting legislation, holding committee enquiries and asking questions to ministers.

Parliaments are invited to submit brief examples of follow-up action using this online form by 22 March 2019. Parliaments are requested to identify to which resolution, and where possible, to which paragraphs their follow-up action is related. The impact of the follow-up action is of particular interest so as to identify what changed as a result. A compilation of these follow-up actions will be shared at the Committee session during the IPU Assembly.

During Part 1 of the session, parliaments will be able to provide testimonies about good practice examples of follow-up action. To allow wide participation, testimonies should be limited to three minutes.

The information gathered through the online submissions and during the debate will form the basis of a report on good parliamentary practices in follow-up to these resolutions.

Part 2: Expert hearing on parliamentary action to combat disinformation and "fake news"

One of the major challenges that has emerged since the adoption of these resolutions is that of online disinformation and "fake news". Disinformation has the potential to harm democracy by decreasing trust in politics, encouraging conspiracy theories instead of rational debate, and perhaps even influencing electoral outcomes. It is the thread that ties together the themes of the three resolutions on freedom of expression, citizen engagement and privacy in the digital era.

Disinformation and "fake news" have been debated at two recent IPU events in recognition of the significance of the threat. At the 139th IPU Assembly in October 2018, panellists disagreed on whether "fake news" and misinformation should be regulated. However, they agreed that citizens, particularly young people, should be encouraged to develop a more critical eye when it came to information and its sources. During the World e-Parliament Conference in December 2018, the question of freedom of speech and freedom of expression was raised; how do we manage "fake news" and protect others' voices, such as minorities or political opposition? Regulation may be lagging behind, but parliaments should be careful to fully understand the situation before taking action. There is a risk that legislation could negatively impact free speech or silence critical voices.

Part 2 of this Committee session will build on those initial discussions by starting to move towards identifying specific actions that parliaments and parliamentarians could take to combat this phenomenon. This work will be informed by the experience and lessons learned in implementing the resolutions discussed in Part 1 of the Committee session.

The session will be organized as an "expert hearing", similar in some ways to a parliamentary hearing. Experts with different professional profiles will be invited to give introductory remarks. Parliamentarians will then be able to question the experts. This question-and-answer format should lead to the identification of specific actions that parliamentarians and parliaments could take.

The information gathered through this session will be shared with parliaments as a report on possible forms of parliamentary action to combat disinformation and "fake news".

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 6-10 نيسان/أبريل 2019

الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضـــو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسـب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشـد الاسـتجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على **ثلثي الأصوات** المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شـــرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

Requests for inclusion of an emergency item

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the Union may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a major event of international concern on which it appears necessary for the IPU to express its opinion. Such a request must receive a **two-thirds** majority of the votes cast in order to be accepted;

(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted;

(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject;

(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة
البند 2

A/140/2-P.1
13 آذار/مارس 2019

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد دولة الكويت

في 12 آذار/مارس 2019، تلقى الأمين العام من مجلس الأمة في دولة الكويت طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 بعنوان:

"توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني"

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 140 مرفقاً نص المراسلة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التوضيحية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 140 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد دولة الكويت يوم الأحد، 7 نيسان/أبريل 2019.

وبموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة توضيحية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وبأي وثائق من هذا القبيل على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

A/140/2-P.1

ملحق 1

الأصل: الإنجليزية

المراسلات الموجهة إلى الأمين العام من قبل

إدارة المنظمات البرلمانية الدولية

لمجلس الأمة في دولة الكويت

دولة الكويت، 12 آذار/مارس 2019

عزيزي السيد الأمين العام،

أولاً، أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أنقل للاتحاد البرلماني الدولي أطيب التحيات من مجلس الأمة في دولة الكويت.

تجدون مرفقاً بهذا البريد الإلكتروني البند الطارئ المقترح من وفد مجلس الأمة في دولة الكويت. ونطلب منكم إدراج البند الطارئ على جدول أعمال الجمعية العامة الـ140، المقرر عقدها في الدوحة، دولة قطر، من 6 إلى 10 نيسان/أبريل 2019:

"توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني"

كما نطلب من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ألا تتردد في الاتصال بنا من أجل أي ملاحظات فنية حول البند الطارئ المقترح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أحمد بهبهاني

إدارة المنظمات البرلمانية الدولية

مجلس الأمة في دولة الكويت

A/140/2-P.1

مرفق ٢

الأصل: باللغة الانجليزية

الجمعية
البند ٢

توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني

مذكرة تفسيرية مقدمة من وفد دولة الكويت

خمسون عاماً قد انقضت ولا زلنا نطالب الى اليوم بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق والدعوة الى العمل الجاد لوقف اعتداءات المغتصب الإسرائيلي ومستوطنيه. فلازال الشعب الفلسطيني يُمارس بحقة شتى أنواع الاعتداءات والجرائم والقتل الوحشي ناهيك عن المداهمات والاعتقالات المجحفة التي تتنافى وبشكل صريح ومتعمد لجميع الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية وسط الصمت والخذلان الدولي المستمر والمتعمد.

إن ما يمر به أشقاؤنا في فلسطين المحتلة اليوم يحتم علينا أن تعلو أصواتنا كبرلمانيين ونطالب العالم اجمع بأن نعزز الوجود الدولي عبر أروقة الأمم المتحدة وهيئاتها لتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والسكانية بالإضافة الى حماية الإرث التاريخي الذي اضمحل اثر عمليات الاستيطان الإسرائيلية المشينة، وتفعيل دور مجلس الأمن بالتحرك الفوري والعاجل لوضع حد للعدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الفلسطينيين، وضرورة مضاعفة مسؤولياته الملقاة على عاتقه للنهوض بدوره السياسي بفاعلية أكثر وذلك من أجل وضع حد لتلك الانتهاكات السافرة.

وبناءً على ما سبق فإننا نطلب ادراج هذا البند الطارئ على جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

A/140/2-P.1

مرفق ٣

الأصل: باللغة الانجليزية

توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني

مشروع قرار مقدمة من وفد دولة الكويت

الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

1. *تدين* كافة الجرائم البشعة التي يمارسها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني الأعزل؛
2. *تطلب من* المجتمع الدولي بالوقوف بوجه الاعتداءات المتكررة للمحتل الصهيوني وإلزامه بالقوانين والمعاهدات الدولية؛
3. *تدعو الى* تعزيز مسؤوليات الأمم المتحدة لا سيما مجلس الامن لتفعيل دورها وذلك لضمان احترام حقوق الانسان الدولية وقانون الانسان الدولي، بما يسهم بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق؛
4. *تؤكد على* ضرورة مساءلة الكيان الصهيوني المحتل على كافة جرائمه وانتهاكاته المستمرة لحقوق وحريات الشعب الفلسطيني؛
5. *تدين* كافة عمليات التهجير والتطهير العرقي التي تمارس بحق المدنيين من الشعب الفلسطيني؛
6. *تؤكد* على ضرورة التزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بواجباتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، والمؤرخة في 12 أغسطس 1949؛
7. *تؤكد* على دعم حق الشعب الفلسطيني الشقيق في مقاومته ونضاله المشروع بالتخلص من الاحتلال الاسرائيلي ونيل كافة حقوقه في العودة وأقامه دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود 4 يونيو 1967؛
8. *تؤكد مرة أخرى* على أهمية الدبلوماسية البرلمانية على الصعيد الدولي من خلال تسهيل المفاوضات والاتفاقيات التي يتم التوصل اليها؛

1. *تؤكد على* مبدئها تجاه القضية الفلسطينية وحماية الشعب الفلسطيني؛

2. *تؤكد* كذلك على تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ووقوفنا الى جانبه في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة والتي كفلتها قرارات الشرعية الدولية؛

3. *تؤكد على* الاعتراف بدولة فلسطين وبالقدس الشرقية عاصمة لها؛

4. *تؤكد على* ضرورة توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية السافرة بحق اشقاؤنا في فلسطين؛

5. *تشدد* على ضرورة ضمان سلامة وحماية الاشقاء المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بما في ذلك قطاع غزه وذلك عبر توفير وارسال بعثة حماية دولية والرفع الكامل للإغلاق والقيود التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على التنقل والموصول الى قطـاع غـزه؛

6. *تؤكد على* ضرورة فتح المعابر الحدودية في قطاع غزة بشكل فوري ومستدام لتدفق المساعدات الإنسانية، والسلع التجارية وفقاً للقانون الدولي؛

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Assembly
Item 2

A/140/2-P.1
13 March 2019

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Kuwait

On 12 March 2019, the Secretary General received from the National Assembly of Kuwait a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 140th Assembly of an emergency item entitled:

"Providing international protection for the Palestinian people".

Delegates to the 140th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 140th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Kuwait on Sunday, 7 April 2019.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/140/2-P.1
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE SECRETARY GENERAL BY THE INTER-PARLIAMENTARY ORGANIZATIONS DEPARTMENT OF THE NATIONAL ASSEMBLY OF KUWAIT

Kuwait, 12 March 2019

Dear Mr. Secretary General,

First, I would like to take this opportunity to convey to the IPU the best regards of the National Assembly of Kuwait.

Kindly find attached to this email the emergency item proposed by the delegation of the National Assembly of Kuwait. We kindly request the inclusion of this emergency item on the agenda of the 140th IPU Assembly due to take place in Doha, the State of Qatar, from 6 to 10 April 2019:

"Providing international protection for the Palestinian people".

We also request the IPU Secretariat not to hesitate to contact us for any technical remarks on the proposed emergency item.

Yours sincerely,

(Signed) Ahmad ALBEHBEHANI
Inter-Parliamentary Organizations Department
National Assembly of Kuwait

A/140/2-P.1
ANNEX II
Original: English

PROVIDING INTERNATIONAL PROTECTION FOR THE PALESTINIAN PEOPLE

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Kuwait

Fifty years have gone by and we are still calling for the protection of our Palestinian brothers, we are still calling for an immediate halt to the constant violent acts carried out by the usurping Israeli colonizer. The Palestinian people are still being oppressed; they are subjected to various attacks, crimes and grotesque murders, in addition to constant raids and unlawful arrests which blatantly and purposefully contradict all international and humanitarian laws amidst deliberate international silence and failure.

What our Palestinian brothers are going through in occupied Palestine dictates that we raise our voices as parliamentarians and call on the entire world to unite and create a strong international presence in the United Nations and its sub-organizations in favour of providing the necessary international protection to the Palestinian people at all political, economic and demographic levels, as well as ensuring the protection of the historical heritage which has been deteriorating as a result of the disgraceful Israeli settlements. The Security Council should play a more effective role by immediately and urgently stopping the ongoing Israeli aggression against the Palestinians and increasing its competencies to carry out its political mandate more effectively in order to put an end to such flagrant violations.

Based on the aforementioned, we request the inclusion of the following emergency item on the 140th IPU Assembly's agenda.

A/140/2-P.1
ANNEX III
Original: English

PROVIDING INTERNATIONAL PROTECTION FOR THE PALESTINIAN PEOPLE

Draft resolution submitted by the delegation of KUWAIT

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Condemning* all the heinous crimes committed by the Zionist regime against the unarmed Palestinian people,

(2) *Requesting* the international community to make a stand against the repeated aggressions of the Zionist occupier and to abide by international law and treaties,

(3) *Calling* for the strengthening of the responsibilities of the United Nations, especially the Security Council, in order for it to play an effective role in guaranteeing respect of international human rights and International Humanitarian Law, thus contributing to the protection of the brotherly Palestinian people,

(4) *Affirming* the need to hold the occupying Zionist regime accountable for all its crimes and its ongoing violations of the rights and freedoms of the Palestinian people,

(5) *Condemning* all the displacement and ethnic cleansing carried out against Palestinian civilians,

(6) *Affirming* that Israeli occupation authorities must show commitment to their obligations and legal responsibilities under the Fourth Geneva Convention regarding the Protection of Civilians in times of war dated 12 August 1949,

(7) *Reiterating* its support for the rights of the brotherly Palestinian people in their resistance and their legitimate struggle to liberate themselves from the Israeli occupation and to regain all their rights to return and to establish a sovereign nation state with Jerusalem as its capital based on the borders of 4 June 1967,

(8) *Reaffirming* once again the importance of parliamentary diplomacy on an international level through facilitating negotiations and agreements,

1. *Reaffirms* its principles in regard of the Palestinian cause and the protection of the Palestinian people;

2. *Also reaffirms* its solidarity with the people of Palestine, standing alongside them in defending their just cause and their lawful rights that were guaranteed by the resolutions of international legitimacy;

3. *Further reaffirms* that Palestine is a sovereign state and its capital city is Eastern Jerusalem;

4. *Further reaffirms* the pressing need to provide the necessary protection for the unarmed Palestinian people, and to adhere to the international charters and treaties that condemn Israeli attacks on its Palestinian brothers;

5. *Emphasizes* the pressing need to guarantee the safety and protection of the brotherly Palestinian citizens in the occupied lands, including but not limited to the Gaza Strip, by sending an international protection mission, in addition to the complete lifting of all bans and restrictions on traveling and on reaching the Gaza Strip which are being enforced by the Israeli occupier;

6. *Reaffirms* the pressing need to open the borders in the Gaza Strip immediately and permanently in order to provide humanitarian aid and goods in accordance with international law.

الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 140
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

الجمعيّة العامّة
البند 2

A/140/2-P.2
27 آذار/ مارس 2019

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامّة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
مقدم من قبل وفد إندونيسيا

في 27 آذار/مارس 2019، تلقت رئيس الاتحاد البرلماني الدولي من رئيس التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 تحت عنوان:

"حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم"

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 140 مرفقاً نص المراسلة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التوضيحية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 140 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد إندونيسيا يوم الأحد، 7 نيسان/أبريل 2019.

وبموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة توضيحية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وبأي وثائق من هذا القبيل على الفور.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

A/140/2-P.2
ملحق 1
الأصل: الإنجليزية

المراسلات الموجهة إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي من
رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي في مجلس
النوّاب الإندونيسي وعضو لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

جاكرتا، 27 آذار/ مارس 2019

سيدتي الرئيس،

أولاً وقبل كل شيء، اسمحي لي أن أسترعي انتباهكم إلى حالات التعصب والتمييز المتزايدة والإرهاب ضدّ الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم. لقد شهد المجتمع الدولي على أن الأعداد المتزايدة من حالات العنف بدافع كراهية الأجانب والعنصرية ورهاب الإسلام تشكّل تهديدات تقوّض السلم والأمن الدوليين. يتزايد الاتجاه نحو هجمات المساجد وجرائم الكراهية ضدّ الأقليات المسلمة، مثل الهجوم الأخير على المساجد في كرايستشيرش، وإطلاق النار في مسجد مدينة كيبيك في العام 2017، وهجوم مسجد بيرث في العام 2016.

وعلاوة على ذلك، نشهد اليوم على اضطهاد منهجي وتمييز ضدّ الأقليات، مثل الروهينغا والأويغور، الأمر الذي أدى إلى عيش هذه المجتمعات في خوف مستمر. ومؤخراً، تمّ ارتكاب عمل إرهابي ضدّ الأقليات المسلمة بدافع الكراهية العنصرية بينما كان الناس يصلّون بسلام في مساجدهم في كرايستشيرش، نيوزيلندا، مما تسبّب بوفاة 50 شخصاً من الأبرياء بلا رحمة وإصابة عدد كبير بجروح خطيرة، بمن فيهم ذلك النساء والأطفال. وعلينا أن نواجه، بصورة قاطعة، واقع كراهية الإسلام المتزايدة والمعتبرة تحيز وكراهية ضد الإسلام، وتمييز عنصري ضد المسلمين. وتماشياً مع هذه القضية، فإنّ بيان فريزر أننغ، السناتور الأسترالي، أثار غضباً بسبب إلقاء اللوم على المهاجرين الإسلاميين في إطلاق النار على مسجد كرايستشيرش مما يدلّ على سوء فهم الإسلام ويعكس تفوّق العرق الأبيض ووجهات النظر من اليمين المتطرف. هناك حاجة ملحة لزيادة التسامح، من خلال الحوار بين الأديان.

ويحق للأقليات الدينية التمتّع بجميع أنواع الحقوق والفرص الاجتماعية التي توفرها الحكومة في مجالات التعليم والصحة والتوظيف وغيرها. ولا يمكن الاستغناء عن التعددية الثقافية وقوانين التعايش في المجتمعات والبلدان الديمقراطية من حيث القيمة الحقيقية بأن تُحترم كرامة الإنسان وحقوقه. إن أيّ خطاب علني أو سرّي أو حملة أو نشاط أو تشكيل ينتهك ذلك يجب أن يكون محظوراً بشكل صارم من خلال صكوك قانونية رادعة. وإزاء تلك الخلفية، أرى أننا، كممثلين للشعب، ملتزمون بضمان الحقوق المتساوية وحمايتها لمشاركة الأقليات المسلمة بفعالية في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة.

ونحن نقدّر القيادة السريعة والقوية لزعيمة نيوزيلندا، وكذلك العطف الذي أظهره شعب نيوزيلندا في معالجة حادثة كرايستشيرش. ونأمل أن تطبق هذه البوادر الإيجابية في كل مكان.

وإنّي أتطلع إلى إجراء مزيد من النقاشات بشأن هذه القضية معكم خلال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة. ويقترح وفد مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا بنداً طارئاً يسلّط الضوء على القضية الأنفة الذكر. ونحن نأمل في دعم الاتحاد البرلماني الدولي لمقترحنا.

وتفضلوا، سيدتي الرئيس، بقبول فائق الاحترام،

المخلصة لكم، (توقيع)

السيدة نور حياتي علي السقاف
رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي
في مجلس النواب الإندونيسي
عضو لجنة تعزيز احترام
القانون الدولي الإنساني

حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد إندونيسيا

منذ تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، في العام 1889، يعزّز الاتحاد باستمرار السلم والتعاون من أجل إرساء الديمقراطية بغية بناء مجتمع عادل وشامل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2016، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية "برلمانات أفضل، وديمقراطية أقوى" للفترة ما بين عام 2017 و2021 التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2017، اعتمد أيضاً إعلان سانت بطرسبرغ بشأن *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق* كنهج بنّاء لمعالجة أيّ تهديد للتنوّع وحماية التنوّع نفسه.

ولقد شهد المجتمع الدولي أنّ العدد المتزايد من حوادث العنف بدافع كراهية الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام يشكّل تهديدات تقوّض السلم والأمن الدوليين. هناك اتجاه متزايد نحو هجمات المساجد وجرائم الكراهية ضد الأقليات المسلمة مثل الهجمات الأخيرة على المساجد في كرايستشيرش، نيوزيلندا (2019)، وفي كيبيك، كندا (2017)، وفي بيرث، أستراليا (2016). علاوة على ذلك، فإنّ الاضطهاد المنهجي والتمييز ضدّ المجتمعات الإسلامية، مثل المجتمعات الإسلامية للروهينغا والأويغور، والمجتمع الإسلامي في جنوب تايلاند، يؤدي إلى عيش هذه المجتمعات في خوف.

وفي الواقع، إن خطاب الكراهية المتفشي ضدّ الأقليات المسلمة في مجتمعنا له عواقب وخيمة، وقد أخضع هذه الأقليات للتمييز والاضطهاد، بما في ذلك الهجمات العنيفة. ويتفاقم هذا الموقف حالياً بسبب الاتجاه المتزايد للنازية الجديدة وتشدّد اليمين المتطرف في جميع أنحاء العالم. وتمت معالجة هذه الظواهر من قبل الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 139/70 بشأن *محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب* الذي تمّ اعتماده في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015 وقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 18/16 بشأن *مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم* الذي تمّ اعتماده في آذار/ مارس 2011.

وقد تواجه الأقليات المسلمة باستمرار تحديات وتهديدات الاستبعاد من المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بسبب الاتجاه المتزايد لكراهية الإسلام. ومن منطلق عدم إغفال أحد بموجب خطة التنمية المستدامة للعام 2030، تشكل الحرية الدينية شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعني حماية الحرية الدينية، بما في ذلك حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في ممارسة معتقداتها، ضمان رفاه الأقليات المسلمة في المجتمع وخلق مجتمع مزدهر من خلال النمو الشامل. وسيؤدي اتجاه هذه التهديدات المتزايد للحرية الدينية انتكاسات للأقليات المسلمة تمنعها من الابتكار والمساهمة في التطوّر العالمي.

وخلال المنتدى البرلماني العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في بالي في العام 2017، أكّد المجتمع البرلماني العالمي على أهمية ضمان السلام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، لن يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون المشاركة الشاملة للأقليات المسلمة.

وإنّه لمن أسمى آيات التقدير أن يطلب الوفد البرلماني لجمهورية إندونيسيا إلى الاتحاد البرلماني الدولي، برئاسة نائب رئيس مجلس نواب جمهورية اندونيسيا سعادة السيد فهري حمزة، ورئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي سعادة الدكتور نور حياتي علي السقاف، من الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي الدعوة إلى بند طارئ بعنوان *حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم.*

A/140/2-P.2
ملحق 3
الأصل: الإنجليزية

حماية حقوق الأقليات المسلمة وكرامتها في جميع أنحاء العالم

مشروع قرار مقدّم من قبل وفد إندونيسيا

إنّ الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ* تشير إلى مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه والقرارات المعتمدة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وكذلك المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تدعو إلى احترام الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية،

(2) *وإذ تشير* إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والحقوق السياسية وكذلك إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن *القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد*،

(3) *وإذ تشير أيضاً* إلى *إعلان* سانت بطرسبرغ *حول تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق* الذي أقرته الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2017،

(4) *وإذ تؤكّد من جديد* على قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 18/16 بشأن *مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم*، الذي اعتمد بتوافق الآراء التاريخي الذي جمع بين وجهات نظر متباينة حول القضاء على التمييز الديني والتعصّب،

(5) *وإذ تؤكّد من جديد* أيضاً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 139/70 بشأن *محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب*، الذي يعترف أيضاً وببالغ القلق بالتصاعد المزعج لكراهية الإسلام، وكراهية الأجانب، والأنواع الأخرى من التمييز القائم على أساس ديني،

(6) *وإذ تؤكّد* بأنّ لكل شخص الحقّ في حرية الدين، بما في ذلك الحرية في إظهار طريقة العبادة وإقامة الشعائر والممارسة، والتعليم،

(7) *وإذ يساورها بالغ القلق* إزاء تزايد كراهية الإسلام والتطرّف وحوادث التعصّب والتمييز والشعوبية اليمينية المتطرفة والعنف ضدّ الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم في جميع مناطق العالم،

(8) *وإذ تؤكّد* على أنّ المسلمين هم مواطنون عالميون وأنّ الأقليات المسلمة لها الحقّ في إقامة اتصال حر وسلمي والحفاظ عليه مع أعضاء آخرين في مجموعتهم ومع أشخاص ينتمون إلى أقليات وذلك من دون تحيز أو تمييز، وكذلك التواصل عبر الحدود مع مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بها روابط قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية،

(9) *وإذ تدين بشدة* عمل الإرهاب والكراهية العنصرية التي ترتكب ضدّ الأقليات المسلمة التي كانت تصلي بسلام في مساجد في كرايستشيرش، نيوزيلندا، مما تسبّب في وفاة لـ 50 شخصاً بريئاً بلا رحمة وإصابة الكثيرين بجروح خطيرة،

(10) *وإذ تدين بشدة أيضاً* بيان فريزر أننغ، السناتور الاسترالي، الذي أثار الغضب بسبب إلقاء اللوم على المهاجرين الإسلاميين في إطلاق النار على مسجد كرايستشيرش مما يدلّ على سوء فهم الإسلام ويعكس تفوّق العرق الأبيض ووجهات النظر اليمينية المتطرفة،

(11) *وإذ تعترف بقلق عميق* بالاتجاه المتزايد نحو هجمات المساجد وجرائم الكراهية ضد الأقليات المسلمة مثل هجمات المساجد الأخيرة في كرايستشيرش، نيوزيلندا (2019)، وفي كيبيك، كندا (2017)، وفي بيرث، أستراليا (2016)؛ وتدرك الاضطهاد المنهجي والتمييز بين الروهينغا والأويغور المسلمين وكذلك المجتمعات الإسلامية في جنوب تايلاند وتراقيا الغربية، واليونان، الأمر الذي أدى إلى عيش هذه المجتمعات في خوف،

(12) *وإذ تشير* إلى المنتدى البرلماني العالمي للتنمية المستدامة وإلى منتدى بالي الديمقراطي الذي أعاد التأكيد على التزام البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وشدّد على ضرورة احترام الديمقراطية للأغلبية مع حماية الأقليات،

(13) *وإذ تشير* إلى أنّه، انطلاقاً من روح عدم إغفال أحد بموجب أهداف التنمية المستدامة، يحقّ للأقليات المسلمة على قدم المساواة العيش بسلام والمشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

(14) *وإذ تلاحظ أيضاً* أنّ العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن يتحلى بروح الوحدة في إطار التنوّع، كما تمّ وضعه موضع التنفيذ من قبل إندونيسيا،

1. *تحثّ* البرلمانات على الالتزام بتعليم المجتمع من خلال تشجيع التسامح والتعددية والتنوع وتنفيذ الحوار بين الأديان والأعراق؛

2. *تدعو* البرلمانات إلى اتخاذ تدابير فعّالة لمكافحة الاتجاه المتزايد لكراهية الإسلام والقضاء على التمييز والتطرف والإرهاب والاضطهاد على أساس الدين أو المعتقد، وتعترف بأنّ الأقليات المسلمة لها الحقّ المتساوي في إنشاء الرابطات الخاصة بها والحفاظ عليها من دون تحيّز؛

3. *تحثّ* الدول ذات الأقليات المسلمة على حماية حقوق المسلمين في بلدانها، بما في ذلك حقهم في المشاركة في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية وحقهم في اعتناق وممارسة دينهم أو معتقدهم بحريّة من دون تدخل أو أيّ شكل من أشكال التمييز؛ ويجب على الدول تهيئة الظروف التي تسمح لهذه الأقليات بالحفاظ على هويتها في الوقت الذي يتم فيه معاملتهم باحترام؛

4. *تدعو* الدول إلى الفصل والتمييز بحزم بين النزعة والإرهاب، والامتثال للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في التعامل مع هذه القضية، والتأكيد على أنّ الإرهاب لا يبرّره أيّ دين أو عقيدة؛

5. *تؤكّد من جديد* على الدور الهام للبرلمانات في ضمان الحقوق المتساوية وحمايتها لمشاركة الأقليات المسلمة بفعالية في الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

6. *تحثّ* الدول على حظر نشر جميع الأفكار التي توحي بأنّ التفوق العنصري أو الكراهية متوافقة مع حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك في حالة التحريض على الكراهية الدينية؛

7. *تدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال المؤسسات والمنظمات السياسية، إلى اتخاذ إجراءات لحظر نشر الأفكار العنصرية وكراهية الأجانب والمواد التي تستهدف أي دين أو أتباعه والتي تشكّل تحريضاً على العنصرية أو الكراهية الدينية أو العداوة أو العنف؛

8. *تحثّ* منابر وسائل التواصل الاجتماعي على اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مكافحة خطاب الكراهية المتعلق بكراهية الأجانب والتعصّب وكراهية الإسلام، والتمييز ضدّ الأقليات المسلمة من دون تقويض حرية الكلام والتعبير؛

9. *تحثّ* الدول أيضاً على ضمان أنّ جميع الموظفين العموميين، بمن فيهم أعضاء هيئات إنفاذ القانون ومكاتب الهجرة والجيش وموظفي الخدمة المدنية والمربّين، في سياق واجباتهم الرسمية، يحترمون جميع الأديان والمعتقدات ولا يميزون إزاء الأشخاص، وخاصة النساء المسلمات اللواتي يرتدين *الحجاب* أو أي رمز ديني آخر، على أساس دينهم أو معتقدهم، وأنّ كل ما هو ضروري ومناسب للتعليم أو التدريب هو متوفّر؛

10. *تؤكّد* أنّ حماية حقوق وهويّة الأقليات المسلمة، بما في ذلك الحرية في إقامة أماكن العبادات في جميع الدول، هي مسؤولية حكومات تلك الدول وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان؛

11. *تعلن* أنّ الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم هي جزء لا يتجزأ من المجتمع؛ وتؤكّد بأنّ الالتزام العالمي بخطة التنمية المستدامة للعام 2030 ينبغي ألا يغفل أحد. وتؤكّد أنّه يحقّ لها التمتّع بحقوق متساوية والقيام بجميع واجباتها، كما يجب توفير كل ما يلزم من أوجه الحماية والضمانات في دولها المعنيّة؛

12. *تطلب* من لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني ولجنة الاتحاد البرلماني الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان بمواصلة رصد حالة الأقليات المسلمة، بما في ذلك مجتمعات الروهينغا والأويغور، من أجل جمع المزيد من المعلومات حول التحديات والصعوبات التي يواجهونها، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بهدف تزويدها بالمساعدة المطلوبة مع التركيز على منع التطرّف والإرهاب.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Assembly
Item 2

A/140/2-P.2
27 March 2019

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item in the agenda of the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union submitted by the delegation of Indonesia

On 27 March 2019, the IPU President received from the Chairman of Inter-Parliamentary Cooperation of the House of Representatives of Indonesia a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 140th Assembly of an emergency item entitled:

"Protection of the rights and dignity of Muslim minorities around the world".

Delegates to the 140th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 140th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Indonesia on Sunday, 7 April 2019.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/140/2-P.2
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE IPU PRESIDENT BY THE CHAIRMAN OF INTER-PARLIAMENTARY COOPERATION OF THE HOUSE OF REPRESENTATIVES OF INDONESIA AND MEMBER OF THE COMMITTEE TO PROMOTE RESPECT FOR INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

Jakarta, 27 March 2019

Madam President,

First things first, allow me to draw your attention to the rising incidents of intolerance, discrimination and terrorism against Muslim minorities around the world. The international community have witnessed that the growing numbers of violent incidents motivated by xenophobia, racism and Islamophobia have posed threats that undermine international peace and security. The trend of mosque attacks and hate crime against Muslim minorities, such as the recent attack on the mosques in Christchurch, the Quebec City mosque shooting in 2017, and the Perth mosque attack in 2016, is significantly increasing.

Furthermore, systematic persecution and discrimination of minorities, such as the Rohingya and Uyghurs, is currently taking place, which has left these communities living in fear. Recently, an act of terrorism against Muslim minorities was committed out of racist hatred while people were peacefully praying in their mosques in Christchurch, New Zealand, which caused 50 innocent people to die so senselessly and left so many more seriously injured, including women and children. We have to face squarely the reality that Islamophobia – which is prejudice and hatred towards Islam, and racism against Muslims – is rising. In line with that matter, the statement by Fraser Anning, the Australian Senator has sparked outrage for blaming Islamic immigration for the Christchurch mosque shooting which shows a lack of understanding about Islam and reflects white supremacy and far-right views. There is an urgent need to increase tolerance through inter-faith dialogue.

Religious minorities have the right to enjoy all kinds of social rights and opportunities provided by the government in the fields of education, health, employment etc. Multiculturalism and laws of coexistence are indispensable for democratic societies and countries in real terms so that human dignity and rights are respected. Any overt or covert discourse, propaganda, activity or formation that violates this must be strictly prohibited by deterrent legal acts. Against that backdrop, I am of the view that we, as representatives of the people, have the obligation to ensure and protect the equal right of Muslim minorities to participate effectively in cultural, religious, social, economic and public life.

We appreciate the swift and strong leadership of the New Zealand leader, as well as the kindness shown by the people of New Zealand in addressing the Christchurch incident. We hope their positive gestures can be replicated everywhere.

I am looking forward to further discussing this matter with you during the 140th IPU Assembly in Doha. The delegation of the House of Representatives of the Republic of Indonesia is proposing an emergency item highlighting the aforementioned issue. We are hoping for IPU's support on our proposal.

Please accept Madam President, the assurance of my highest consideration.

Yours sincerely,(Signed) Nurhayati Ali ASSEGAF (Ms.)
Chairman of Inter-Parliamentary Cooperation of the House of Representatives of Indonesia
Member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

A/140/2-P.2
ANNEX II
Original: English

PROTECTION OF THE RIGHTS AND DIGNITY OF MUSLIM MINORITIES AROUND THE WORLD

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Indonesia

Since its founding in 1889, the Inter-Parliamentary Union continuously promotes peace and cooperation for the firm establishment of democracy with a view to building a fair and inclusive society. In October 2016, the IPU adopted the "Better parliaments, stronger democracy" Strategy for 2017-2021 that protects and promotes human rights, and in October 2017, it also adopted the St. Petersburg Declaration on *Promoting cultural pluralism and peace through interfaith and inter-ethnic dialogue* as a constructive approach to address any threat to diversity and to protect diversity itself.

The international community have witnessed that the growing number of violent incidents motivated by xenophobia, racism, and Islamophobia have posed threats that undermine international peace and security. There is a rising trend in mosque attacks and hate crime against Muslim minorities such as the recent attacks on mosques in Christchurch, New Zealand (2019), Quebec, Canada (2017), and Perth, Australia (2016). Furthermore, systematic persecution and discrimination of Muslim communities, such as the Rohingya and Uyghurs Muslim communities, and the Muslim community in South Thailand, are leaving these communities living in fear.

In fact, pervasive hate speech against Muslim minorities in our society has harmful consequences, subjecting these minorities to discrimination and persecution, including violent attacks. This situation is currently being exacerbated by the growing trend of neo-Nazism and far right extremism across the globe. These phenomena have been addressed by the United Nation in UN General Assembly Resolution 70/139 on *Combatting Glorification of Nazism, neo-Nazism and other practices that contribute to fuelling contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance* adopted in 17 December 2015 and UN Human Rights Council Resolution 16/18 on *Combating intolerance, negative stereotyping and stigmatization of, and discrimination, incitement to violence, and violence against, persons based on religion or belief* adopted in March 2011.

Muslim minorities may continuously face challenges and threats of being excluded from fully participating in economic, political, social, and cultural activities due to the growing trend of Islamophobia. In line with the spirit of leaving no one behind under the 2030 Agenda for Sustainable Development, religious freedom is the prerequisite for achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). Protecting religious freedom, including the rights and dignity of Muslim minorities to practise their faith, means ensuring the well-being of Muslim minorities in society and creating a flourishing society through inclusive growth. The growing tendency of such threats to religious freedom will create setbacks for Muslim minorities that prevent them from innovating and contributing to global development.

During the World Parliamentary Forum on Sustainable Development held in Bali in 2017, the global parliamentary community underlined the importance of ensuring peace to achieve the SDGs. In this regard, the SDGs will not be achieved without the inclusive participation of Muslim minorities.

It is within our highest consideration that the parliamentary delegation of the Republic of Indonesia to the Inter-Parliamentary Union, led by the Vice-Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia, H.E. Mr. Fahri Hamzah, and the Chairperson of the Committee of Inter-parliamentary Cooperation, Hon. Dr. Nurhayati Ali Assegaf, requests the 140th IPU Assembly to call for an emergency item entitled *The Protection of the Rights and Dignity of Muslim Minorities around the World*.

A/140/2-P.2
ANNEX III
Original: English

PROTECTION OF THE RIGHTS AND DIGNITY OF MUSLIM MINORITIES AROUND THE WORLD

Draft resolution submitted by the delegation of INDONESIA

The 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* the principles and objectives of the Inter-Parliamentary Union (IPU) and the resolutions adopted at IPU Assemblies as well as relevant international covenants, declarations, and conventions, in particular those which call for the respect of civil, economic, political, social, cultural and religious rights,

(2) *Recalling* the Universal Declaration of Human Rights and International Covenant on Civil and Political Rights as well as the UN General Assembly Declaration on *the Elimination of all Forms of Intolerance and Discrimination based on Religion or Belief*,

(3) *Also Recalling* the St. Petersburg *Declaration on Promoting Cultural Pluralism and Peace through Interfaith and Inter-ethnic dialogue* endorsed by the 137th IPU Assembly in 2017,

(4) *Reaffirming* UN Human Rights Council Resolution 16/18 on *Combating intolerance, negative stereotyping and stigmatization of, and discrimination, incitement to violence and violence against, persons based on religion or belief*, which was adopted by a historic consensus that brought together divergent views on eliminating religious discrimination and intolerance,

(5) *Also reaffirming* UN General Assembly Resolution 70/139 on *Combating Glorification of Nazism, neo-Nazism and other practices that contribute to fuelling contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance*, which also recognizes with deep concern the alarming rise of Islamophobia, xenophobia, and other related types of faith-based discrimination,

(6) *Emphasizing* that everyone has the right to freedom of religion, including freedom to manifest religion in worship, observance, practice, and teaching,

(7) *Deeply concerned* about the rise in Islamophobia, extremism and incidents of intolerance, discrimination, far-right populism and violence against persons based on their religion or belief in all regions of the world,

(8) *Emphasizing* that Muslims are global citizens and Muslim minorities have the right to establish and maintain, without prejudice or discrimination, free and peaceful contact with other members of their group and with persons belonging to other minorities, as well as contact across frontiers with citizens of other States with whom they have national, ethnic, religious or linguistic ties,

(9) *Strongly condemning* the act of terrorism and racial hatred committed against Muslim minorities who were praying peacefully in mosques in Christchurch, New Zealand, causing the senseless deaths of 50 innocent people and leaving so many more seriously injured,

(10) *Also strongly condemning* the statement by Fraser Anning, the Australian Senator who has sparked outrage for blaming the Christchurch mosque shooting on Muslim immigration, showing a lack of understanding about Islam and reflecting white supremacy and far-right views,

(11) *Recognizing with deep concern* the rising trend in mosque attacks and hate crime against Muslim minorities such as the recent mosque attacks in Christchurch, New Zealand (2019), Quebec city, Canada (2017), and Perth, Australia (2016); and recognizing the systematic persecution and discrimination of the Rohingya and Uyghurs Muslim communities as well as the Muslim communities in South Thailand and Western Thrace, Greece, which have left these communities living in fear,

(12) *Referring* to the World Parliamentary Forum on Sustainable Development and the Bali Democracy Forum which reaffirmed the obligation of IPU Member Parliaments to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development and emphasized the need for democracy to respect the majority while protecting minorities,

(13) *Noting* that, in the spirit of leaving no one behind under the Sustainable Development Goals (SDGs), Muslim minorities are equally entitled to live peacefully and participate in achieving the SDGs,

(14) *Noting also* that work towards attaining the SDGs must embrace the spirit of unity in diversity, as has been put into practice by Indonesia,

1. *Urges* parliaments to commit to educating society by promoting tolerance, pluralism and diversity and implementing interfaith and inter-ethnic dialogue;

2. *Calls upon* parliaments to take effective measures to combat the growing trend of Islamophobia, eliminate discrimination, extremism, terrorism and persecution based on religion or belief, and acknowledge that Muslim minorities have the equal right to establish and maintain their own associations without prejudice;

3. *Urges* States with Muslim minorities to protect the rights of Muslims in their countries, including their right to participate in the economy, politics and democracy and their right to profess and practise their religion or belief freely without interference or any form of discrimination; States shall create conditions that allow such minorities to maintain their identity while being treated with respect;

4. *Calls on* States to firmly separate and differentiate between separatism and terrorism, comply with International Humanitarian Law and Human Rights Law in the handling of this matter, and emphasize that terrorism is not justified by any religion or faith;

5. *Reiterates* the important role of parliaments in ensuring and protecting the equal rights of Muslim minorities to participate effectively in cultural, religious, social, economic and public life, including in achieving the Sustainable Development Goals;

6. *Urges* States to prohibit the dissemination of all ideas that suggest that racial superiority or hatred is compatible with freedom of opinion and expression, including in the case of incitement to religious hatred;

7. *Calls on* IPU Member Parliaments to take action to prohibit the dissemination, including through political institutions and organizations, of racist and xenophobic ideas and material aimed at any religion or its followers which constitute incitement to racial or religious hatred, hostility or violence;

8. *Urges* social media platforms to take more effective measures in combating hate speech related to xenophobia, intolerance, Islamophobia, and discrimination against Muslim minorities without undermining freedom of speech and expression;

9. *Also Urges* States to ensure that all public officials, including members of law enforcement bodies, immigration offices, the military, civil servants and educators, in the course of their official duties, respect all religions and beliefs and do not discriminate against persons, especially Muslim women who wear a *hijab* or any other religious symbol, on the grounds of their religion or belief, and that all necessary and appropriate education or training is provided;

10. *Affirms* that protecting the rights and identity of Muslim minorities, including the freedom to establish places of worships in all States, is the responsibility of the governments of those States in accordance with the principles of the International Humanitarian Law and Human Rights Law;

11. *Declares* that Muslim minorities all over the world are an integral part of society; stresses that the global commitment of the 2030 Agenda for Sustainable Development should leave no one behind; and emphasizes that they are entitled to equal rights and to carry out all their duties, and must be provided with all the necessary protections and guarantees in their respective States;

12. *Requests* the IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law and the IPU Committee on Democracy and Human Rights to continue monitoring the status of Muslim minorities, including Rohingya and Uyghurs communities, so as to collect further information about the challenges and difficulties that they face, politically, socially, and economically, with a view to providing them with the required assistance and placing an emphasis on the prevention of extremism and terrorism.

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
والاجتماعات ذات الصلة
الدوحة، دولة قطر
06-10 نيسان/أبريل 2019

مكان الاجتماعات وبرنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بها وبعض الفعاليات في *مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*، في مدينة الدوحة وفق برنامج العمل التالي:

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	**2019/04/03**	14:00	18:00	**اللجنة الفرعية للشؤون المالية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الخميس	**2019/04/04**	09:00	18:00	**بدء التسجيل**	*البهو، فندق الشيراتون*	
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		15:00	18:00			
الجمعة	**2019/04/05**	09:00	10:00	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الجمعة	**2019/04/05**	15:00	18:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		16:30	18:30	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
السبت	**2019/04/06**	09:00	10:00	**مكتب النساء البرلمانيات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	11:00	**الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية**	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:00	11:00	**اجتماع المستشارين والأمناء للوفود**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:30	13:00	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		11:30	13:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:00	15:30	**اجتماع مع رؤساء المنظمات البرلمانية الإقليمية والمنظمات البرلمانية الأخرى**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	17:30	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2019/04/06**	14:30	17:30	**الفريق الاستشاري المعني بالصحة (باللغة الإنجليزية فقط)**	*قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		15:00	18:00	**لجنة شؤون الشرق الأوسط**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		19:30	20:30	**حفل افتتاح**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
الأحد	**2019/04/07**	08:00	09:00	**اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة**	*قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		08:30	09:30	**مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**المجلس الحاكم**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:00	12:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة حول مشروع القرار "عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان" واحتمال بدء صياغته في الجلسة العامة	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2019/04/07**	10:00	13:00	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي**	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:00	13:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة حول موضوع *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون*	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	حلقة نقاش حول إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:15	14:30	**صورة جماعية – جميع رؤساء الوفود**		
		14:30	16:00	**لجنة تحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	17:00	**الجمعية العامة:** المناقشة العامة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** صياغة القرار في الجلسة العامّة	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2019/04/07**	14:30	18:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** مناقشة وبدء صياغة مشروع قرار في الجلسة العامّة حول " *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*"	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:00	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	**مغلقة**
		17:00	18:30	**الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
الإثنين	**2019/04/08**	09:00 09:00 10:30	13:00 10:30 13:00	**الجمعية العامة** -مناقشة حول البند الطارئ، -مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:00	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من صياغة القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2019/04/08**	09:30	12:30	ورشة عمل حول صحة الأم والوليد والطفل	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول متابعة القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي *(الديمقراطية في العصر الرقمي، واستخدام الإعلام لمشاركة المواطن، وحرية التعبير)*	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	13:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		11:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:00	حوار رؤساء البرلمانات المشاركين	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2019/04/08**	14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** صياغة قرار في الجلسة العامّة حول *"دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار"*	*قاعة الريان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:30	**لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		16:30	18:30	**مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الثلاثاء	**2019/04/09**	09:00	10:00	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	09:00	13:00	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة** -مناقشة حول *المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة تحضيراً لدورة العام 2019 لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة،* -حلقة نقاش حول الموضوع الرئيسي لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للعام 2019: *تمكين الأفراد وضمان الشمولية والمساواة*	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول المشروع القرار الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الـ141 تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:00	12:30	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	10:30	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** اعتماد مشروع قرار حول "*دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:00	**مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	16:00	**حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف** *"من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سد الفجوة في التنفيذ"*	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:30	**الجمعية العامة** -اعتماد قرار حول البند الطارئ، -مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:00	لجنة شؤون الشرق الأوسط	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		16:30	18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** اعتماد مشروع القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:30	مكتب النساء البرلمانيات	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الأربعاء	**2019/04/10**	09:00	10:00	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	13:00	**المجلس الحاكم** -قرارات حول حقوق الانسان للبرلمانيين، -تقارير عن الاجتماعات المتخصصة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	2019/04/10	10:30	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:30	12:30	اجتماع مشترك لمكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب حول التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:00	16:00	جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول *الابتكار في البرلمانات: الاستعداد للمستقبل*	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30		**المجلس الحاكم**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		عند انتهاء المجلس الحاكم		**الجمعية العامة** -اعتماد القرارات -تقارير اللجان الدائمة -الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة، -الجلسة الختاميّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

الجدول الزمني للجمعيّة العامّة الـ140 والاجتماعات ذات الصلة

الدوحة، من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019

الأربعاء 3 نيسان/أبريل 2019		
	18:00-14:00	اللجنة الفرعية للشؤون المالية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
الخميس 4 نيسان/أبريل 2019		
	18:00 – 09:00	بدء التسجيل *البهو، فندق شيراتون*
	13:00 – 10:00 18:00 – 15:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
الجمعة 5 نيسان/أبريل 2019		
	10:00 – 09:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 09:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 10:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 15:00	اللجنة التنفيذية* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

*جلسة مغلقة

السبت 6 نيسان/ أبريل 2019		
	10:00 – 09:00	مكتب النساء البرلمانيات* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 – 10:00	اجتماع المستشارين والأمناء للوفود *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 10:30	**منتدى النساء البرلمانيات** *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:30	المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:30	اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	15:30 – 14:00	اجتماع مع رؤساء المنظمات البرلمانية الإقليمية والمنظمات البرلمانية الأخرى * *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	17:30 – 14:30	**منتدى النساء البرلمانيات** *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	17:30 – 14:30	الفريق الاستشاري المعني بالصحة (**باللغة الإنجليزية فقط**) * *قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 15:00	لجنة شؤون الشرق الأوسط* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	20:30 – 19:30	**حفل افتتاح** *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الأحد 7 نيسان/ أبريل 2019		
	09:00 – 08:00	**اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة*** *قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	09:30– 08:30	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 – 09:00	لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي * *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 – 09:00	**المجلس الحاكم** *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة حول مشروع القرار بشأن "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان*" واحتمال بدء صياغته في الجلسة العامة *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 10:00	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي** *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة حول موضوع *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون* *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 11:30	حلقة نقاش حول إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟ *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	14:30 – 14:15	**صورة جماعية – جميع رؤساء الوفود**
	16:00 – 14:30	لجنة تحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	17:00 – 14:30	**الجمعية العامة:** مناقشة عامة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الأحد 7 نيسان/ أبريل 2019		
	18:00 – 14:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** صياغة القرار في الجلسة العامّة *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** مناقشة وبدء صياغة مشروع قرار في الجلسة العامّة حول " *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار* " *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 16:30	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 17:00	**الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

الإثنين 8 نيسان/ أبريل 2019		
	13:00 – 09:00 10:30 – 09:00 13:00 – 10:30	**الجمعية العامة** – مناقشة حول البند الطارئ، – مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 09:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من صياغة القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان*" *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:30	ورشة عمل حول صحة الأم والوليد والطفل *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول متابعة القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي *(الديمقراطية في العصر الرقمي، واستخدام الإعلام لمشاركة المواطن، وحرية التعبير)* *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

الإثنين 8 نيسان/ أبريل 2019		
	13:00 – 09:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 11:00	*اجتماع* جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	16:00 – 14:30	حوار رؤساء البرلمانات المشاركين* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30 – 14:30	*اجتماع* جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** صياغة قرار في الجلسة العامّة حول "*دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار* " *قاعة الريان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**الجمعية العامة**: مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 16:30	مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الثلاثاء 9 نيسان/ أبريل 2019		
	10:00 - 09:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	11:00 - 09:00	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 - 09:00	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة** - مناقشة حول *المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة تحضيراً لدورة العام 2019 لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة*، - حلقة نقاش حول الموضوع الرئيسي لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للعام 2019: *تمكين الأفراد وضمان الشمولية والمساواة* *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 09:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول المشروع القرار الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 141 تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 10:00	اللجنة التنفيذية * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 10:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 - 11:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	16:00 - 14:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** اعتماد مشروع قرار حول "*دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*" *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الثلاثاء 9 نيسان/ أبريل 2019		
	16:00 - 14:30	مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	16:00 - 14:30	حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف *"من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سد الفجوة في التنفيذ"* *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30 – 14:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 14:30	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* *قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 14:30	**الجمعية العامة** – اعتماد قرار حول البند الطارئ، – مواصلة المناقشة العامّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:00 – 16:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط* *قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 16:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** اعتماد مشروع القرار حول *"عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان"* *قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	18:30 – 16:30	مكتب النساء البرلمانيات* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

* *جلسة مغلقة*

الأربعاء 10 نيسان/ أبريل 2019		
	10:00 – 09:00	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب* *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	13:00 – 09:30	**المجلس الحاكم** – قرارات حول حقوق الانسان للبرلمانيين، – تقارير عن الاجتماعات المتخصصة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30 – 10:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	12:30 – 10:30	اجتماع مشترك لمكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب حول التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات * *قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	16:00 – 14:00	جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول *الابتكار في البرلمانات: الاستعداد للمستقبل* *قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	- 14:30	**المجلس الحاكم** *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*
	عند انتهاء المجلس الحاكم	**الجمعية العامة** – اعتماد القرارات – تقارير اللجان الدائمة – الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة، – الجلسة الختاميّة *قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*

دليل الرموز:

الجمعية العامّة أو المجلس الحاكم	مناقشات اللجان أو المناقشات العامّة	فعاليات الجمعية العامّة الأخرى بما فيها الجلسات *المغلقة*

* *جلسة مغلقة*

GENERAL TIMETABLE OF THE 140th ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Doha, 6 to 10 April 2019

Wednesday, 3 April 2019

	14.00 – 18.00	Sub-Committee on Finance* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Thursday, 4 April 2019

	09.00 – 18.00	Beginning of Registration *Lobby, Sheraton Hotel*
	10.00 – 13.00 15.00 – 18.00	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Friday, 5 April 2019

	09.00 – 10.00	Gender Partnership Group* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 13.00	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	15.00 - 18.00	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Saturday, 6 April 2019

	09.00 – 10.00	Bureau of Women Parliamentarians* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 11.00	Meeting of Advisers and Secretaries to delegations *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	10.30 – 13.00	**Forum of Women Parliamentarians** *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	Break out Group of the Forum of Women Parliamentarians *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and the Presidents of the Standing Committees* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	14.00 – 15.30	Meeting with Heads of regional and other parliamentary organizations* *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 17.30	**Forum of Women Parliamentarians** *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 17.30	Advisory Group on Health (**English only**)* *Al Nakhil, Sheraton Convention Center*

* *closed meeting*

	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	15.00 – 18.00	Committee on Middle East Questions* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	19.30 – 20.30	**Inaugural Ceremony** *Al Dafna, Sheraton Convention Center*

Sunday, 7 April 2019

	08.00 – 09.00	**Assembly Steering Committee*** *Al Nakhil, Sheraton Convention Center*
	08.30 – 09.30	Board of the Forum of Young Parliamentarians* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 11.00	Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 11.00	**Governing Council** *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 12.30	**Standing Committee on Peace and International Security** Debate and possible start of drafting in plenary of the draft resolution on the *Non-admissibility of using mercenaries as means of undermining peace and violating human rights* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 13.00	**Forum of Young Parliamentarians of the IPU** *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	11.00 – 13.00	**Assembly*:*** Start of the General Debate on the theme *Parliaments as platforms to enhance education for peace, security and the rule of law* *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	Panel discussion on *Ending energy poverty through access to renewable energies and inclusive public policies: How can parliaments help?* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.15 – 14.30	**Group photo – all Heads of delegation**
	14.30 – 16.00	Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament * *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 17.00	**Assembly:** General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	**Standing Committee on Peace and International Security** Drafting in plenary of the resolution *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade** Debate and start of drafting in plenary on the draft resolution on *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*

* *closed meeting*

	16.30 – 18.00	Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	17.00 – 18.30	**Assembly**: Decision on the emergency item *Al Dafna, Sheraton Convention Center*

Monday, 8 April 2019

	09.00 – 13.00 09.00 – 10.30 10.30 – 13.00	**Assembly** - Debate on the emergency item, and - Continuation of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 13.00	**Standing Committee on Peace and International Security** Completion of drafting in plenary of the resolution on the *Non-admissibility of using mercenaries as means of undermining peace and violating human rights* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 12.30	Workshop on maternal, newborn and child health *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 12.30	**Standing Committee on Democracy and Human Rights** Debate on follow-up to previous IPU resolutions (*democracy in the digital era, use of media for citizen engagement, freedom of expression)* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
ASGP	11.00 – 12.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.00	Speakers' dialogue* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade** Drafting in plenary of the resolution on *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Assembly**: Continuation of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	Possible drafting committee on the emergency item* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	16.30 – 18.30	Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security* Salwa 1, Sheraton Convention Center

* *closed meeting*

Tuesday, 9 April 2019

	09.00 – 10.00	Gender Partnership Group* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 11.00	Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade* *Al-Bashir, Sheraton Convention Center*
	09.00 – 13.00	**Standing Committee on United Nations Affairs** - Debate on *Parliamentary follow-up on the Sustainable Development Goals (SDGs) in preparation for the 2019 session of the United Nations High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development,* and - Panel discussion on the main theme of the 2019 HLPF: *Empowering people and ensuring inclusiveness and equality* *Al-Rayyan, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 12.30	**Standing Committee on Democracy and Human Rights** Debate on the draft resolution to be adopted at the 141st Assembly on *Achieving Universal Health Coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	10.00 – 12.30	Executive Committee* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
ASGP	10.30 – 12.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	11.30 – 13.00	**Assembly**: Continuation of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.00	**Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade** Adoption of the draft resolution on *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.00	Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 16.00	Panel discussion on counter-terrorism and violent extremism *From international resolutions to national legislations: Bridging the implementation gap* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* *Al Bashir, Sheraton Convention Center*
	14.30 – 18.30	**Assembly** - Adoption of the resolution on the emergency item, and - Conclusion of the General Debate *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	16.30 – 18.00	Committee on Middle East Questions* *Salwa 2, Sheraton Convention Center*
	16.30 – 18.30	**Standing Committee on Peace and International Security** Adoption of the draft resolution on *Non-admissibility of using mercenaries as means of undermining peace and violating human rights* *Al Rayyan, Sheraton Convention Center*

* *closed meeting*

	16.30 – 18.30	Bureau of Women Parliamentarians***** *Salwa 1, Sheraton Convention Center*

Wednesday, 10 April 2019

	09.00 – 10.00	Board of the Forum of Young Parliamentarians* *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
	09.30 – 13.00	**Governing Council** - Decisions on the human rights of MPs, and - Reports of specialized meetings *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
ASGP	10.30 – 12.30	ASGP Meeting *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	10.30 – 12.30	Joint Meeting of the Bureau of Women Parliamentarians and the Board of the Forum of Young Parliamentarians on *sexism, harassment and violence against women MPs* * *Salwa 1, Sheraton Convention Center*
ASGP	14.00 – 16.00	Joint IPU-ASGP session on *Innovation in parliament: getting ready for the future* *Salwa 3, Sheraton Convention Center*
	14.30 -	**Governing Council** *Al Dafna, Sheraton Convention Center*
	At the end of the Governing Council	**Assembly** - Adoption of resolutions - Reports of the Standing Committees - Outcome document of the General debate, and - Closing sitting *Al Dafna, Sheraton Convention Center*

Legend: Assembly / Governing Council; Committees / Panel discussions; Other Assembly events, including *in camera* sessions

* *closed meeting*

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر)، 6–10 نيسان/أبريل 2019

المجلس الحاكم
البند 7

CL/204/7(f)-R.1
21 شباط/فبراير 2019

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(و) (f) المؤتمر العالمي للبرلمان الالكتروني

جنيف، 3–5 كانون الأول/ديسمبر 2018

حضر المؤتمر العالمي الثامن للبرلمان الإلكتروني 250 مشاركاً من 60 برلماناً، من أجل مناقشة أحدث الاتجاهات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان. وكان حوالى ربع المشاركين من البرلمانيين، بينما كان الآخرون من الموظفين البرلمانيين، المسؤولين عن التكنولوجيات الرقمية.

وركز المؤتمر للعام 2018 على كيفية دعم التكنولوجيا للابتكار في العمليات البرلمانية. وفي الكلمة الترحيبية للسيد دوارتيه باشيكو (البرتغال)، بالنيابة عن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، أشار إلى الابتكار في السياق البرلماني على أنه: "اعتماد ممارسات، أو منتجات، أو خدمات جديدة تغير جانباً واحداً أو أكثر لعمليات البرلمان أو ثقافته. ليس بالضرورة أن تكون هذه الممارسات جديدة أو مبتكرة بالمعنى المطلق. ويشمل الابتكار اعتماد عمليات قائمة، لم تكن تستخدم في السابق في عمل البرلمان. وغالباً ما يكون هذا الابتكار تحت قيادة التكنولوجيا الرقمية، أو ميّسراً من قِبلها، أو مدعوماً منها."

وبفضل عقد عشرين جلسة رسمية في مسارات السياسات والمسارات التقنية، وكذلك مختلف الجلسات الفرعية، تم تأكيد الانطباع العام بأن البرلمانات ترى القيمة الاستراتيجية للاستثمار في التكنولوجيا، بينما لا زالت تواجه عدداً من التحديات الكامنة لبيئة التكنولوجيا، سريعة التطور.

وتضمنت أبرز نقاط المؤتمر:

- إصدار تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي للعام 2018
- افتتاح مركز الابتكار في البرلمان، وعقد اجتماعات العمل للمحاور البرلمانية الأولى للمركز
- عروض برلمانية نشطة حول التطورات الأخيرة في البرلمانات المعينة
- جلسات لامؤتمر، غير محضرة، استناداً إلى مقترحات المشاركين، بما فيها نقاشات فعالة حول الذكاء الاصطناعي في البرلمانات والحوسبة السحابية.

ويلخص تقرير المؤتمر بعض النقاشات المثمرة التي عقدت خلال الثلاثة أيام هذه.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المؤتمر العالمي للبرلمان الالكتروني للعام 2018

البرلمانات، والتكنولوجيا، والابتكار

3-5 كانون الأول/ديسمبر 2018

جنيف، سويسرا

#eparliament

تقرير المؤتمر

13 كانون الأول/ديسمبر 2018

إن المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني منتدى يعقد مرة كل سنتين، بهدف مناقشة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منطلق السياسات والمنطلق التقني. وركز مؤتمر هذا العام، الذي انعقد من 3 حتى 5 كانون الأول/ديسمبر، على كيفية دعم التكنولوجيا للابتكار في العمليات البرلمانية عبر العمل كعنصر محفز للتحديث، والتغيير الثقافي، وزيادة الشفافية، وزيادة التمثيل. ومع 250 مشاركاً من 60 برلماناً، اعتبر المؤتمر مكاناً لمشاركة السبل المبتكرة ومناقشتها، من أجل استدامة الديمقراطيات والبرلمانات في المستقبل. وأثبتت العروض البرلمانية النشطة وجلسات اللامؤتمر نطاق المبادرات الرقمية وعمقها، في البرلمان.

النقاط الرئيسية

- البرلمانات الفعالة
  - تأخذ البرلمانات الابتكار بجدية أكثر. ولا تعتمد البرلمانات التكنولوجيا القائمة على المخاطرة لكنها تنظر في كيفية تطبيق التكنولوجيات القائمة في السبل المبتكرة من أجل دعم العمليات البرلمانية وتعزيزها.
  - إن المجالات الناشئة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية بدأت تؤثر على البرلمانات. ومع التكنولوجيات الجديدة، يتم طرح أسئلة حول الثقة، والحوكمة، والأمن، كما تشكل تحديات من حيث المهارات، والموارد، والتمويل.
  - لا يزال إدارة العدد الفائض من البيانات يشكل تحدياً.

ملحق

- البرلمانات المنفتحة
  - يتعلق الانفتاح بالتغير الثقافي أكثر من متطلبات التكنولوجيا.
  - تواصل أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية في البرلمانات دعم الانفتاح تلقائياً.
  - تحتاج البرلمانات إلى تعمق فهمها لما يقصد بالبيانات المفتوحة؛ وتحتاج البيانات إلى أن تكون قابلة لإعادة الاستخدام، وقابلة للقراءة آلياً، وينبغي أن يكون نموذج البيانات الأساسي متماسكاً. ولا تعتبر ملفات الPDF التي لا يمكن البحث فيها بيانات مفتوحة.
  - ينبغي على البرلمانات أن تضع احتياجات المستخدمين النهائيين في طليعة الجهود كلها من أجل زيادة الانفتاح.

- البرلمانات المشاركة
  - ينبغي أن تكون البرلمانات قادرة على المشاركة متى وحيثما يريد المواطنون، وفي السبل التي يرونها مناسبة.
  - تقرب الأدوات الاجتماعية المسافات بينك وبين المواطنين، وتساعدك في أخذ العلم، والمشاركة، والاستماع. وينبغي أن تكون البرلمانات والأعضاء واضحين فيما يحاولون تحقيقه عندما يستخدمون الأدوات الاجتماعية.
  - تشكل "الأخبار المزيفة" والمعلومات المضللة تهديداً للديمقراطية. وبالرغم من ذلك، ينبغي أن تكون البرلمانات حذرة في التشريع كي لا يعيق حرية الكلام ولا يسكت الأصوات الناقدة.

- البرلمانات المرتبطة
  - أثبت المؤتمر عن الرغبة في التعاون بين البرلمانات، وذلك من خلال الاجتماعات ضمن الأسس الإقليمية والمواضيعية التي تستضيفها المحاور في مركز الابتكار في البرلمان الجديد.

أبرز نقاط المؤتمر

تضمن المؤتمر عمليتا إطلاق؛ أولاً، مركز الابتكار في البرلمان الجديد

(https://www.ipu.org/our-work/strong-parliaments/setting-standards/centre-innovation-in-parliament)

وثانياً، النسخة الأخيرة من تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي

.(https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-11/world-e-parliament-report-2018)

إن مركز الابتكار في البرلمان (https://www.ipu.org/our-work/strong-parliaments/setting-standards/centre-innovation-in-parliament) هو شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمانات لدعم الابتكار البرلماني من خلال تحسين استخدام الأدوات الرقمية. ويوفر منصة للبرلمانات لتطوير الممارسات الجيدة وتبادلها في استراتيجيات التنفيذ الرقمية، والأساليب العملية لبناء القدرات. وتم إطلاق المركز علنًا بدعم من مجموعة أساسية من البرلمانات :البرازيل، وشيلي، والبرتغال، وزامبيا، والبرلمان الأوروبي. وخلال المؤتمر، أعرب عدد من البرلمانات الإضافية عن اهتمامه بالمشاركة، واستضافة المحاور وتوفير التمويل، بما في ذلك كينيا وكندا والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

ووصف مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، "الابتكار" في السياق البرلماني بأنه يعني اعتماد ممارسات، أو منتجات، أو خدمات جديدة تغير جانباً واحداً أو أكثر لعمليات البرلمان أو ثقافته. وليس بالضرورة أن تكون هذه الممارسات جديدة أو مبتكرة بالمعنى المطلق. ويشمل الابتكار اعتماد عمليات قائمة، لم تكن تستخدم في السابق في عمل البرلمان. وغالباً ما يكون هذا الابتكار تحت قيادة التكنولوجيا الرقمية، أو ميّسراً من قِبلها، أو مدعوماً منها. وكان لدى كل برلمان الفرصة للابتكار ضمن إطاره الخاص.

وإن أحدث تقرير للبرلمان الإلكتروني العالمي
(https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-11/world-e-parliament-report-2018)
هو الإصدار الخامس في السلسلة. ويتضمن تقرير العام 2018، الاستطلاع التقليدي للبرلمانات وكذلك الاستطلاع للأعضاء، والتعريف المنقح لمصطلح "البرلمان الإلكتروني"، والفصل الخاص بالابتكار في البرلمانات. ويوضح التقرير أن التكنولوجيات الرقمية راسخة مع حوكمة وتكنولوجيا محددتين بصورة واضحة في معظم البرلمانات. إنه يقترح التسوية في اعتماد لغة الترميز القابلة للامتداد (XML)، والذي يبدو أنه يرتبط بالتكلفة والتعقيد، من ناحية، والوعي بأهمية قيمة البيانات المفتوحة، من ناحية أخرى. وشهد استخدام المراسلة الفورية

ارتفاعاً كبيراً، ولا زال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يرتفع ويظهر التقرير أن البث الرقمي وبث الفيديو يتخطيان البث التقليدي. وتوجد عقبات أمام زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضًا، بما في ذلك العجز في التدريب والمهارات بين الموظفين والأعضاء، وتزايد المخاوف بشأن الأمن والموثوقية. ويوضح التقرير أن البرلمانات تريد المزيد من التعاون فيما بينها، وهو أمر يهدف مركز الابتكار الجديد في البرلمان إلى معالجته.

ويوضح التقرير أنه بالنسبة للأعضاء، تنتشر الأجهزة المحمولة انتشاراً واسعاً، بغض النظر عن العمر. واعتبر ثلاثة أرباع المجيبين أن البريد الإلكتروني هو أهم أداة رقمية، يليها تطبيقا فيسبوك وواتساب. ويكتب واحد وسبعون في المائة من الأعضاء محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، في حين أن محتوى مواقعهم الإلكترونية غالباً ما يكتبه الموظفون. وقام الأعضاء الذين شملهم الاستطلاع أيضًا بتقييم معارفهم ومهاراتهم في العمل عبر الإنترنت بدرجة عالية جدًا؛ ويعتبر ثلاثة من خمسة أعضاء أن معرفتهم بالتواصل عبر الإنترنت متقدمة، رغم أن واحداً من كل خمسة يقولون إنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للمشاركة في الأحاديث والفعاليات عبر الإنترنت. ويعد الدعم مشكلة بالنسبة للأعضاء الذين يستخدمون الأدوات الرقمية والربع منهم ليس لديهم دعم أو مساعدة إضافية للمحتوى الرقمي والتواصل.

الابتكار في البرلمانات

في سياق موضوع الابتكار والتقنيات الناشئة، أعلمت بيث كولمان (https://uwaterloo.ca/english/people-profiles/beth-coleman) أستاذ مشارك بجامعة واترلو، كندا، المندوبين أن التقنيات الذكية والمدن الذكية تدور حول استشعار بيئتنا والإبلاغ عنها في الوقت الفعلي؛ وإتاحة البيانات الاستراتيجية للجميع عند حدوثها. لكنها أشارت إلى أنه كان علينا إيجاد التوازن المناسب بين تبني التكنولوجيا وإشراك المواطنين في القرار حول كيفية بلورة ديمقراطياتنا. وينبغي أن نتحدث أيضًا عن طبيعة وغرض البيانات المفتوحة والخصوصية، مع الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من الحق في الحصول على البيانات الخاصة بنا، ظلت العديد من القنوات والمخازن تحت سيطرة القطاع الخاص. ولم تكن سلامة منصاتنا مضمونة؛ فالمنصات لا تعمل دائمًا من أجل الخير (أو من أجل مصلحة المواطنين)، وكانت محاولات التسلل إلى الشبكات والعملية والبيانات شائعة. وعلى سبيل المثال، يعني "إنترنت الأشياء" تتبع تحركاتك في المدينة، ولكن من رأى ذلك وكيف تم استخدامه؟ وعن حق، ساد قلق عام من استخدام [بياناتهم] وكانت هناك مخاطر مرتبطة بـ "الصناديق السوداء" الغامضة. كانت هناك حاجة لنماذج جديدة (وفهم) لسيادة البيانات. وبالمثل، كانت هناك حاجة إلى خطاب انتقادي حول التكنولوجيات الذكية حول التصميم والتصميم المشترك وصنع القرار. وعلينا أن

ندرك الحاجة إلى التعلم بقدر ، وفي بعض الأحيان أكثر من، التصرف بهذه البيانات؛ البيانات المفتوحة أبوابًا مفتوحة أمام المجتمع المدني.

وسأل آندي ويليامسون، كاتب تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي: "كيف يبدو الابتكار البرلماني؟" وتحدث عن النتائج المذكورة في فصل الابتكار لتقرير البرلمان الإلكتروني البرلماني، مع الإشارة إلى أن الابتكار غالباً ما يكون نتيجة خيار مسؤول ولا يحدث الأمر تلقائياً. ولم يكن يُنظر إلى البرلمانات من الناحية التاريخية على أنها مبتكرة جيدة، ويجب أن تتحول الثقافة المؤسسية لقبول المزيد من الممارسات المبتكرة. إن الضغط من أجل الانفتاح والشفافية من الالتزام العام والسياسي يمكن أن يساعد في ذلك. وأعاقت المركزية الابتكار بالنسبة للعديد من المنظمات وأظهر منح الحرية للموظفين (والشركاء) في التجربة أنه يحقق نتائج إيجابية في البرلمانات التي يحدث فيها ذلك.

وحصل الابتكار بين البرلمانات والمواطنين ولكنه كان بنفس الأهمية من حيث النظم والعمليات الداخلية، مما جعل المؤسسة نفسها أكثر كفاءة وفعالية. ولكي يحدث ذلك، تحتاج البرلمانات إلى اكتساب مهارات جديدة، كما استفادت البرلمانات المبتكرة من العمل مع الآخرين. وفي نهاية المطاف، كان الابتكار يحدث في البرلمانات التي أدركت أنها بحاجة إلى التطوير وتطوير طرق جديدة وأكثر انفتاحاً للعمل. واعتبر ذلك تحولًا ثقافيًا، لا يتعلق بالتكنولوجيا فحسب، وتتطلب التزامًا على جميع مستويات المؤسسة بالعمل مع الآخرين، من أجل رؤية البرلمان من وجهات نظر مختلفة والمجازفة بأفكار جديدة لم يتم تجربتها، في كثير من الأحيان.

وبالانتقال من العام إلى الخاص، وصف فرودي راين (رئيس الاستراتيجية والابتكار في البرلمان النرويجي) رؤيتهم بأن يصبحوا "برلمانًا رقميًا رائدًا" كاتجاه للسفر وليس لوجهة. وكان من المهم أن يكون البرلمان الرقمي جيدًا لأنه جعل المؤسسة أكثر فاعلية. ومع ذلك، كان الوصول إلى هناك غير خطي وليس أمر عاجلاً. وتعيق متطلبات التشغيل إيجاد الوقت للابتكار، وكان من المهم أن نفهم أن الابتكار في البرلمان لا يتعلق باختراع جهاز جديد أو التكنولوجيا القائمة على المخاطرة، بل يتعلق بأخذ الابتكارات الحالية ومنحها حياة ذات معنى في سياق برلماني. ويحتاج الابتكار إلى المؤسسة للسماح للموظفين بالتفكير بحرية وتجربة الأمور واختبار الفشل. وخصص البرلمان النرويجي نسبة 10 في المائة من عبء عمل أفرقاء من شخصين لإثبات صحة المفهوم، وخصص موازنة لذلك واستخدم التفكير التصميمي (https://www.ideou.com/pages/design-thinking) كمنهجية رسمية. وكان الهدف إظهار مزيج جيد من الانفتاح والتقبل للأفكار مع عملية واضحة.

ولاحظت الهند أن الابتكار بالنسبة لها يتعلق بزيادة الكفاءة للأعضاء، وتوفير وصول أفضل للمواطنين وعمليات أفضل للموظفين. ولم يكن الأمر يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة ولكن ببناء منصات قوية و ومشاركة أفضل، وضمان أن البنية التحتية الوطنية قادرة على دعم المجتمع الرقمي.

CL/204/7(f)-R.1
ملحق

وتم الطلب من المشاركين في المؤتمر تقييم إلى أي مدى يعتقدون برلمانهم الخاص مبتكراً:

إلى أي مدى تعتقدون أن برلمانكم مبتكر؟

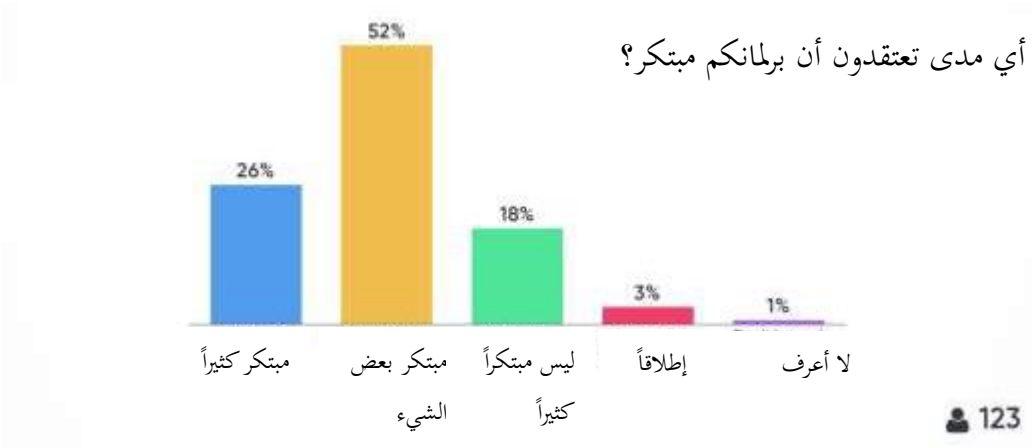

وللإجابة عما كانوا يتوقعون أن تصبح برلماناتهم أكثر أو أقل ابتكاراً في المستقبل:

هل سيكون برلمانكم أكثر أو أقل ابتكاراً خلال 3 سنوات؟

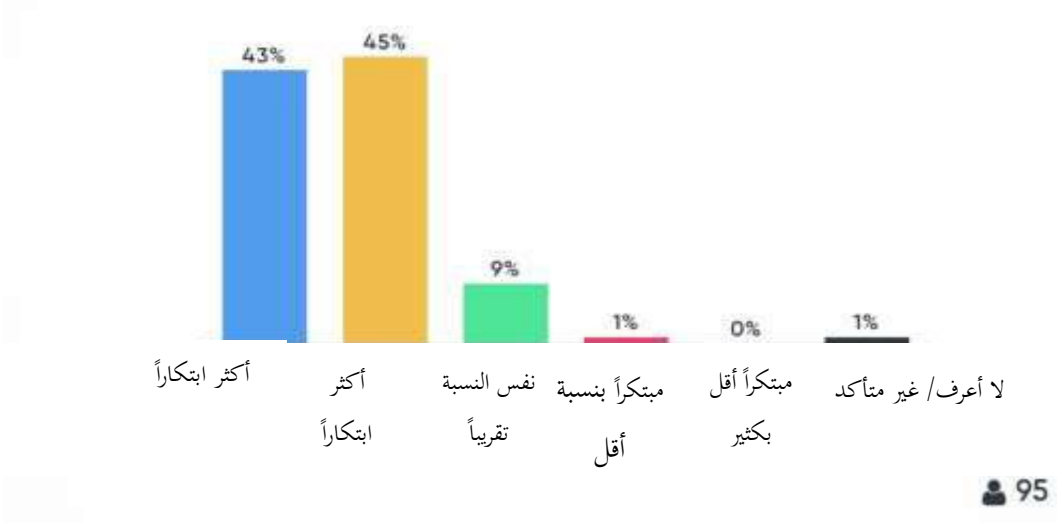

CL/204/7(f)-R.1

ملحق

ماذا يعني أن تكون برلمانياً فعالاً في العصر الرقمي

طلب دوارتي باتشيكو (البرتغال) من المشاركين تبادل وجهات نظرهم وخبراتهم حول الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيات الجديدة على البرلمانات. وقال إن التقنيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي غيرت حياة الناس في العقود القليلة الماضية. فكيف غيرت عمل البرلمانيين؟ وعلى نطاق أوسع، كان يعاني العديد من البرلمانات والبرلمانيين من التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على عملهم. وفي كثير من الأحيان، لم يكونوا الناس على معرفة جيدة والقوانين كانت معقدة لفهمها. وبدأت الثقة في المصادر التقليدية للمعلومات بالانهيار. وساهم ذلك في خلق مساحة لـ "أخبار مزيفة" ومعلومات غير موثوقة لتنتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

لكن على الرغم من السلبيات، لا تزال هناك طرق كثيرة يمكن للبرلمانات والبرلمانيين من خلالها الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وعززت إتاحة مشاريع القوانين لتعليقات المواطنين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المشاركة العامة. كما يمكن أن تكون الأدوات الرقمية فعالة لمشاركة الرسائل والمعلومات البرلمانية أو طرح البيانات حول القضايا الحيوية. كان ينظر إليها على أنها مهمة بشكل خاص لتحقيق تواصل متبادل مع الجمهور.

ولاحظ كل من مملكة البحرين وفنلندا أن الأعضاء يحتاجون إلى أنظمة أفضل ودعم جيد لجعل عملهم أكثر فعالية. وتحدثت فنلندا عن أهمية معلومات اللجنة المحكّمة للنواب عبر المنصات. وناقشوا الحاجة إلى التأكد من وجود طرق لكي يعلق من خلالها النواب على التعديلات ولكي يتم تسجيلها ومشاركتها. وقدم المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات (IDEA) النتائج من أحدث قاعدة بيانات مالية 2018، "مقارنة وجهات النظر بشأن المال في السياسة ". وتم التأكيد على عدة عناصر في تنظيم التمويل السياسي، من التمويل العام والخاص، من خلال الإنفاق والإبلاغ، إلى الرقابة والعقوبات. وشكل استخدام التمويل الجماعي عبر الإنترنت مسألة تم طرحها أثناء النقاش. وكان ينظر إلى هذا الأمر على أنه جانب جديد من التمويل السياسي، الذي فرض تحديات جديدة لضمان شفافية المال في السياسة.

وقال آندي ويليامسون (الاتحاد البرلماني الدولي) إن وسائل التواصل الاجتماعي غيرت الطريقة التي يمكن من خلالها الأفراد والبرلمانات والأعضاء المنتخبين التواصل، وتبادل الأفكار وتبادل البيانات. كان لديها

أيضاً آثار سلبية، مثل التضليل والسلوك التعسفي. ويجب على الأعضاء والبرلمانات التفكير في كيفية استخدام وسائل إعلام جديدة للوصول إلى الأشخاص المناسبين وإرسال الرسائل CL/204/7(f)-R.1 يتعلموا أيضاً كيفية مواجهة التحديات. ملحق

وقدم أنطونيو أناستازيا (البرازيل) عدة أدوات من مجلس الشيوخ البرازيلي تمكن الجمهور المشارك باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ويمكن للمواطنين طرح فكرة عن قانون جديد، تم نشره وأصبح متاحاً للجمهور. وإذا حصلت المبادرة على الدعم الكافي، تدخل عندئذ ضمن الإجراءات البرلمانية. كانت هناك فرصة للمواطنين للمشاركة عبر الإنترنت عن طريق إرسال التعليقات واقتراحات بشأن مشاريع القوانين. ويمكن للمواطنين أيضاً التصويت عبر الإنترنت حول أي قانون تشريعي تمت مناقشته في مجلس الشيوخ. إن النتائج غير ثابتة لكنها كانت علنية ويمكن لأعضاء مجلس الشيوخ أخذها بالاعتبار عند تقرير كيفية التصويت. وشارك جورجيو جاكسون (شيلي) تجربته ونهجه في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وبالنسبة للبرلماني، كان من المهم له أن يكون مرئياً ويمكن الوصول إليه عبر وسائل التواصل الاجتماعي لخلق الروابط من خلال التواصل مع المواطنين. إن البرلماني بحاجة لمعرفة كيف عملت المنابر المختلفة ومن كان الجمهور الرئيسي. ويجب أن يتكيف المحتوى واللغة المستخدمة مع مجموعات مختلفة ولأغراض مختلفة؛ ومع ذلك، كان من الضروري أن يبقى المعنى الأساسي للرسالة كما هو. وبالنسبة للبرلمانيين، يجب إنشاء شخصيتهم الرقمية بعناية وأن يتم تنسيقها باستمرار. وأكدت رافزا كفاكسي كان (تركيا) على استخدامها الحذر والمدروس لوسائل التواصل الاجتماعي، مع الوعي التام بقوتها، بما في ذلك القدرة على نشر الأخبار المزيفة. وعلى الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي كانت سريعة بطبيعتها، إلا أن النهج الذي اتبعته كان دائمًا التحقق من أي معلومات قبل مشاركتها والتفكير في كل كلمة، وفي معناها ودلالتها المحتملة، بالإضافة إلى اللغة وحتى قواعد اللغة، قبل إرسال رسالة.

مشاركة الابتكار بين البرلمانيين

سرد جيرارد هيلبرت (البرلمان الأوروبي) عوامل النجاح في شبكة المركز الأوربي للبحث والتوثيق البرلماني ECPRD على البرلمانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستند الشبكات الناجحة إلى فكرة مشتركة وتناولت حاجة محددة. ولقد أتاحت وضعاً يكسب فيه الجميع حيث أعطى فيه المشاركون وتلقوا أمراً قيماً لهم. ومع إبقاء الحد الأدنى من الإجراءات البيروقراطية، تم المحافظة على تدفق الأفكار والمعلومات، كما فعل ميسر نشط.

وتهدف المحاور البرلمانية داخل مركز الابتكار في البرلمان إلى الاستفادة من هذه التجربة لتتطور كي تصبح شبكة جديدة من الخبرة. وسمحت سلسلة من الاجتماعات خلال المؤتمر للبرلمانات التي تستضيف محاور لتحديد رؤيتها، وللبرلمانات الأخرى لتقييم الفوائد الممكنة للانضمام إلى هذه المحاور. وتشمل المحاور الأولية داخل المركز المجالات التالية:

- المحور المواضيعي لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منصة تعليمية عبر الإنترنت للبرلمانات لدعم التطور الكبير في نضوج حوكمة تكنولوجيا المعلومات. المضيف: البرلمان الأوروبي.
- المحور السحابي فيما بين البرلمانات: يهدف إلى إنشاء بوابة لسحب البيانات المفتوحة منها برلمانات متعددة لإيجاد طرق جديدة لتحليل القانون وتحسينه. المضيف: المجلس الوطني البرازيلي.
- المحور الإقليمي لأمريكا اللاتينية: لتبادل الأدوات التكنولوجية، والبرمجيات التي طورتها البرلمانات، وصول مجاني إلى برامج الطرف الثالث والوثائق والمعلومات المتعلقة بالحالات الحقيقية. المضيف: مجلس النواب التشيلي.
- المحور الإقليمي لجنوب إفريقيا: تشجيع الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في البرلمانات من خلال المشاركة وتوحيد المعلومات حول المبادئ السابقة والحالية والمستقبلية لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاستماع والاستجابة والتفاعل مع المواطنين

إن البرلمان المنفتح، الذي يتسم بالشفافية والمساءلة، يقدم مساهمة إيجابية في تعزيز العملية الديمقراطية، كما يساهم في مكافحة الفساد ويسهل العلاقة بين المجتمع المدني والبرلمان. وتحدثت كارين لاك (شيلي) عن أن طريقة استماع ومشاركة البرلمان والأعضاء والمشاركين شكلت موضوعاً رئيسياً، خاصة وأن المجتمع المدني أصبح أكثر تنظيماً، وأصبح صوته مسموعاً، وكان لديه توقعات متزايدة من الشراكة والتعاون. وأوضح تيبو دينوكور (البرلمان والمواطنون) أن مبادرات تشاور المواطن يجب أن تكون مصحوبة بالتزام من البرلمان بأن يكون منفتحاً وشفافاً فيما يتعلق بكيفية أخذ مساهمة المواطن بالاعتبار.

وتحدثت عبير عربي (سويسرا) عن كيف يمكننا تشجيع الابتكار المفتوح من أجل التغيير الإيجابي وأن الرقمية هو المحرك لطرق جديدة للتعاون؛ "البيانات الكبيرة هي النفط للإنترنت". وخلقت الرقمية جهات فاعلة جديدة، ومراكز جديدة للأفكار ولكن أيضاً مراكز جديدة للسلطة. وتسببت في تعطيل العملية

والمفردات – كطرق فعلية للاتصال تم تعزيزها بطرق جديدة عبر الإنترنت. وهناك حاجة للبرلمانات لمواكبة التطورات واستكشاف ما يمكن أن يصلح لها، مع إدراك ذلك غالباً ما كان المجتمع المدني أول من اعتمد الأدوات حول المكان الذي يمكن أن يحدث فيه الارتباط ولذلك هم على الأغلب متقدمين على البرلمان. وأشارت عربي إلى "التشاور من أجل خطة أعمال الرقمية السويسرية" و"مبادرة بيانات شنغهاي المفتوحة" (SODA) كأمثلة على التعاون، تركز على الجمهور والابتكار الديمقراطي.

ورأى دان باريت (المملكة المتحدة) أن البيانات هي المادة الأساسية لتحقيق الارتباط بين البرلمان والمجتمع المدني، ومع ذلك أشار أيضاً إلى أن مجموعة ويبير ذكرت معرفة كيف البرلمانات عملت كأكبر عائق أمام مشاركة المواطنين بشكل أكبر – وكيف بدا حقيقياً مع تجربة المملكة المتحدة. وقال باريت إن هذا أمر مهم للبرلمانات لفهم بياناتها، وأن ذلك كان عملية تكرارية وأن البيانات سيئة التصميم تشكل عائقًا أمام الانفتاح البرلماني. وقبل كل شيء، يجب أن تفهم البرلمانات سير أعمالها وأن تفكر فيما وراء البيانات، خارج النظام أو الإبلاغ، والنظر فيما أنتجه المستخدمين النهائيين، سواء كانوا أعضاء أو مواطنين أو أكاديميين أو صحفيين. وسيتمكن الأشخاص الآخرون من استخدام البيانات التي تم توفيرها والتي كانت متاحة والتي كانت إيجابية إلى حد كبير. واختار برلمان المملكة المتحدة عدم القيادة على هذا النحو ولكن المشاركة في توسيع مجتمع البيانات المفتوحة ومجتمع التكنولوجيا المدنية، حيث يمكنه المشاركة والتعلم كجزء من الشبكة.

وأوضح الحاضرون أن نشر البيانات بتنسيقات غير قابلة للقراءة آلياً (مثل نسخة PDF) يزعج المستخدمين النهائيين. مع الاعتراف بأن نشر البيانات المفتوحة يمكن في بعض الأحيان أن يؤدي إلى انتقاد البرلمان، لاحظوا أيضًا أن البرلمانات يجب ألا تهتم كثيرًا؛ الحقيقة هي أن النقد جاء من أقلية صغيرة وكان لدى معظم الناس مصلحة حقيقية وسبب للرغبة في الحصول على البيانات.

وشاركت فنلندا مقاربة مختلفة، متحدثة عن مشروع استضافه رئيس المجلس لجلسة مباشرة على تطبيق Facebook. وقد تم تلقي ذلك بشكل إيجابي داخل البرلمان وخارجه وهناك تخطيط لتوسيع التنسيق ليشمل رؤساء اللجان. ولاحظت أنه في حين تم عرض العديد من الأسئلة مسبقاً وتم اختيار المشاركين، وكانت هناك فرصة لطرح أسئلة عفوية على الرئيس.

إدارة التضليل

قالت صوفيا إغناتيدو (المملكة المتحدة) خلال المؤتمر "إذا كنت مرتبكاً وعاجزاً أمام التعقيد في قضية التضليل والأخبار المزيفة، فأنت لست وحدك. نحن جميعاً في الوضع نفسه! "كانت اللغة مربكة أيضاً لأن ذلك كان مجالاً ناشئاً وكانت التعاريف غامضة؛ متى كانت الأخبار "مزيفة"؟ متى حدث ذلك التضليل المتعمد؟ كيف ينتشر "المحتوى الفيروسي" عبر الشبكات؟ كما لاحظ توماسو فنتوريني (إيطاليا) أن اعتماد "صواب أو خطأ" كان بسيطًا للغاية في كثير من الحالات؛ إن الصحافة هي عبارة عن اختيار المعلومات ودمجها في نص بصياغة جيدة (أو سيئة). لم تخفِ معظم "الأخبار المزيفة" تزييفها، هجاء على سبيل المثال. كان الفرق هو نية التضليل. وذكرت كينيا التشريعات المعتمدة في العام 2018 لمكافحة انتشار الأخبار المزيفة، وأشارت أيضاً إلى الاستبيان الذي أظهر أن 87 في المائة من المواطنين في كينيا الذين تم استجوابهم رأوا معلومات يشتبهون في كونها مزيفة. في حين كان ذلك مقلقاً، فقد أشار أيضاً إلى أن الأشخاص كانوا قادرين على معرفة ما هو حقيقي وغير حقيقي.

وأشارت باكستان إلى أن الأخبار المزيفة يمكن أن تكون أداة فتاكة، وقد اقترح السودان أن التعاون الدولي أمر ضروري لمراقبة انتشار هذه الأخبار. وبالنسبة إلى زامبيا، كان هناك سؤال حول تأمين ما إذا كان الصحافيون يقدمون محتوىً صادقاً وتم الإشارة إلى أن للمنظمات المستقلة الشرعية التي تتأكد من الحقائق دور للتحقق من المحتوى. وتم طرح مسألة حرية الرأي والتعبير؛ كيف ندير الأخبار المزيفة، ونحمي صوت الآخرين، كالمستضعفين أو المعارضة السياسية؟ إن القواعد التنظيمية متخلفة، لكن على البرلمانات أن تكون حذرة من أجل أن تعمق فهمها في المسألة قبل أن تتخذ إجراءاتها. ليست "الأخبار المزيفة" أمراً يمكنك معارضته فحسب، فمن المحتمل أن يؤثر التشريع سلباً على حرية التعبير أو يمكنه إسكات الأصوات الناقدة.

الذكاء الاصطناعي

وفي الجانب التقني من المؤتمر، ناقشت البرلمانات كيف بدأت باستكشاف الذكاء الاصطناعي. هذه هي الأنظمة التي يمكنها الشعور، والتفكير، والتصرف، والتكيف بشكل مستقل. وأثبتت البرازيل كيف كانت تستخدم التكنولوجيات المستندة إلى الذكاء الاصطناعي لدعم التشريعات الأفضل. وكانت تقدم عمليات بحوث مواضيعية معقدة، وترجمات تلقائية للقوانين غير البرتغالية من أي مكان آخر وتحليل الآراء لفهم

الأعداد الكبيرة من التعليقات. وكما تمكنت أنظمتهم من تقديم ملخصات تشريعية "ذكية" ودعم التعرف على الصوت وحتى إدارة علاقة المجلس مع المواطنين من خلال "الروبوت" الذكي. وأكد البرلمان النمساوي أن الذكاء الاصطناعي كان حول تعزيز ما قاموا به بالفعل؛ عبر تحسين النظم البرلمانية والاعتراف بأن القيمة تكمن في التصنيف والتلخيص وتحليل الآراء. وكانت كل هذه المهام كثيفة الاستخدام يدوياً وأصبحت أكثر كفاءة وفعالية من خلال الذكاء الاصطناعي. إننا نشهد ظهور الذكاء الاصطناعي داخل البرلمانات، متداخلةً مع العديد من العمليات الحالية، مما يقلل من التعقيد (بالنسبة للمستخدمين) ولكن يتطلب ذلك اتباع نهج كلي وإدارة تغيير دقيقة. ويجب أن تتعلم خدمات تكنولوجيا المعلومات البرلمانية كيفية إدارة الخوارزميات وكذلك الأنظمة، ولكن يجب أن تعترف البرلمانات وجود مشكلات تتعلق بالثقة في أي نهج قائم على الخوارزمية؛ فهي ليست محايدة ويمكن أن تكون متحيزة (ويمكن تدريبها على أن تكون متحيزة). هذا مجال جديد للبرلمانات وهناك حاجة إلى الاعتراف أن الحوكمة والرقابة القوية أمر مطلوب لضمان صحة الذكاء الاصطناعي، وبناء الثقة وتعزيز استخدامها الفعال.

وقاد د. عبد العزيز الحرقان (المملكة العربية السعودية) نقاشًا مفيداً ومثيراً للاهتمام، فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي. وبعد أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية للبرلمانات، هل سيتسبب تقدم تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تغيير الدور النموذجي للبرلمانات أو اختفائه؟ وعزز هذا النقاش وجهات نظر النقاشات السابقة حول الحاجة إلى حوكمة قوية، وضمان الثقة، لكنه أثار أيضًا مسألة دور المؤسسات الديمقراطية في عصر الأنظمة الذكية. فماذا تعني الزيادة الكبيرة في تخزين البيانات وقدرتنا المتزايدة على التحليل واتخاذ القرارات على أساس ذلك؟ وهل ستكون هناك حاجة للتصويت وللبرلمانات في المستقبل؟ وماذا عن الدور التمثيلي للبرلمان؟

التخطيط للحوسبة السحابية

يؤدي نقل البيانات إلى حوسبة السحابية إلى العديد من التحديات المعقدة للبرلمانات. وتحتاج البرلمانات إلى فهم وضعها الراهن قبل المضي قدماً؛ هل لديها موارد لمركز بيانات داخلي، هل يجب عليها استخدام خدمة مستضافة تجاريًا (والتي تنطوي على مخاطر) أو الانضمام إلى سحابة حكومتها (إذا كانت موجودة)؟ هناك إيجابيات وسلبيات خطيرة لجميع النهج الثلاثة التي يجب فهمها. فما هي الآثار المترتبة على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في البرلمان والأنظمة القديمة التي لديها وكيف ستتكامل الأنظمة الجديدة مع مقدمي

الخدمات السحابية المختارة؟ هناك تأثير لقسم تكنولوجيا المعلومات من حيث التوظيف. وينعكس ذلك ليس فقط من حيث الأرقام ولكن في الطريقة التي يمكن أن تتغير بها طبيعة عملها. ويمكن أن يصبح الأمن مسألة حساسة، خاصة إذا كانت البيانات محفوظة خارج الشبكة البرلمانية. وهذا بدوره يثير تساؤلات حول سيادة البيانات البرلمانية والإطار القانوني الذي تعمل هي (والبرلمان) فيه. وأشارت غويانا إلى التحديات من حيث حجم قسم تكنولوجيا المعلومات لديهم (شخصان فقط)، لكن برلمان المملكة المتحدة أظهر حالة تجارية قوية، مع توفير كبير في نشر التكنولوجيات السحابية. ووضعت سورينام طريقةً لاعتماده، شمل عمليات تدريب وعمليات عاجلة للمساعدة في استيعابها، لكن العديد من البرلمانات الأخرى أشارت إلى وجود تحد ثقافي وقد تكون هناك مقاومة للخدمات السحابية.

ويمكن أن تؤدي الأدوات، مثل نموذج التقييم الذاتي لنضج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي طوره البرلمان الأوروبي وتم تقديمه في المؤتمر، دورًا مهمًا في مساعدة البرلمانات على تحديد وضعها الراهن. كما تساعدها على فهم المشكلات التي قد تواجهها عند بدء نشر التكنولوجيات الجديدة، مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

التطورات الجديدة في الفيديو البرلماني

قدمت إسرائيل وموريشيوس تجربتهما في ترجمة الابتكار إلى ممارسة من أجل الوصول إلى المواطنين وتعزيز الشفافية البرلمانية، وخاصة عبر استخدام الأدوات البصرية. واستخدم الكنيست البث عالي الدقة لزيادة عرض وسائل الإعلام للعمل البرلماني إلى جانب قاعدة بيانات تشريعية وطنية، مع توفر جميع القوانين في شكل موحد. وتم إضافة نظام البيانات لذلك، مع عرض بالرسوم البيانية، مثلاً، استجابة الوزارات للأسئلة البرلمانية.

إن توجيه البرلمان إلى عدد أكبر من الناس، والوصول إلى المزيد من المواطنين وزيادة فهم العمليات الديمقراطية قد وجه عملية إدخال البث المباشر في برلمان موريشيوس، الذي تم تصميمه حول استطلاع وتحليلات مكثفة لخبرات البلدان الأخرى، بما في ذلك دعم الخبراء من المنظمات الشريكة. والآن، قدم البرلمان البث المباشر من خلال قناة برلمانية مخصصة وعبر الإنترنت.

بناء برلمان أكثر مراعاة للبيئة

تقوم العديد من البرلمانات بتحويل عملياتها لكي تصبح مراعية للبيئة. ويعتبر البرلمان الأكثر مراعاة للبيئة مفهومًا شاملاً لا يقع حصريًا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو المبادرات "اللاورقية". وحدد البرلمان البلجيكي عددًا من "الانجازات السريعة" التي ساعدته على أن يصبح برلمانًا "صديقًا للبيئة"، ولا تتعلق جميعها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما لاحظت إسبانيا، تشكل الطباعة تكلفة كبيرة للبرلمانات كما تركت بصمة بيئية كبيرة. وكان تخفيض الطباعة وسيلة مهمة لتحسين المصداقية البيئية للبرلمان ولكن القيام بذلك يعني التفكير في سير العمل بأكمله؛ ما كان الغرض وراء هذه الوثائق؟ ومن هم المستخدمون؟ وكيف يتم أرشفة الوثائق؟ وكيف يمكن تحسين العملية الكلية، بدلاً من مجرد تكرارها بالأدوات الرقمية. وقدم برلمان جنوب إفريقيا مبادرة مراعية للبيئة، ذات أربع ركائز تستند إلى خفض التكلفة، والبيئة غير الورقية، والتخلص من النفايات الإلكترونية، والحد من بصمة الكربون، وتم دمجها كلها في مشاريع جديدة. وأظهرت النتائج الأولية انخفاض الطباعة بنسبة 60 %. وبالمثل، كان للكنيست الإسرائيلي نهج شامل يغطي كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، والحفاظ على المياه، وإعادة التدوير، والثقافة التنظيمية للاستدامة. وأشارت كينيا إلى استخدام أنظمة البرلمان الإلكتروني التي تدير سير العمل، والنشر، والتعديلات كأداة رئيسية في الحد من إنتاج الورق؛ ويمكن أن يتم عمل البرلمانيين في الفضاء الرقمي.

فريق الأمم المتحدة للتعاون الرقمي

اختتمت كلير ميسينا المؤتمر عبر التعريف عن الفريق رفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة (https://digitalcooperation.org/). وقد اجتمع الفريق من أجل زيادة الوعي بشأن التأثير التحويلي للتكنولوجيات الرقمية في المجتمع والاقتصاد وللمساهمة في النقاش العام الأوسع، حول كيفية ضمان مستقبل رقمي آمن وشامل للجميع، مع مراعاة معايير حقوق الإنسان ذات الصلة. وأشارت ميسينا إلى أن البرلمانات أدت دوراً مهماً في تشكيل مجتمعاتنا وشجعت البرلمانات والبرلمانيين على الانخراط مع الفريق وتقديم الطلبات إليه (https://digitalcooperation.org/call-for-contributions/).

المراجع

- مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي للعام 2018
https://www.ipu.org/event/world-e-parliament-conference-2018
- تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي للعام 2018
https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-11/world-e-parliament-report-2018
- مركز الابتكار في البرلمان
https://www.ipu.org/our-work/strong-parliaments/setting-standards/centre-innovation-in-parliament
- مجلس الابتكار
https://padlet.com/IPUinnovation/wepc2018

وللمزيد من المعلومات، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي:

innovation@ipu.org

.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Governing Council
Item 7

CL/204/7(f)-R.1
21 February 2019

Reports on recent IPU specialized meetings

(f) World e-Parliament Conference 2018

Geneva, 3-5 December 2018

The eighth World e-Parliament Conference saw 250 participants from 60 parliaments gather to discuss the latest trends in the use of information and communication technology (ICT) in parliament. About one-quarter of participants were parliamentarians, the others being mostly parliamentary staff with responsibility for digital technologies.

The focus of the 2018 conference was on how technology supports innovation in parliamentary processes. In his opening remarks on behalf of the IPU President, Mr. Duarte Pacheco (Portugal) referred to innovation in the parliamentary context as: "the adoption of new practices, products or services that change one or more aspects of parliament's operations or culture. These practices do not necessarily need to be new or innovative in absolute terms. Innovation encompasses the adoption of existing processes that were not previously used in parliament's work. This innovation is often driven, facilitated or supported by digital technology."

Twenty formal sessions in the Policy and Technical tracks, as well as various breakout sessions, confirmed the overall impression that parliaments are seeing the strategic value of investing in technology, while continuing to face a number of challenges inherent to the fast-moving technology environment.

Conference highlights included:

- The launch of the 2018 World e-Parliament Report
- The launch of the Centre for Innovation in Parliament, and working meetings of the Centre's first parliamentary hubs
- Vibrant Parliamentary Showcases on recent developments in selected parliaments
- Unscripted Unconference sessions based on participants' proposals, including active discussions on artificial intelligence in parliaments and cloud computing

The Conference Report summarizes some of the rich discussions that took place during these three days.

CL/204/7(f)-R.1
ANNEX

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

World e-Parliament Conference 2018

Parliaments, technology and innovation

3-5 December 2018

Geneva, Switzerland

#eParliament

CONFERENCE REPORT

13 December 2018

The World e-Parliament Conference is a biennial forum for the parliamentary community to discuss the use of information and communication technology (ICT) from both policy and technical perspectives. This year's conference, held in Geneva from 3-5 December, focussed on how technology supports innovation in parliamentary processes by acting as a catalyst for modernization, culture change, greater transparency and more effective representation. With 250 participants from 60 parliaments, the conference was a place to share and discuss innovative ways to sustain democracies and parliaments in the future. The vibrant Parliamentary Showcases and Unconference sessions demonstrated the breadth and depth of digital initiatives in parliament.

Key Points

- Effective parliaments
  - Parliaments are taking innovation more seriously. Parliaments are not at the "bleeding edge" of technology but are considering how existing technologies can be applied in innovative ways to support and strengthen parliamentary processes.
  - Emerging areas such as AI and cloud computing are beginning to have an impact in parliaments. New technologies bring with them questions of trust, governance and security and present challenges in terms of skills, resources and funding.
  - Managing the data overload remains a challenge.
- Open parliaments
  - Openness is more about a cultural shift than technology requirements.
  - The core IT systems in parliaments increasingly support openness by default.
  - Parliaments need a deeper understanding of what is meant by open data; data needs to be reusable, machine readable and the underlying data model must be coherent. Non-searchable PDF files are not open data.
  - Parliaments must place the needs of the end-users at the forefront of all efforts to increase openness.
- Engaged parliaments
  - Parliaments need to be able to engage when, where, and in the ways that citizens want.
  - Social tools take you closer to citizens, they help you inform, engage and listen. Parliaments and members need to be clear about what they are trying to achieve when they use social tools.
  - "Fake news" and disinformation is a threat to democracy. Even so, parliaments must be cautious in legislating so as not to impede free speech or silence critical voices.
- Connected parliaments
  - The conference demonstrated an appetite for collaboration between parliaments, evidenced by meetings along regional and thematic lines hosted by hubs in the new Centre for Innovation in Parliament.

Conference Highlights

The conference featured two launches; firstly the new Centre for Innovation in Parliament and, secondly, the latest edition of the World e-Parliament Report.

The Centre for Innovation in Parliament is a partnership between the IPU and parliaments to support parliamentary innovation through improved use of digital tools. It provides a platform for parliaments to develop and share good practices in digital implementation strategies, and practical methods for building capacity. The Centre was publicly launched with the support of a core group of parliaments: Brazil, Chile, Portugal, Zambia, and the European Parliament. During the conference a number of additional parliaments expressed interest in participating, hosting hubs and providing funding, including Kenya, Canada and the Assemblée parlementaire de la Francophonie.

The IPU Secretary General, Martin Chungong, described "innovation" in the parliamentary context as meaning the adoption of new practices, products or services that changed one or more aspects of parliament's operations or culture. These practices did not necessarily need to be new or innovative in absolute terms. Innovation encompassed the adoption of existing processes that had not previously been used in parliament's work. That innovation was often driven, facilitated or supported by digital technology. Every parliament had the opportunity to innovate within its own context.

The latest World e-Parliament Report (WePR) is the fifth edition in the series. The 2018 report features the traditional survey of parliaments as well as a survey of members, a revised definition of the term "e-parliament" and a chapter on innovation in parliaments. The report shows that digital technologies are firmly embedded with clearly identified governance and technology practices in most parliaments. It suggests a levelling off in the adoption of XML, which appears to relate to cost and complexity, on one hand, and awareness of the value of open data, on the other. The use of instant messaging has seen a significant increase, social media use continues to rise and the report shows digital broadcasting and video streaming overtaking traditional broadcasting. There are barriers to greater use of ICT too, including training and skill deficits among staff and members and growing concerns over security and reliability. The report shows that parliaments want more inter-parliamentary cooperation, something that the new Centre for Innovation in Parliament is intended to address.

The report shows that, for members, mobile devices are ubiquitous, regardless of age. Three-quarters of the respondents regarded email as the most important digital tool, followed by Facebook and WhatsApp. Seventy-one percent of members write their own social media content, while content for their websites tends to be written by staff. The surveyed Members also rated their knowledge and skills in online work quite highly; three out of five members consider their knowledge of online communication to be advanced, though one out of five say they lack the skills needed to take part in online chats and events. Support is an issue for members using digital tools with one-quarter having no additional support or assistance for digital content and communication.

Innovation in parliaments

Leading with the theme of innovation and emerging technologies, Beth Coleman, Associate Professor at the University of Waterloo, Canada, told delegates that smart technologies and smart cities were about sensing our environment and reporting in real time; making strategic data available to all as it happens. But, she noted, we had to find the proper balance between technology adoption and the involvement of citizens in deciding how that was going to shape our democracies. We must also talk about the nature and purpose of open data and privacy, considering that, despite a right to our data, many of the conduits and stores remained in private control. The safety of our platforms was not guaranteed; platforms did not always act for good (or in the best interest of citizens), attempts to infiltrate networks, process and data were common. For example, the "Internet of Things" means tracking your movements through the city, but who saw that and how was it used? Rightly, there was public unease at the use of [their] data and the risks associated with opaque "black boxes". There was a need for new models (and understanding) of data sovereignty. Likewise, there was a need for critical discourses on smart technologies around design, co-design and decision making. We must recognize the need for learning as much as, and sometimes more than, doing things with that data; ultimately, however, open data could create open doors for civil society.

Andy Williamson, author of the World e-Parliament Report, asked: “What does parliamentary innovation look like?” He shared the findings from the innovation chapter of the WePR, noting that being innovative was often the result of a conscious choice and did not just happen automatically. Parliaments had not historically been seen as good innovators and the institutional culture had to shift to accept more innovative practices. Pressure for openness and transparency from the public and political commitment could help with that. Centralization hampered innovation for many organizations and letting staff (and partners) be free to experiment had been shown to produce positive results in the parliaments where that was happening.

Innovation happened between parliaments and citizens but was equally important in terms of internal systems and processes, making the institution itself more efficient and effective. For that to happen parliaments needed to gain new skills and innovative parliaments benefited from working collaboratively with others. Ultimately, innovation was happening in the parliaments that recognized they needed to evolve and develop new and more open ways of working. That was a cultural shift, not just about technology, and it required a commitment at all levels of the institution to work with others, to see the parliament from different perspectives and to take risks with new, often untried ideas.

Moving from the general to the specific, Frode Rein (Head of Strategy and Innovation at the Norwegian Parliament) described their vision to become "a leading digital parliament" as a direction of travel, not a destination. It was important to be a good digital parliament because it made the institution more effective. However, getting there was non-linear and not something to hurry. Finding time to innovate was challenged by operational requirements and it was important to understand that innovation in parliament was not about inventing a new device or bleeding edge technologies, it was about taking existing innovations and giving them a meaningful life in a parliamentary context. Innovation needed the institution to allow staff to think freely, try things and fail. The Storting allocated two-people teams 10 per cent of their workload to develop proof of concepts, allocated a budget for that and used Design Thinking as a formal methodology. The aim was to show a good mix of openness and receptivity to ideas combined with a clear process.

India observed that for them innovation was about increased efficiency for members, providing better access to citizens and better processes for staff. It was not about new technology but building solid, reliable platforms that shaped better debates and participation, and ensured that the national infrastructure was capable of supporting a digital society.

Conference participants were asked to rate how innovative they thought their own parliament was:

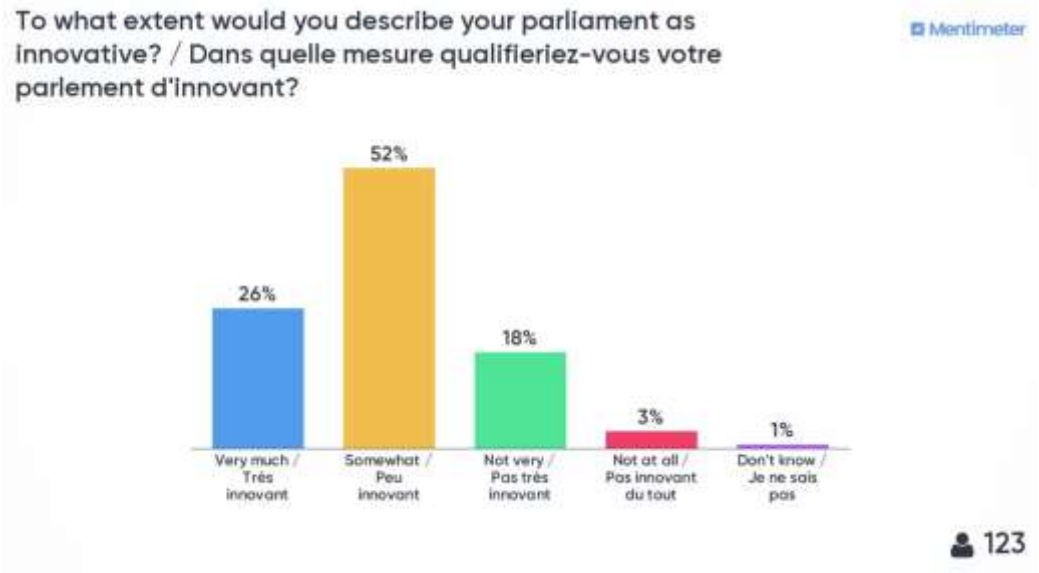

And to say whether they expect their parliaments to become more or less innovative in the future:

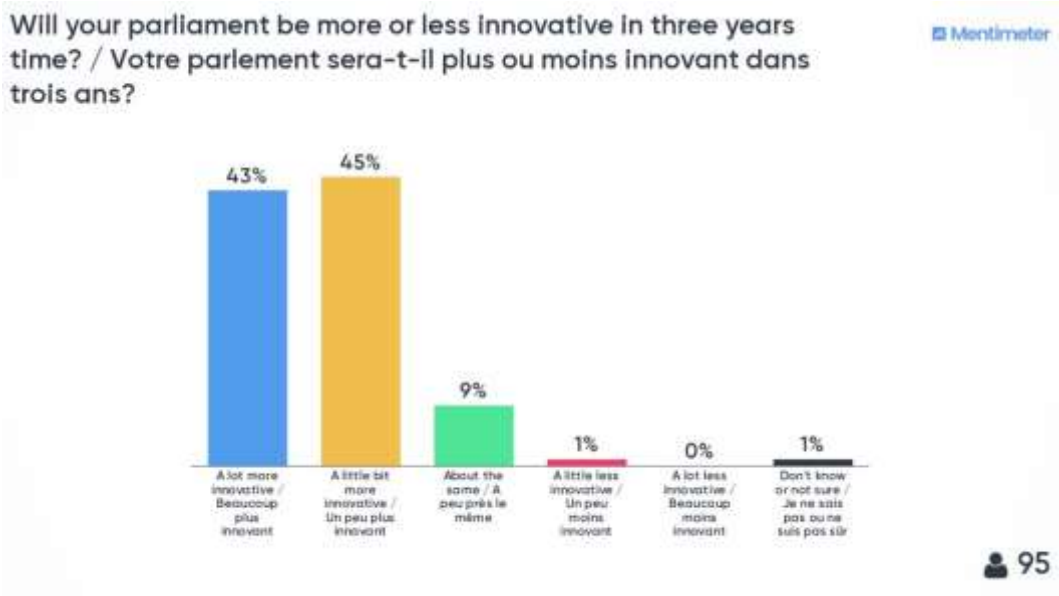

Being an effective parliamentarian in the digital age

Duarte Pacheco (Portugal) asked participants to share their perspective and experiences on the positive and negative impacts of new technologies on parliaments. Digital technologies and social media had changed people's lives in last few decades, he said. How had they changed the work of parliamentarians? More broadly, many parliaments and parliamentarians were experiencing the negative impact of social media in their work. People were often not well informed and laws were complicated to understand. Trust in the traditional sources of information was starting to break down. That contributed to creating a space for "fake news" and unreliable information to spread through social media.

Yet despite the negatives, there were still many ways parliaments and parliamentarians could benefit from digital technologies, including social media. Making draft laws available for citizens' comments through social media enhanced public participation. Digital tools could be effective for sharing parliamentary messages and information or putting out statements on vital issues. They were seen as particularly important to achieve an effective, two-way communication with the public.

Both Bahrain and Finland observed that members required better systems and good support to make their work more effective. Finland talked about the importance of seamless committee information for MPs across platforms. They discussed the need to ensure that there were ways for MPs to comment on amendments and for these to be recorded and shared. The Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) presented findings from their latest 2018 finance database, "comparative perspectives on money in politics". Several components in regulating political financing were emphasized, from public and private funding, through spending and reporting, to oversight and sanctions. The use of online crowd funding was an issue raised during the discussion. This was seen as a new aspect of political financing, which imposed new challenges to ensure the transparency of money in politics.

Social media had changed the way people, parliaments and elected members could communicate, share ideas and share data, said Andy Williamson (IPU). They also had adverse effects, such as disinformation and abusive behaviour. Members and parliaments must consider how to use new media to reach the right people and send appropriate messages. They must learn how to manage challenges too.

Antonio Anastasia (Brazil) presented several tools from the Brazilian Senate that enable public participation using social media. Citizens could initiate an idea for a new law, which was published and became available to the public. If the initiative got sufficient support, it went into parliamentary procedure. There was an opportunity for citizens to participate online by sending comments and suggestions on draft laws. Citizens could also vote online about any legislative act discussed in the Senate. The results were not binding but they were public and senators could take them into account when deciding how to vote. Giorgio Jackson (Chile), shared his experience and approach in using social media. For a parliamentarian, it was important to be visible and accessible on social media, to create

bonds through the two-way communication with citizens. An MP, however, needed to know how different platforms worked and who was the main audience. Content and the language used had to be adapted to different groups and for different purposes; however, it was vital that the core meaning of the message itself remained the same. For MPs, their digital personality must be carefully created and consistently curated. Ravza Kavakci Kan (Turkey) emphasised her careful and thoughtful use of social media, with full awareness of their power, including power to spread and disseminate fake news. Although the social media were fast by nature, her approach was to always verify any information before sharing it and think about every word, its meaning and possible connotation, the language and even grammar, before sending a message.

Sharing innovation between parliaments

Gerard Hilbert (European Parliament) enumerated success factors in the ECPRD network on Parliaments and ICT. Successful networks were based around a shared idea and addressed a specific need. They created a win-win situation where participants both gave and received something that was valuable to them. Keeping the red tape to a minimum helped to maintain the flow of ideas and information, as did an active facilitator.

Parliamentary hubs within the Centre for Innovation in Parliament aim to build upon this experience to develop into a new network of expertise. A series of meetings during the conference had allowed parliaments hosting hubs to set out their vision, and for other parliaments to assess the potential benefits of joining these hubs. The initial hubs within the Centre cover the following areas:

- ICT Governance thematic hub: An online learning platform for parliaments to support a wide development of maturity in IT governance. Host: European Parliament.
- Inter-Parliamentary Cloud thematic hub: Aims to create a portal to pull together open data from multiple parliaments to create new ways to analyze and improve the law. Host: Chamber of Deputies of Brazil.
- Latin America regional hub: To share technological tools, software developed by the parliaments, free access to third party software, documentation, and information on real cases. Host: Chamber of Deputies of Chile.
- Southern Africa regional hub: To promote effective use of technology in parliaments by sharing and consolidating information on past, ongoing and future ICT initiatives. Host: National Assembly of Zambia.

Listening, responding and engaging with citizens

The open parliament, one which is transparent and accountable, makes a positive contribution to strengthening the democratic process, contributes to the fight against corruption and facilitates the relationship between civil society and parliament. Karin Luck (Chile) argued that how parliament and its members listened and engaged was a major theme, particularly as civil society became more organized, more vocal and had increasing expectations of partnership and collaboration. Thibaut Denoncourt (Parlement et citoyens) made the point that the citizen consultation initiatives must be accompanied by a commitment from parliament to be open and transparent about how citizen input was taken into account.

Abir Oreibi (LIFT, Switzerland) talked about how we could promote open innovation for positive change and that digital was the driver for new ways of collaboration; "big data is the oil for the internet". Digital created new actors, new centres of ideas but also of power. It caused disruption—of process and vocabulary—as physical ways of connecting were augmented and enhanced by new online methods. Parliaments needed to keep abreast of developments and explore what could work for them, aware that civil society were often the early adopters of the tools around where engagement could happen and so they were likely to be ahead of parliament. Oreibi cited "Consultation pour l'agenda digital Suisse" and the "Shanghai open data initiative" (SODA) as examples of collaboration focused on public and democratic innovation.

Dan Barrett (UK) saw data as the fundamental raw material for achieving engagement between parliament and civil society, yet he noted too that the WePR cited knowledge of how parliaments worked as the biggest barrier to greater citizen engagement—and how that rang true with the UK experience. Barrett said that was important for parliaments to understand their data, that that was an iterative process and that poorly designed data was a barrier to parliamentary openness. Above all, parliaments must understand their business process and think beyond the data, beyond the system or

report, and consider the end users of what they produced, be they members, citizens, academics or journalists. Other people would be able to make use of the data that was made available and that was largely a positive thing. The UK Parliament had chosen not to lead as such but to participate in the wider open data and civic tech communities, where it could share and learn as part of a network.

Audience members made the point that publishing data in non-machine-readable formats (such as PDF) inconvenienced end-users. While acknowledging that the publication of open data could sometimes lead to criticism of parliament, they noted too that parliaments should not be too concerned; the reality was that criticism came from a small minority and most people had a genuine interest and reason for wanting access to the data.

Finland shared a different approach, talking about a project whereby the Speaker hosted a regular Facebook Live session. That had been positively received both inside and outside parliament and there were plans to expand the format to include committee chairs. They noted that whilst many of the questions were pre-screened and participants selected, there was still the opportunity for spontaneous questioning of the Speaker.

Managing disinformation

Sophia Ignatidou (UK) told the conference that, "if you're confused and overwhelmed by the complexity of the issue of disinformation and fake news, you're not alone. We all are!" The language was confusing too as that was an emerging area and definitions were ambiguous; when was news "fake"? When was it intentionally disinformation? How does "viral content" spread through networks? As Tommaso Venturini (Italy) noted, "true or false" was too simplistic in many cases; journalism was all about selecting and combining information into a well-constructed (or badly-constructed) narrative. Most "fake news" did not hide its fakeness, satire for example. The difference was the intent to mislead. Kenya reported on legislation adopted in 2018 to combat the spread of fake news, and also noted a survey which showed that 87 per cent of Kenyans questioned had seen information that they had suspected to be fake. Whilst that was worrying, it also suggested that people were able to tell what was and was not real.

Pakistan noted that fake news could be a lethal instrument and Sudan suggested that international cooperation was required to control its production. For Zambia, there was a question of ensuring that journalists were providing honest content and it was noted that there was a role for legitimate, independent fact-checking organizations to verify content. The question of freedom of speech and freedom of expression was raised; how did we manage fake news and protect the voice of others, such as minorities or political opposition? Regulation was lagging behind, but parliaments should be careful to fully understand the situation before taking action. "Fake news" was not simply something you disagreed with and there was a risk that legislation could negatively impact on free speech or silence critical voices.

Artificial intelligence

On the technical side of the conference parliaments debated how they were starting to explore Artificial Intelligence (AI). These are systems that can sense, reason, act and adapt independently. Brazil demonstrated how they were using AI-based technologies to support better legislation. They were providing complex thematic searches, automatic translations of non-Portuguese laws from elsewhere and sentiment analysis to understand large numbers of comments. Their systems were also able to provide "smart" summaries of legislation, support voice recognition and even manage the Chamber's relationship with citizens through intelligent "bots". The Austrian Parliament emphasized that AI was about enhancing what they already did; making parliamentary systems better and recognizing that the value lay in categorization, summarization and sentiment analysis. These were all manually-intensive tasks that were made more efficient and effective through AI. We are seeing AI emerge within parliaments, cutting across many existing processes, reducing complexity (for the users) but requiring a holistic approach and careful change management. Parliamentary IT services must learn to manage algorithms as well as systems, but parliaments must recognize that there are issues of trust with any algorithm-based approach; they are not neutral and can be biased (and can be trained to be biased). This is a new area for parliaments and there is a need to recognize that strong governance and oversight is required to ensure the veracity of AI, to build trust and to promote its effective use.

Abdulaziz Alhargan (Saudi Arabia) led an interesting and provoking discussion in relation to new technologies, such as AI. With ICT now essential to parliaments, will the advancement of big data analysis and AI cause the typical role of parliaments to change or disappear? This discussion further re-enforced the views of earlier discussions about the need for strong governance, ensuring trust but also raised the question of the role of democratic institutions in an age of smart systems. What does the

huge increase in data storage and our increasing ability to analyse and make decisions based on this mean? Will there be a need for voting and parliaments in the future? What of the representative role of parliament?

Planning for the cloud

Moving data to the cloud brings many complex challenges for parliaments. Parliaments need to understand their present position before moving ahead; do they have resources for an internal data centre, should they use a commercially hosted service (which has risks) or join their government's cloud (if one exists)? There are serious pros and cons to all three approaches that have to be understood. What are the implications on a parliament's IT strategy and the legacy systems that it has and how will new systems integrate with the chosen cloud provider? There is an impact for IT departments in terms of staffing. This is reflected not just in terms of numbers but in the way the nature of their work can change. Security can become even more of a sensitive issue, particularly if the data is held outside the parliamentary network. This in turn raises questions about the sovereignty of parliamentary data and the legal framework in which it (and the parliament) operates. Guyana noted challenges in terms of the size of their IT department (only two people) yet the UK parliament had demonstrated a strong business case, with significant savings from the deployment of cloud technologies. Suriname planned a path for adoption that included training and "walk-in" surgeries to aid uptake, but many other parliaments noted that there was a cultural challenge and there could be resistance to cloud services.

Tools, such as the ICT Maturity Self-Assessment model, developed by the European Parliament and presented at the conference, can play an important role in helping parliaments to define their current position. It also helps them understand what issues they might face as they start to deploy new technologies, such as cloud and AI.

New developments in parliamentary video

Israel and Mauritius presented their experience of translating innovation to practice in order to reach citizens and promote parliamentary transparency, particularly using visual tools. The Knesset had used HD broadcast to increase media exposure of the parliamentary work alongside a national legislation database, with all laws available in consolidated form. Data visualisation of their data added to this mix, graphically presenting, for example, the responsiveness of ministries to parliamentary questions.

Bringing parliament to more people, reaching more citizens and raising understanding of democratic processes had guided the introduction of live broadcasting in the Parliament of Mauritius, designed around an extensive survey and analyses of other countries' experiences, including expert support from partner organizations. Now, the Parliament provided live broadcast through a dedicated Parliamentary channel and via the internet.

Building the greener parliament

Many parliaments are transforming their processes as they become environmentally aware. The greener parliament is a cross-cutting concept that does not exclusively fall within the domain of ICT or "paperless" initiatives. The Belgium Parliament identified a number of "quick wins" that helped it move towards becoming a "green" parliament, not all related to ICT. As Spain noted, printing was a major cost for parliaments and also left a significant environmental footprint. Reducing printing was a significant way to improve parliament's environmental credibility but doing so meant thinking through the entire workflow; what were the documents for? Who were the users? How would documents be archived? And how could the overall process be improved, rather than just replicated with digital tools. The Parliament of South Africa presented a four pillar greening initiative based on reducing cost, paperless environment, e-waste disposal, and reduction of carbon footprint, all mainstreamed into new projects. Initial results demonstrated a reduced printing by 60 per cent. Similarly the Israeli Knesset had a comprehensive approach covering energy efficiency and renewables, water conservation, recycling, and organizational culture of sustainability. Kenya pointed to the use of e-parliament systems that managed workflow, publication and amendments as a key tool in reducing paper production; the work of parliamentarians could happen in the digital space.

UN panel on digital co-operation

Claire Messina brought the conference to a close by introducing the UN Secretary-General's High-level Panel on Digital Cooperation. The Panel had been convened to raise awareness about the transformative impact of digital technologies across society and the economy and to contribute to the broader public debate on how to ensure a safe and inclusive digital future for all, taking into account relevant human rights norms. Messina noted that parliaments played an important role in shaping our societies and encouraged parliaments and parliamentarians to engage with the panel and to make submissions to it.

References

- World e-Parliament Conference 2018
- World e-Parliament Report 2018
- Centre for Innovation in Parliament
- Innovation Board

Further information: innovation@ipu.org

الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

ter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

حوار رؤساء البرلمانات المشاركين

ضعف الثقة في الديمقراطية: نداء عاجل لإعادة النظر في نماذج الحوكمة الخاصة بنا

الإثنين، 8 نيسان/أبريل 2019، 14:30 – 16:00

قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

مذكرة توضيحية

في دراسة حديثة[1] مستندة إلى المقابلات التمثيلية الوطنية مع أكثر من 125000 مجيب في 50 بلداً من حول العالم، تم التسليط الضوء على اتجاه يثير القلق: إن الثقة في الحكومات وهياكل الحوكمة تواجه تحديات متزايدة وتزداد ضعفاً. وفي الإجمال، تظهر النتائج أن المواطنين يشعرون أن حكوماتهم لا تعمل من أجل مصلحتهم، وأن صوتهم لا يهم كثيراً في السياسة. ولا يزال هذا المفهوم قوياً، بغض النظر عن النظام السياسي القائم ومستوى الديمقراطية.

وتعتبر هذه الدراسات مؤشراً لاتجاه متزايد، يثير القلق لخيبة الأمل مع الديمقراطية وهياكل الحوكمة، بما فيها البرلمانات القائمة. ويمكن اعتبار هذه الاستنتاجات من أجل تطبيق نماذج الحوكمة، الإقليمية والعالمية، المهددة بشكل خطير اليوم بسبب المفهوم العام المتمثل بالبقاء بعيداً عن المواطنين، والغموض في تأدية مهامها ومحاسبتها، ومشكوك فيها من حيث الكفاءة.

وتقوض خيبة الأمل المتزايدة المؤسسات العالمية والوطنية الديمقراطية، التي أصبحت ضحية الخطابات الوطنية التي تتطلع إلى اختفائها.

[1] "مؤشر مفهوم الديمقراطية للعام 2018"، أجرته داليا للبحوث بالتعاون مع تحالف الديمقراطيات وراسموسين العالمي

وفي هذا الإطار، ينبغي أن تكون الحاجة إلى حكومات عالمية، ووطنية، ومحلية ذات أهمية بالغة من أجل إجراء تقييم ذاتي شامل. وينبغي السعي للحصول على نماذج جديدة للحوكمة، ليس فقط من أجل التقريب بين الحكومات والدوائر المعنية، بل أيضاً من أجل التكيف مع الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي، والتغيرات في أنماط الاستهلاك، وتغيُّر وسائل الاتصال، والأهمية المتزايدة للكفاءة، وعناصر أخرى جديدة تغير العالم حالياً. ويجب على السياسة أن تتغير استجابة للمشاكل الجديدة التي يواجهها المواطنون وكذلك استجابة لتوقعاتهم.

وتدفعنا الظروف إلى النظر في أشكال أخرى من الديمقراطية والحوكمة، غير الأشكال التقليدية. لذلك، سيركز الاجتماع على تحديد الأسباب الجذرية لخيبة الأمل والاستجابات الرئيسية، بما فيها نماذج الحوكمة البديلة أو الجديدة.

وتتضمن الأسئلة التي يتعين النظر فيها ما يلي:

- ما هي الأسباب الجذرية لخيبة الأمل المتزايدة تجاه الأشكال الحالية للحوكمة الديمقراطية، بما فيها البرلمانات؟
- لماذا يتزايد عدم التواصل مع المواطنين؟ هل للمواطنين توقعات غير منطقية من سياسيهم؟ هل لدى المواطنون معلومات كثيرة أو قليلة جداً لتكوين رأيهم؟ هل ركز الكثير من السياسيين على الأولويات الخاطئة، وبالتالي تظهر ردود فعلية شعبية عكسية؟
- هل الديمقراطية والبرلمانات متوافقة مع نموذج العمل لوسائل التواصل الاجتماعي، والتكنولوجيا الكبيرة، والحاجة المتزايدة إلى الاستجابة لهذه المسائل، على أساس شبه فوري؟
- ما هي بعض الوسائل الجديدة للتقدم؟ هل تعتبر "النماذج الهجينة" التي تتضمن مخططات تمثيلية، وحوارية، وحوكمة ديمقراطية مباشرة، خياراً؟ ما هو دور البرلمانات أو موقعها، في هذا الصدد؟
- ما هو دور الاتحاد البرلماني الدولي وكيف يمكنه المساهمة في إعادة النظر في نماذج الحوكمة العالمية؟ كيف يمكن للمنظمات الدولية، كالاتحاد البرلماني الدولي، أن تتطور؟ ما هي السبل أو النماذج الأخرى لسير العمل التي يمكن تطويرها من أجل تحسين المفهوم لدى المواطنين تجاهها؟

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Speakers' dialogue

Low trust in democracy: An urgent call to rethink our governance models

Monday, 8 April 2019, 2.30 – 4.00 p.m.
Salwa 1, Sheraton Convention Center

Concept note

A recent study[1] based on nationally representative interviews with over 125,000 respondents in 50 countries worldwide shed light on a worrying trend: trust in governments and governance structures is increasingly challenged and weakened. Overall, results show that citizens feel that their governments are not acting in their interest and that their voices matter little in politics. This perception remains strong, whatever the political system in place and whatever the level of democracy.

Studies like these are indicative of an alarmingly growing trend of disenchantment with democracy and the governance structures, including parliaments, in place. These conclusions can also be seen to apply to regional and global models of governance, which today seem dangerously threatened due to a general perception of being distant from citizens, obscure in their functioning and accountability, and questionable in terms of their efficiency.

This growing disenchantment undermines democratic national and global institutions that then become prey to nationalist discourses that long for their disappearance.

In this scenario, the need for global, national and local governments to make a thorough self-assessment should be of paramount importance. New models of governance are to be sought not only to bring government and constituencies closer together, but are also to be adapted to today's fast pace of technological progress, changes in consumption patterns, shifting forms of communication, growing relevance of efficiency, and many other novelties that are already changing the world. Politics needs to change in response to the new problems faced by and expectations of the citizenry.

Circumstances are pushing us to consider other forms of democracy and governance beyond the traditional ones. The meeting will therefore focus on identifying the root causes of the disenchantment and key responses, including alternative or new models of governance.

[1] The "Democracy Perception Index 2018" conducted by Dalia Research in collaboration with the Alliance of Democracies and Rasmussen Global.

Questions for consideration include:

- What are the root causes of the growing disenchantment towards current forms of democratic governance, including parliaments?
- Why is there such a growing disconnect with citizens? Do citizens have unrealistic expectations of their politicians? Do citizens have too much or too little information to form their opinion? Have too many politicians focused on the wrong priorities, hence the populist backlash?
- Are democracy and parliaments compatible with the business model of social media, big tech and the media and the growing need to respond to issues on an almost immediate basis?
- What are some new ways of moving forward? Are "hybrid models" that include representative, dialogic and direct democratic governance schemes an option? What is the role or place of parliaments in that respect?
- What is the role of the IPU and how can it contribute to rethinking global governance models? How can international organizations, like the IPU, also evolve? What other ways or models of functioning can be developed for them to improve the perception citizens have of them?

آخر تحديث: 26.03.2019

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

دورة ربيع 2019 – الدوحة

مشروع جدول أعمال المؤتمر

تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في جنيف والمقترحات للمداخلات الواردة منذ ذلك الحين. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.

يمكن قراءة مساهمات (أوراق عمل) المناقشات العامة عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

الأحد 7 نيسان/أبريل (طوال اليوم)
برنامج ثقافي نظمت الجهات المضيفة من دولة قطر برنامجاً ثقافياً ليوم واحد: 10:00 – 12:00: زيارة ***متحف الفن الإسلامي في الدوحة*** 12:30 – 14:00: غداء 14:30 – 16:30: زيارة ***المدينة التعليمية*** 17:00: زيارة أحد **ملاعب كرة القدم** الذي سيستخدم في مباريات كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم للعام 2022 ملاحظة: إن الأمناء العامين المشاركين في البرنامج الاستكشافي مدعوون للاجتماع عند الساعة 09:00 من صباح يوم الأحد 07 نيسان/أبريل، في فندق الشيراتون، من حيث ستنطلق المجموعة.

الإثنين 8 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 11:00

- افتتاح الدورة
- جدول أعمال الدورة
- الأعضاء الجدد

***

- كلمة الترحيب وعرض حول النظام البرلماني في دولة قطر من قبل السيد فهد بن مبارك الخيارين، السكرتير العام لمجلس الشورى في دولة قطر.

الموضوع: في الأخبار

مداخلة من السيدة كلاريسا سورتيس، نائب كاتب مجلس النواب، برلمان أستراليا، حول انتخابات العام 2019: استنتاج من برلمان غير مألوف

الإثنين 8 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

- عرض التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي.

الموضوع: المعلومات في البرلمان

- المناقشة العامة يديرها: السيد نجيب الخدي، الكاتب العام لمجلس النواب في المملكة المغربية "خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة."

ستهدف هذه المناقشة العامة لدراسة النماذج المختلفة المستخدمة من البرلمانات لتلبية احتياجات البرلمانيين المتعلقة بالمعلومات والوثائق.

إن الأعضاء مدعوون لتقديم النهج المستخدمة من برلماناتهم لتوفير هذه المعلومات لأعضائهم، أكانت موحدة أو لا: سواء أكان عن طريق المكتبة داخل البرلمان، أو دائرة بحوث داخلية، عبر الاستفادة من المؤسسات العامة الخارجية، أو من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، أو من مراكز البحوث في الجامعات، إلخ.

مداخلة من السيدة سنيهلاتا شريفستافتا، الأمين العام، لوك سابا، الهند: " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان الهندي: تعزيز الشفافية والكفاءة "

مداخلة من السيد ب. بودنار، نائب أول للأمين العام، في المجلس الأعلى لأوكرانيا، حول المنصة الرقمية لتبادل الآراء حول مواضيع المبادرة التشريعية: الرئيس، مجلس الوزراء، وأعضاء البرلمان في أوكرانيا.

الساعة 16:30: الموعد النهائي لتقديم أسماء المرشحين لملء منصب في اللجنة التنفيذية (عضو عادي)

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

الموضوع: التعاون بين البرلمانات

- مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه، الأمين العام لبرلمان جورجيا: التعاون الإقليمي: الفوائد والمنظورات
- مداخلة من الدكتور جورج كافيرو، نائب أمين عام، المجلس الاتحادي، ألمانيا: برامج التدريب والتبادل لموظفي البرلمان

الموضوع: الرقابة البرلمانية

- مداخلة من السيد مانويل كافيرو، أمين عام مجلس الشيوخ، إسبانيا: نطاق مراقبة الحكومة من قبل مجلس الشيوخ في إسبانيا: مشاركة الرئيس في الجلسة العامة

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

الموضوع: المسؤولون والبرلمانيون: التوقعات وأشكال الحماية

- مداخلة من السيد تشارلز روبرت، الكاتب، مجلس العموم في كندا: حصانة البرلمانيين: ما هي الحدود المناسبة في عصر الشفافية والمحاسبة؟

المناقشة العامة: قياس النشاط البرلماني

مدير الجلسة (المناقشة): على أن يتم التأكيد لاحقاً

تهدف هذه المناقشة العامة إلى تحديد المعايير التي يتم من خلالها تقييم نشاط البرلماني.
إن ظهور المواقع الإلكترونية التي تقيس النشاط البرلماني من خلال معايير كمّية (عدد التعديلات أو المقترحات التشريعية المقدمة، وعدد المساهمات في الجلسات العامة ومدتها)، المؤدية إلى التصنيفات، قد يكون لديها نتائج سلبية. إن الأعضاء مدعوون للنظر في كيفية تقييم النشاط البرلماني في أسلوب نوعي أكثر، بما في ذلك الأخذ بالاعتبار نشاط البرلمانيين في دائرتهم الانتخابية.

الساعة 17:00: إجراء الانتخابات لملء منصب شاغر في اللجنة التنفيذية (عضو عادي)

الأربعاء 10 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

الموضوع: سن القوانين

المناقشة العامة: كيف نضع تشريعات أفضل؟

مدير الجلسة (المناقشة): السيد خوسيه مانويل أروخو، نائب الأمين العام للجمعية التشريعية في جمهورية البرتغال

يتطلب التشريع، الذي يعتبر مهمة نبيلة للبرلمانات، درجة عالية من المسؤولية، بهدف الحصول على قوانين واضحة، وبسيطة، وشفافة، ومدعومة بدراسات سابقة ولاحقة لتقييم الأثر.

في البرلمانات، ترد صعوبات خاصة في إصدار تشريع ذي جودة عالية، مع الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى جمع التعددية للمواقف السياسية التي تتدخل في العملية، معاً مع المشاركة العامة، سواء أكان مباشرة من المواطنين أو عبر الجماعات المنظمة، من الاتحادات إلى جماعات الضغط.

ومن أجل تفادي تدهور نوعية القانون، علينا أن ندرك مخاطر ما يسمى بالتشريع الشامل.

- مداخلة من السيد محمد علي كومزوغلو، أمين عام الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا:" سن قوانين في الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا: دور المعلومات والتكنولوجيا"
- المسائل الإدارية
- مشروع جدول الأعمال للاجتماع المقبل في بلغراد (صربيا)، تشرين الأول/أكتوبر 2019

الأربعاء 10 نيسان/أبريل (بعد الظهر)
الساعة 14:00 – 16:00 المؤتمر المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي: الابتكار في البرلمان

ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DE PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

Session de printemps 2019 – Doha / *Spring Session 2019 - Doha*

PROJET D'ORDRE DU JOUR DE LA CONFERENCE / *DRAFT ORDERS OF THE DAY OF THE CONFERENCE*

Ce projet d'ordre du jour a été préparé par le Président de l'ASGP, sur la base des thèmes proposés lors de la dernière session de Genève et des propositions de communications reçues depuis celle-ci. Il n'a pas été soumis au Comité exécutif ni adopté en séance plénière, et est donc susceptible de modifications.

Des contributions aux débats généraux peuvent être consultées en ligne sur le site internet de l'ASGP.

This draft agenda has been drawn up by the President of the ASGP, based upon the proposals made at the last meeting in Geneva and the proposals for papers which have been received since then. It has not been examined by the Executive Committee nor adopted by the Association and is therefore subject to change.

Contributions to general debates can be read online on the ASGP's website.

Dimanche 7 avril (journée complète) / *Sunday 7th April (all day)*

Programme culturel

Les hôtes qataris ont organisé un programme culturel d'une journée :

10h-12h : visite du ***musée d'art islamique de Doha***

12h30-14h : Déjeuner

14h30-16h30 : visite de la ***Cité de l'éducation***

17h : visite de l'un des ***stades*** *retenus pour la Coupe du monde de football 2022*

Nota : Les Secrétaires généraux participant à cette journée d'excursion sont invités à se réunir, le dimanche 7 avril, à 9h, à l'hôtel Sheraton, pour un départ groupé

Cultural Programme

The Qatari hosts have organized a one-day cultural programme:

10.00am-12.00noon: Visit to the ***Doha Museum of Islamic Art***

12.30pm-2.00pm: Lunch

2.30pm-4.30pm: Visit to ***Education City***

5.00: Visit to ones of the ***football stadiums*** *to be used for the 2022 FIFA World Cup*

NB: Secretaries-General participating in this excursion programme are invited to meet at 9am on Sunday 7 April, at the Sheraton Hotel, from where the group will depart.

Lundi 8 avril (matin) / *Monday 8th April (morning)*	
9h30 • Réunion du Comité exécutif *** **11h** • Ouverture de la session • Ordre du jour de la session • Nouveaux membres *** • Souhaits de bienvenue et <u>présentation</u> du système institutionnel du Qatar par M. Fahad Bin Mubarak Al-Khayareen, Secrétaire général du Conseil consultatif du Qatar. ***Thème : Dans l'actualité*** • <u>Communication</u> de Mme Claressa SURTEES, Greffière adjointe de la Chambre des représentants d'Australie: «L'année électorale 2019 : la conclusion d'une législature hors du commun ».	***9.30 am*** *Meeting of the Executive Committee* *** ***11.00 am*** *Opening of the session* *Orders of the day of the Conference* *New members* *** *Welcome and <u>presentation</u> on the parliamentary system in Qatar by Mr Fahad Bin Mubarak Al-Khayareen, Secretary General of the Council of the Consultative Council of Qatar.* *** *THEME: In the news* *Communication by Ms Claressa Surtees, Deputy Clerk of the House, Parliament of Australia, on Election year 2019: Conclusion of an Uncommon Parliament*

Lundi 8 avril (après-midi) / Monday 8th April (afternoon)

14h30

- Présentation des développements récents au sein de l'UIP.

***Thème :* L'information au Parlement**

- Débat général M. Najib EL KHADI, Secrétaire général de la Chambre des représentants du Maroc : « étude comparée : les services d'information et de documentation des Parlements ».

  Ce débat général aura pour objet de recenser les différents modèles retenus par les Parlements pour répondre aux besoins d'information et de documentation des parlementaires.

  Les membres seront invités à présenter les solutions retenues par leur Parlement pour mettre à la disposition des membres cette information, consolidée ou non : existence d'une bibliothèque au sein du Parlement, service de recherches interne au Parlement, recours à des institutions publiques extérieures, à des organismes privés ou centres de recherches universitaires etc..

- Communication de Mme Snehlata SHRIVASTAVA, Secrétaire générale du Lok Sabha d'Inde : « L'utilisation des nouvelles technologies au Parlement Indien : promouvoir la transparence et l'efficacité ».

- Communication de M. P BODNAR, Secrétaire général de l'Assemblée nationale d'Ukraine: « La Plateforme numérique d'interaction entre le Président, le Cabinet des Ministres et les membres du Parlements d'Ukraine sur les initiatives législatives ».

16h30 : Heure limite de dépôt des candidatures pour l'élection destinée à pourvoir un poste au Comité exécutif (membre ordinaire)

2.30 pm

- Presentation of recent developments in the IPU.

Theme: Information in Parliament

- *General debate moderated by Mr Najib EL KHADI, Secretary General of the Chamber of Representatives, Morocco: "Information and Document Services in Parliaments: A comparative study."*

This general debate will aim to survey the different models used by Parliaments to respond to parliamentarians' needs for information and documents.

Members will be invited to present the approaches used by their Parliaments to provide this information, whether or not it is consolidated, to their members: whether this is by means of a library within the Parliament or an in-house research service, by making use of external public institutions or of private providers, or university research centres, etc.

- *Communication by Ms Snehlata SHRIVASTAVA, Secretary General, Lok Sabha, India: "The use of ICT in the Indian Parliament : Promoting Transparency and Efficiency".*
- *Communication by Mr P. BODNAR, First Deputy Secretary General, Verkhovna Rada of Ukraine, on Digital platform for the interaction of legal subjects of legislative initiative: the President, the Cabinet of Ministers, and members of Parliament of Ukraine.*

16.30: Deadline for the submission of candidates for election to post on the Executive Committee (Ordinary Member)

Mardi 9 avril (matin) / Tuesday 9th April *(morning)*

9h30

- Réunion du Comité exécutif

***

10h 30

Thème : La coopération interparlementaire

- Communication de M. Givi MIKANADZE, Secrétaire général du Parlement de Géorgie : « La coopération régionale : apports et perspectives ».
- Communication du Dr. Georg KLEEMANN, Secrétaire général adjoint du Bundesrat d'Allemagne : « La formation par l'échange : le programme d'études du Bundesrat ».

Thème le contrôle parlementaire

- Communication de M. Manuel Cavero, Secrétaire général du Senat d'Espagne: « L'étendue du contrôle du Gouvernement par le Sénat espagnol : la comparution du Président du gouvernement en séance plénière ».

9.30 am

- *Meeting of the Executive Committee*

***

10.30 am

Theme : Inter-parliamentary co-operation

- *Communication by Mr Givi MIKANADZE, Secretary General of the Parliament of Georgia: Regional Co-operation: benefits and perspectives*
- *Communication by Dr Georg KLEEMANN, Deputy Secretary General, Bundesrat, Germany: Advanced Training and Exchange Programmes for Parliamentary Staff*

Theme : Parliamentary Control

- *Communication by Mr Manuel Cavero, Secretary General of the Senate, Spain: The Scope of Control On The Government By The Senate Of Spain: Appearance By The President In Plenary Meeting*

Mardi 9 avril (après-midi) / *Tuesday 9th April (afternoon)*

14h30

Thème : Fonctionnaires, parlementaires : quelles attentes, quelle protection ?

- Communication de M. Charles ROBERT, Greffier de la Chambre des Communes du Canada : « L'immunité parlementaire : quelles limites à l'ère de la transparence et de la responsabilité ? »

Débat général : La mesure de l'activité des parlementaires

Conduite du débat : *à déterminer*

Ce débat général aura pour objet de déterminer selon quels critères l'activité d'un parlementaire peut-être évaluée.

L'apparition de sites internet mesurant l'activité des parlementaires selon des critères quantitatifs (nombre d'amendements, de questions et de propositions de loi déposés, nombre et durée des interventions en séance publique) conduisant à établir des classements peut présenter des effets négatifs. Les membres seront invités à s'interroger sur la façon dont l'activité peut-être appréciée de manière plus qualitative et plus complète (prise en compte de l'activité du parlementaire dans sa circonscription).

17h00 : Élection destinée à pourvoir un poste vacant au Comité exécutif (membre ordinaire)

2.30pm

Theme : Officials and Parliamentarians: Expectations and protections

- *Communication by Mr Charles ROBERT, Clerk, House of Commons, Canada: The immunity of parliamentarians: what are the proper boundaries in an era of transparency and accountability?*

General Debate: Measuring Parliamentary activity

Moderator: To be confirmed

This general debate seeks to determine the criteria by which the activity of a Parliamentarian may be evaluated.

The appearance of websites which measure Parliamentary activity by means of quantitative criteria (number of amendments or legislative proposals tabled, number and length of contributions to public sessions), leading to the drawing up of rankings, may have negative consequences. Members will be invited to consider how Parliamentary activity might be appraised in a more qualitative way, including by taking account of the activity parliamentarians carry out in their constituencies.

17:00 am: Election to a vacant post on the Executive Committee (ordinary member)

Mercredi 10 avril (matin) / Wednesday 10th April *(morning)*

9h30

- Réunion du Comité exécutif

***

10h30

Thème : la fabrique de la loi

Débat général : Comment améliorer la qualité de la loi ?

Conduite du débat : M. José Manuel ARAÚJO, Secrétaire général adjoint de l'Assemblée de la République du Portugal

Légiférer est l'une des plus nobles fonctions des parlements, qui requiert un degré élevé de responsabilité afin de produire des lois claires, simples et transparentes, étayées par des études d'évaluation d'impact réalisées ex ante et ex post.
Les Parlements font face à diverses difficultés pour produire une loi de qualité : il s'agit de synthétiser la pluralité des positions politiques exprimées tout en prenant en compte la participation publique, qui peut intervenir au terme d'une participation directe des citoyens, ou indirecte via les groupes organisés, des syndicats aux lobbys.
Afin d'éviter une détérioration de la qualité des lois, il convient d'être conscient des risques de la législation «omnibus».

• Communication de M. Mehmet Ali KUMBUZOĞLU, Secrétaire Général de la Grande Assemblée nationale de Turquie : «Le rôle de l'information et de la technologie dans le processus législatif à la Grande Assemblée nationale de Turquie».

- Questions administratives
- Projet d'ordre du jour de la prochaine session à Belgrade (Serbie), octobre 2019

9.30 am

- *Meeting of the Executive Committee*

***

10.30 am

Theme: Lawmaking

General debate : How do we make better legislation?

Moderator : Mr José Manuel ARAÚJO, *Deputy Secretary General of the Assembly of the Republic of Portugal*

Legislating, a noble function of Parliaments, requires a high degree of responsibility, with the aim of having clear, simple and transparent laws, supported by ex ante and ex post impact assessments studies.
In Parliaments, there are special difficulties in producing high quality legislation, taking into account the need to synthesize the plurality of political positions intervening in the process, together with public participation, either directly from citizens or through organised groups, from unions to lobbies.
In order to avoid a deterioration of the quality of law, we should be aware of the risks of so-called omnibus legislation.

• *Communication by Mr Mehmet Ali KUMBUZOĞLU, Secretary General of the Grand National Assembly of Turkey: "Law Making at the Grand National Assembly of Turkey: The Role of Information and Technology »*

- *Administrative matters*
- *Draft agenda for the next meeting in Belgrade (Serbia), October 2019*

Mercredi 10 avril (après-midi) / Wednesday 10th April *(afternoon)*	
14h00 – 16H00 Conférence conjointe avec l'UIP : L'innovation au Parlement	***2-4 pm*** *Joint conference with the IPU: Innovation in Parliament*

الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 6 – 10 نيسان/أبريل 2019

A/140/Inf.1.

04 آذار/مارس 2019

الجمعية العامة

الشواغر[1] التي يتعيّن ملؤها خلال الجمعية العامة الـ140

اللجنة التنفيذية

في 10 نيسان/أبريل، سَينتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً، على النحو التالي:

المجموعة الإفريقية: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة. لتحل محل السيدة أ. حبيبو (النيجر) التي تنتهي فترة ولايتها في اللجنة التنفيذية في الدورة 204 للمجلس الحاكم.

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء، 9 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها (قاعة دوخان).

مكتب النساء البرلمانيات

في 06 نيسان/أبريل، سيُطلب من منتدى النساء البرلمانيات ملء الشواغر التالية في **مكتب النساء البرلمانيات**:

- ممثلة إقليمية واحدة عن المجموعة الإفريقية (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة ف. أديدويان (نيجيريا)؛
- وممثلة إقليمية من مجموعة أوراسيا (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة س. سردريان (أرمينيا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.

[1] عند تقديم الترشيحات (مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها، قاعة دوخان)، يُطلب من الوفود أيضاً إعادة استمارة معلومات الاتصال في الملحق 2 من الدعوة إلى الجمعية – راجع الموقع الإلكتروني التالي:
https: // www. ipu.org/download/5971

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

ويمكن أن تقدم المجموعات الجيوسياسية ترشيحات خطيّة حتى يوم الجمعة، 05 نيسان/أبريل، 12 ظهراً إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها. وينبغي أن تكون الترشيحات مرفقة بخطاب إحالة توضيحي موقع من المجموعة الجيوسياسية وسيرة ذاتية موجزة (3 فقرات كحد أقصى) بالإنجليزية أو الفرنسية لتوزيعها على المشاركين.

ستتم أيضاً دعوة منتدى النساء البرلمانيات لتسمية مرشح، والموافقة على تعيين السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، لمنصب نائب أول لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، والسيدة أ.تولي (نيوزيلندا) لملء منصب نائب رئيس ثاني لمكتب النساء البرلمانيات. وتم ترشيح هذه الأسماء من قبل مكتب النساء البرلمانيات في دورتها الـ 42 التي انعقدت في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

اللجان والهيئات الأخرى

لجنة شؤون الشرق الأوسط

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً (امرأة) لتحل محل السيدة ن.موتسماي (ليسوتو) والتي تخضع لأحكام القاعدة 2 الفقرة 4 من قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط: " إذا تغيب عضو من اللجنة عن حضور أكثر من جلستين، سيتم استبداله أو استبدالها عبر إجراء انتخابات من قبل المجلس الحاكم"

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 09:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

مجموعة مسهلي الحوار في قبرص

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم ***مسهلاً واحداً للحوار*** *ليحل محل السيد ب. بوركي (إيرلندا)، الذي انتهت ولايته مع اختتام الدورة 203 للمجلس الحاكم.*

وحتى اليوم تلقينا اسم مرشح واحد:

- *السيد ل.كارتابيلي (إيطاليا)*

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم عضوين على الشكل التالي:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة لتحل محل السيدة ن. علي أسيغاف (إندونيسيا) التي تنتهي ولايتها في الدورة 204 للمجلس الحاكم

مجموعة أوراسيا : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو رجل للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة 203 للمجلس الحاكم

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

في 7 نيسان/أبريل، سينتخب المنتدى مجلسه.

وفقاً للقاعدة 5 الفقرة 3 من لائحة المنتدى وأساليب عمله " يتكون مجلس الإدارة، من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كل من، المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي."

تُدعى جميع المجموعات الجيوسياسية لتقديم مرشحين (رجل وامرأة) عند الساعة 00:06 مساءً يوم السبت، 06 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

كما قرر المجلس الحاكم، يتشكل الفريق من 21 عضواً من البرلمانات الوطنية، ترشحهم المجموعات الجيوسياسية على أساس الخبرات والصيغة المستخدمة في تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس (زيادة مخصصات المجموعة الجيوسياسية للجنة التنفيذية زائد واحد لكل مجموعة).[2] يجب أن تكون تشكيلة المجموعة قائمة على التوازن بين الجنسين ويجب أن يكون رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب أعضاء بحكم منصبهم. ويتولى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى ولاية واحدة مدتها أربع سنوات.

[2] المجموعة الإفريقية: 5 أعضاء ؛ المجموعة العربية: عضوين؛ مجموعة أسيا والمحيط الهادئ: 4 أعضاء؛ مجموعة أوراسيا: عضوين، مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 3 أعضاء ومجموعة 12+: 5 أعضاء.

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم 21 عضو على الشكل التالي:

المجموعة الإفريقية :	5 شواغر يتعيّن ملؤها على أن تتضمن رجلين وامرأتين على الأقل.
المجموعة العربية :	شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:	أربعة شواغر يتعيّن ملؤها من قبل رجلين وامرأتين
مجموعة أوراسيا :	شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:	ثلاثة شواغر يتعيّن ملؤها من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة 12+:	5 شواغر يتعيّن ملؤها على أن تتضمن رجلين وامرأتين على الأقل

يجب تقديم الترشيحات من المجموعة الجيوسياسية خطياً عند الساعة 09:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها. ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى) بالإنجليزية أو الفرنسية.

مكاتب اللجنة الدائمة

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

هناك **خمس شواغر** يتعين ملؤها من خلال المجموعات التالية:

المجموعة الإفريقية	:	شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:		شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل عضو امرأة على الأقل
مجموعة أوراسيا	:	شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل عضو امرأة على الأقل

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

هناك **شاغران** يتعين ملؤهما من خلال المجموعات التالية:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:		شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.
مجموعة أوراسيا	:	شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من المملكة الأردنية الهاشمية ورومانيا ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

هناك **ثلاثة شواغر** يتعيّن ملؤها من قبل المجموعات التالية:

المجموعة العربية	:	شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:		شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)
مجموعة 12+	:	شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من بوروندي وكندا ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

هناك **شاغران** يتعيّن ملؤهما من قبل المجموعات التالية:

المجموعة الإفريقية : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من الأرجنتين وروسيا الاتحادية ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

ونظراً لخصائص عمل المكتب، يوصى أن يكون لدى المرشحين إلمام بواحد من لغتي العمل للاتحاد البرلماني الدولي، الإنجليزية والفرنسية، وأن يكونوا قادرين على السفر من أجل نشاطات في مجال عملهم وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

****

وينبغي أن تكون الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية المعنية، والتي يمكن تقديمها حتى موعد إجراء الانتخابات، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع تحديد عضوية اللجنة في البرلمان ومعرفة بالقضايا التي تتناولها اللجنة، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الكاملة للمرشح. كما يجب أن تكون السيرة الذاتية مرفقة أيضاً بالتزام من برلمان المرشح بأنه سيدعمه/سيدعمها في عمله/ عملها وأنه سيدرجه ضمن الوفود المقبلة إلى الجمعيات العامة.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 – 10 April 2019

Assembly

A/140/Inf.1
4 March 2019

Vacancies[1] to be filled during the 140th Assembly

Executive Committee

On 10 April, the Governing Council will elect **one member**, as follows:

African Group	**:**	One vacancy, to be filled by a woman, to replace Ms. A. Habibou (Niger) whose Executive Committee term ends at the 204th session of the Governing Council.

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office (Dukhan Hall).

Bureau of Women Parliamentarians

On 6 April, the Forum of Women Parliamentarians will be required to fill the following seats of the **Bureau of Women Parliamentarians**:

- one regional representative for the African Group (end of term March 2020) to fill the seat left vacant after the demise of Ms. F. Adedoyin (Nigeria); and
- one regional representative for the Eurasia Group (end of term March 2020) to fill the seat left vacant by Ms. S. Sardaryan (Armenia), who is no longer a parliamentarian.

Candidatures from the respective geopolitical group may be submitted in writing by Friday, 5 April, 12 noon either by email to postbox@ipu.org or to the Submission and Control of Documents office. Candidatures should be accompanied by a signed cover letter from the geopolitical group and a brief curriculum vitae (3 paragraphs maximum) in English or French, for distribution to participants.

The Forum of Women Parliamentarians will also be called upon to approve the nomination of Ms. A. Al-Basti (United Arab Emirates) to fill the position of the First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians and Ms. A. Tolley (New Zealand) to fill the position of Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians. These nominations were decided by the Bureau of Women Parliamentarians at its 42nd session held on 18 October 2018.

[1] When submitting candidatures (to Submission and Control of Documents office, Dukhan Hall), delegations are requested also to return the contact information form in Annex 2 of the Assembly Convocation – see https://www.ipu.org/download/5971.

COMMITTEES AND OTHER BODIES

Committee on Middle East Questions

On 10 April, the Governing Council will elect **one member** (female) to replace Ms. N. Motsamai (Lesotho) who falls within the provisions of Rule 2.4 of the Rules of the Committee on Middle East Questions: "*If a member of the Committee fails to attend more than two consecutive sessions, he or she shall be replaced through an election by the Governing Council."*

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

Group of Facilitators for Cyprus

On 10 April, the Governing Council will elect **one Facilitator** to replace Mr. P. Burke (Ireland), whose term of office expired at the end of the 203rd session of the Governing Council.

To date the following candidature has been received:

- Ms. L. Quartapelle (Italy).

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

On 10 April, the Governing Council will elect **two members**, as follows:

Asia-Pacific Group	**:**	One vacancy to be filled by a woman to replace Ms. N. Ali Assegaf (Indonesia) whose term of office expires at the 204th session of the Governing Council;
Eurasia Group	**:**	One vacancy to be filled by a man, for the vacancy that was not filled at the 203rd session of the Governing Council.

Candidatures, accompanied by a signed covering letter and a brief curriculum vitae (one page maximum), may be submitted up to 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

Forum of Young Parliamentarians of the IPU

On 7 April, the Forum will elect its Board.

According to Rule 5.3 of the Forum's Rules and Working Modalities: "*The Board shall be composed of two representatives from each of the IPU geopolitical groups, a man and a woman"*.

All Geopolitical Groups are invited to submit two candidatures (one man and one woman) by 6 p.m. on Saturday, 6 April 2019 to the Submission and Control of Documents office.

High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

As decided by the Governing Council, the Group shall be composed of 21 members of national parliaments, nominated by their respective geopolitical groups on the basis of expertise and on the formula used for the composition of the Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament (Executive Committee geopolitical group allocation plus one per group).[2] The composition of the Group shall be gender balanced and the President of the Bureau of Women Parliamentarians and the President of the Board of the Young Parliamentarians shall be ex officio members. High-Level Advisory Group members shall serve for a single four-year term.

[2] African Group: 5 members; Arab Group: 2 members; Asia-Pacific Group: 4 members; Eurasia Group: 2 members; GRULAC: 3 members; and Twelve Plus Group: 5 members.

On 10 April, the Governing Council will elect **21 members,** as follows:

African Group	:	five vacancies of which at least two men and two women
Arab Group	:	two vacancies to be filled by one man and one woman
Asia-Pacific Group	:	four vacancies to be filled by two men and two women
Eurasia Group	:	two vacancies to be filled by one man and one woman
Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	:	three vacancies of which at least one man and one woman
Twelve Plus Group	:	five vacancies of which at least two men and two women.

Candidatures from the respective geopolitical group may be submitted in writing by 9.30 a.m. on Tuesday, 9 April, to the Submission and Control of Documents office. Candidatures should be accompanied by a signed cover letter from the geopolitical group and a brief curriculum vitae (one page maximum) in English or French.

STANDING COMMITTEE BUREAUX

The Standing Committees will hold the following elections:

Standing Committee on Peace and International Security

There are **five vacancies** to be filled by the following Groups:

African Group	:	one vacancy to be filled by a woman
Asia-Pacific Group	:	two vacancies, of which at least one must be filled by a woman
Eurasia Group	:	two vacancies, of which at least one must be filled by a woman.

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

There are **two vacancies** to be filled by the following Groups:

Asia-Pacific Group	:	one vacancy to be filled by a woman
Eurasia Group	:	one vacancy (no gender requirement).

In addition, the Bureau members from Jordan and Romania are completing their first two-year term and are eligible for re-election for a second term.

Standing Committee on Democracy and Human Rights

There are **three vacancies** to be filled by the following Groups:

Arab Group	:	one vacancy to be filled by a woman
GRULAC	:	one vacancy (no gender requirement)
Twelve-Plus Group	:	one vacancy (no gender requirement).

In addition, the Bureau members from Burundi and Canada are completing their first two-year term and are eligible for re-election for a second term.

Standing Committee on United Nations Affairs

There are **two vacancies** to be filled by the following Groups:

African Group	:	one vacancy (no gender requirement)
Asia-Pacific Group	:	one vacancy (no gender requirement).

In addition, the Bureau members from Argentina and the Russian Federation are completing their first two-year term and are eligible for re-election for a second term.

Due to the specificities of this Bureau's work, it is recommended that candidates have a working knowledge of one of the two official IPU languages, English or French, and are able to travel for activities in the field and at UN Headquarters in New York.

* * * * * *

Candidatures from the respective geopolitical groups, which may be submitted up until the time of the elections, should be accompanied by a brief curriculum vitae (maximum one page), specifying Committee membership in parliament and familiarity with the issues covered by the Committee, as well as the candidate's full contact details. The CV should also be accompanied by a commitment from the candidate's parliament that s/he will be supported in their work and included in future delegations to Assemblies.

يُعقد الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية على هامش الاجتماع الأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي في قطر.

تهدي الأمانة العامة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي أطيب تحياتها إلى جميع المجالس الأعضاء الموقرة، وبالإشارة إلى الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية الذي سيعقد على هامش الاجتماع الأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، تتشرف بإبلاغها بأن الاجتماع التشاوري للمجموعة سيعقد يوم **السبت الموافق 06 أبريل 2019 من الساعة 11.30 إلى الساعة 13:00 وذلك في القاعة (سلوى 2) في مركز المؤتمرات لفندق شيراتون بمدينة الدوحة – دولة قطر.**

ترجو الأمانة العامة من المجالس الأعضاء أن ترسل – في أقرب وقت ممكن – أي بنود في جدول الأعمال ترغب في مناقشتها أو الحصول على دعم المجالس الأعضاء في الاتحاد لها خلال اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي.

الجمعية الأربعون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة – دولة قطر

6–10 أبريل 2019

مشروع جدول أعمال الاجتماع التشاوري للمجموعة الاسلامية

6 أبريل 2019

المكان: قاعة (سلوى 2) في مركز المؤتمرات لفندق شيراتون بمدينة الدوحة – دولة قطر.

الزمان: 11.30 – 13:00

1. إقرار مشروع جدول الأعمال.
2. كلمة مختصرة للأمين العام لاتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بشأن الاجتماع.
3. تبني موقف موحد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للمجموعة الإسلامية في اجتماع الجمعية الأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي على بنود جدول الاعمال.
4. دعم مقترح الشعبة البرلمانية بدولة الكويت حول البند الطارئ بشأن " توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني".
5. ما يستجد من أعمال.

The consultative meeting of the Islamic Group will be held on the sidelines of the 140th Assembly of the Inter-Parliamentary Union in Qatar.

The General Secretariat of the Parliamentary Union of the OIC Member States presents its compliments to all the august Member Parliaments and with reference to the Consultation Meeting of the PUIC Group on the sidelines of the 140th Assembly of the IPU, has the honor to inform that the said Meeting will be held **in Salwa 2 Hall, at the Sheraton Convention Center, (Doha, State of Qatar), on Saturday 06 April 2019 from 11 :30 to 13:00 Hours.**

The General Secretariat requests the august Member Parliaments to send if any agenda items they wish to discuss or get the support of the PUIC Member Parliaments during the IPU meeting.

140th IPU ASSEMBLY & RELATED MEETINGS
Doha, State of Qatar 6 - 10 APRIL 2019
CONSULTATION MEETING OF THE PUIC GROUP
SATURDAY 1ST APRIL 2017
DRAFT AGENDA

VENUE: Salwa 2 Hall, at the Sheraton Convention Center, (Doha, State of Qatar)

TIME: 11 :30 to 13:00 hrs.

1. Adoption of the Draft Agenda.
2. Brief by the Secretary General on the meeting.
3. Adopting a unified position regarding issues of common concern for the PUIC Group on the Emergency Agenda Items of the 140TH Assembly Meeting of the Inter-Parliamentary Union.
4. Supporting the proposal of the Parliamentary Division of the State of Kuwait regarding the Emergency Item on "Providing International Protection to the Palestinian People".
5. Any other business.